

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار

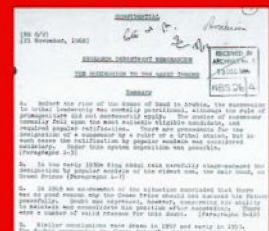
- السيد المالكي: الفقيه المفترى عليه
- التفكيك الهادي للسلطة السعودية
- المحرومون من الجنسية: قبيلة موقوتة
- دوره مفقود: الحجاز محرابنا وبوصلتنا
- هجمات ينبع وآثارها الإقتصادية والنقلية

حركة الصراع التاريخي لم تتوقف بعد إنشاء الدولة السعودية



تمايز نجدي - حجازي أم هويات متضادة

وثيقة تكشف الصراعات الخفية على العرش السعودي



في هذا العدد

١	الدولة النرجسية
٢	التفكير الهادي للسلطة السعودية
٤	السيد محمد علوي المالكي: الفقيه المفترى عليه
٦	مي يمانى: النظام السعودي لن يستطيع البقاء طويلاً
٩	تأجيل الانتخابات المحلية وتشديد أسوار القمع
١٠	التمايز النجدي - الحجازي: هويات متضادة
٢٠	وثيقة: وراثة العرش: الصراعات الخفية
٢٤	سعوديون عنصريون وآخرون محرومون من الجنسية
٢٧	هجمات ينبع: السعودية والإستراتيجية النفطية
٢٨	كيف أكون وطنياً؟: الحجاز محرابنا وبوصلتنا
٣٣	د. مضاوي الرشيد: الحكم السعودي لا يتلاءم مع العصر
٣٦	صحافة ما بعد الإعتقال
٤٠	أسطورتان في بلادي.. الدفاع والأمن

الدولة النرجسية

في غير الأرض.

فهناك مكبٌ نفايات في الخارج لكل من لديه فائض انفعالي ورغبة في ترميز نزعته الدعوية، لأن الداخل يعتبر خطأ أحمر لا يجوز اختراقه.. فهذا الداخل ينظر إليه باعتباره وسطاً طاهراً يقطنه مجتمع الحواريين والملائكة وأن الخارج هو مأوى الكفار وأهل الضلال، ولا عجب حين يتباكي رموز الحركة - الصفوة المتأخرين بعد سقوط ضحايا التفجيرات في الداخل وانهدام البيوت وتلف المصالح العامة، فقد كان ذلك كله من نصيب شعوب الخارج، التي ظلت تتلقى هدايا بعض الدعوة والدعاة على هيئة قنابل، ودماء، وجثث، وكأن هذه الشعوب لا تستحق الحياة الكريمة والأمن، أو كأنها وحدها التي قدر عليها البلاء بأبدي دعاة الحركة - الصفوة، أو كأن الدعوة صارت شقيقة الدم!

ولذلك يظل السؤال قائماً: لماذا تصدر حكومتنا مشاغبها إلى العالم، شرقاً وغرباً، فكلما أرادت الخلاص من مشكلة صدرتها إلى الخارج القريب والبعيد، حتى انبت مجاهدوها في أرجاء المعمورة يحققون الانتصارات، وكاريزما الشهادة، ولكن على جثث الموتى الذين يتحولون إلى جسر بشري تعبر عليه مشاريع الجهاد المنطلق من نجد.

إن ما يقال عن تواطؤ بين وزير الداخلية وإبنه من جهة وكتائب الجهاد في الداخل حول تسهيلات العبور إلى بعض الساحات الخارجية والعراق بصورة بارزة لم يكن ضرباً من التكهّن، فالتقارير الأمنية الصادرة مؤخراً عن جهات عراقية وغربية تثبت بأن المقاتلين السعوديين الذين شاركوا في عمليات داخل العراق قد حظوا بتشجيع جهات أمنية، وهناك من يؤمل أنشطة هذه المقاتلين.. إن التفسير الذي بات يحظى بقبول لدى كثير من المراقبين هو أن السعودية تصدر المجاهدين للخارج في محاولة لامتصاص مصادر التوتر في الداخل.. هل لأن كل من يريد اقتراح حماقات بإسم الدعوة، ومزاولة طقس الجهاد الدموي في الخارج يجد فيه متسعاً ويحتمل إهراق الدم، وكأن الدماء تلك ليست دماء مسلمين، أو أن أهل العراق وأفغانستان وباكستان والشيستان ليسوا من مجتمع المسلمين بحيث يصبح سقوط الضحايا في أوساطهم مقبولا أو أن تحال مندهم وقرامهم إلى ساحات حرب يقاتلون عليها، رغم أن أنوفهم ودمناهم تقويض منهم، رغم أن حروب هؤلاء المجاهدين قد حصدت من أرواح المدنيين الآلاف، وهجرت أمتهن سكان قرى بأكملها، ودمرت البيوت والحقول والمصالح العامة..

فلماذا يصبح الآخر وإن كان مسلماً مسترخياً إلى حد تحويله إلى ضحية محتملة دائماً وهو هدف لمشروع جهادي يتطلق من الداخل، وهو غنيمة سهلة يجوز إستعماله درعاً ومتراساً في حروب خارجية.. أليس في ذلك اعتقاد راسخ ولكن غير مفصح عنه بأن الآخر حتى المسلم فضلاً عن الإنسان بصورة عامة بات مهتوك الكرامة والحرمة إلى حد عدم الاكتراث بحياته وسعادته وألمه.

ولدت الدولة في الحركة - الصفوة المندغمة في مشروعاتها الدينية والسياسي إحصاساً بالتميز عما حولها، لا لكون أفرادها أشد إيماناً وأتقى طويّة، وأحد نكأه فحسب، بل لكونهم كحركة تطهيرية تمثل مصدر الأشياء ومنتهاهما.. فهذه الحركة ترى بأن الخير كله فيها ولها وأن الشر كله في سواها، فإذا جرى الخير فإنما على يد أفراد هذه الصفوة يجري ويعم، وإذا نزل البلاء فإنما ينزل ويعمّ لا تصرف غيره عن إرشادها وسبل هديها.

إن هذا الاحساس المتعظم، والمفتعل في أحيان كثيرة، أحال العالم إلى شطرين: شطر يمثل البقعة الطاهرة التي يجب أن يتأى إليها عما يعكر صفو العيش فيها، أو يجلبوا إليها مصادر الكدر والشقاء من خارجها، لأنها بقعة تقطنها صفوة الخلق وخلاصة أهل الأرض وخاصة الخلق، التي يجب أن تكون مصانة من كل سوء ومكروه كيما تظل تقل الله في الأرض والضامن لأهلها من العذاب والغرق، وهناك شطر آخر ممتد ومفتوح على العالم بأسره، وهو يمثل مسرح عمليات ضخم لهذه الحركة - الصفوة التي يعتمل بداخل أفرادها نزوع شديد الشراسة ويقوم على الاعتقاد بأن العالم كله مباح الدم والأرض، وبالتالي فإن للحركة - الصفوة مطلق الحق في تشييد مشروعاتها الدعوية والجهادية في كل أجزاء هذا الشطر المتسع، تحت شعار هداية العباد من الضلال.

إن هذا الانشطار الجغرافي للعالم قد تأسس ابتداءً على إنشطار إيديولوجي أيضاً، وقد حظي بعد ذلك بمباركة دينية وسياسية مشتركة.. بل نكاد نزع بأن النخبة السياسية في بلادنا ساهمت بصورة متعمدة ولأغراض خاصة في زرع وتعزيز فكرة الانشطار الإيديولوجي داخل أفراد الحركة - الصفوة التي نشأت في الأصل بوعي والهام الخطاب الديني الذي كان يوقد فتيل الغارات. فمن إيهاعات هذا الخطاب، تشرب أفراد الحركة - الصفوة البلاغ المبين والذي يقضي بأن مشروع الدعوة في الداخل قد أكمل بنيانه وأن ما فاض منه قابل للاستعمال في مشاريع دعوية أخرى في الخارج، أي في الساحة الممتدة من العالم.. وفي غضون عقدين من الزمان تمددت المشاريع الدعوية بمستوى أفقي بحيث شملت القارات الست، ولاتكاد تخلو بقعة في هذا الكوكب من راية للدعوة، وكوكبة من المجاهدين الذين تحولوا بقدرة قادر إلى رموز كاريزميين في بلدان لا يكاد يتقنون أسماء مندها، بل وباتوا جزءاً من الرأسمال الرمزي والتاريخي والثقافي لهذه البلدان.

ولأن العالم كله، باستثناء البقعة الطاهرة التي تناسل منها أفراد الحركة - الصفوة، يمثل فضاءً مباحاً ومفتوحاً لمشروع الدعوة، فإنه يمثل محطة إفراغ لشحنات التوتر الداخلية، وإملاات الدعوة، أو حتى الطموحات الكاريزمية، ففي الخارج متسع لكل ذلك، طالما أن ذلك فيه سلامة للداخل.. بل سيجد هؤلاء من يدفع لهم المال، ويحشد لهم الرجال، ويطلق لهم العناق دعاءً ودعاية من أجل نقل هؤلاء المشحونين إلى الخارج كيما يحققوا نواتهم ولو بالتضحية بدمهم ودم غيرهم ولكن

العائلة المالكة والسباحة عكس تيار الإصلاح

التفكيك الهادئ للسلطة

متقدمة في رؤيتها الإصلاحية على الناس، ما لم يكن يشير إلى طبقة محددة، أي علماء الدين. السؤال هناك: كيف تقيم الحكومة حركة الشارع ومطالبه والظروف العامة السياسية والفكرية والاقتصادية التي تشهدها البلاد؟ ثمة مؤشرات ترتقي إلى مستوى الأدلة أحياناً على إنعدام الأبحاث والدراسات والأرقام التي تعتمد على القيادة السياسية في البلاد والتي توجه سياساتها وخططها وبرامجها الإصلاحية، بدليل أن ليس هناك ما يعكس وحتى بالقدر القليل المتوفر منها أداء الدولة بإجتهاد يوحى بذلك.

ويمكن القول بأن القيادة السياسية والعصبة الحاكمة بدرجة أساسية تميل إلى الاعتقاد بأن الأفكار الإصلاحية التي تخترق الاجيال الجديدة وهكذا القوى السياسية الحديثة سواء الدينية أو الليبرالية هي أفكار انفعالية أسيرة لحظتها التاريخية وهي بالتالي موجة مصيرها الانحسار شأن موجات سابقة، قومية ويسارية، وبالتالي فالمطلوب من وجهة نظر القيادة السياسية هو ضبط النفس وإحتواء الضغوط ريثما تنحسر الموجة.

هناك رأي آخر أيضاً بأن الصعوبات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية والسياسية لم تبلغ مرحلة الخطر، وأن الدولة لا تزال تمتلك إمكانيات مادية قادرة على امتصاص التشننج الداخلي أو جزءاً منه. وبالرغم من التحذيرات التي تنطلقها الاخصائيات الخاصة بالدين العام الداخلي الذي تجاوز ١٧٠ مليار دولار، والبطالة المتزايدة التي وصلت معدلات مخيفة والتي تتراوح بين ٣٥.٢٥ بالمئة، فإن الدولة نحت بفعل ارتفاع أسعار النفط خلال العامين الاخيرين من ضخ كميات كبيرة من المال في السوق من أجل تحريك الركود الاقتصادي، وهذا ما انعكس أيضاً على سوق الاسهم الذي يشير الارتفاعات فيه إلى تدخل واضح من قبل الدولة لأغراض واضحة. يضاف إلى ذلك، قناعة العائلة المالكة بأن المملكة مازالت تمتلك فرصاً تنموية عديدة

الحكم ومكوناته الايديولوجية مبنية على أساس رفض التغيير في بنيتها كونه يفضي إلى نقل الحق التاريخي المزعوم، أو الارث العائلي إلى خارج دائرة المجموعة المستحقة. ولذلك، فإن العناد الصلب في نبذ المساومة السياسية بين العائلة المالكة ودعاة الإصلاح يمثل شكلاً من أشكال المقاومة الطبيعية عن الحق المزعوم. وقد يفسر ذلك ميل العائلة المالكة إلى استعمال وسائل القهر في مواجهة حركات الاحتجاج الداخلية سواء كانت سلمية أم عنفية، لأن ذلك يمنحها خيار الحسم السريع، وإستعادة الهيبة المرشحة للتصديق على الدوام، إلى جانب كونها نابذة لمبدأ المساومة بما يتطلب بالضرورة تنازلاً عن جزء من السلطة والثروة كإحدى عمليات التسويات الداخلية للصراع بين المجتمع والدولة.

تعويل العائلة المالكة على

مكامن القدرة الاقتصادية

والامنية لن يحبط تأثير

التغييرات المتوازنة في الداخل

لقد بدا واضحاً بشدة هذه المرة بأن حركة الشارع، دع عنك القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة فيه، سبقت الحكومة في موضوع الإصلاح السياسي، وليس في ذلك جديد، فقد كانت عراض القوى السياسية الوطنية والدينية عام ١٩٩١ متقدمة بكثير على ما قرره العائلة المالكة من اصلاحات رمزية، تماماً كما هي مطالب التيار الاصلاحى الوطنى الآن متقدمة على المدعيات الاصلاحية لدى الحكومة.. ولا يجب اعتبار ذلك مبرراً للمناكفة مع الحكومة، لأن معظم التجارب الاصلاحية في العالم تثبت تفوق توقعات الشعوب على الحكومات في مجال الاصلاح، وفي الوقت نفسه لا مكان لتصريح وزير الخارجية سعود الفيصل قبل عدة أشهر لصحيفة اميركية بأن الحكومة

يمكن القول ابتداءً أن لكل دولة تجربتها الخاصة في التطور والاصلاح والناבעة من ظروفها الخاصة الداخلية بالدرجة الأولى إلى جانب تأثير الاحوال الخارجية عليها.. والسعودية ليست بدعاً من الدول، إذ لا يمكنها استيراد نموذج اصلاحى من الخارج، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تنأى بنفسها عن التغييرات الجارية خارج الحدود بحجة (إن تقاليدنا الدينية لا تسمح بذلك) أو أن الاوضاع الداخلية ليست ناضجة بدرجة كافية بما يجعل من وتيرة التغيير بطيئة للغاية إلى درجة تقترب من التوقف، فيتم تحت هذه الذرائع تجاهل التطورات الداخلية أو إساءة تفسيرها أو نفي الحاجة إلى مواكبة التحولات الخارجية والتي تتطلب درجة من التفاعل من أجل السير المتوازن والموازي مع حركة العالم الخارجى.. فهذه المواكبة ليست بالضرورة مصوبة للخارج بل هي أيضاً حاجة داخلية، فأبناء المجتمع لا يعيشون في فراغ أو عزلة حضارية كما يكون لدعوى (الخصوصية) مصادقية في هذا الزمن الاتصالي الصغرى.

لاشك أن البلاد تمر بمرحلة غليان تنذر بانفجارات إجتماعية نتيجة الجمود المتراكم لمشكلات عميقة الجذور اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية. ومن الناحية التاريخية، كانت عمليات التغيير في الجهاز الاداري للدولة تتم بعد سلسلة تجاذبات داخلية وزواجع سياسية، بما في ذلك التغييرات التي طالت رأس السلطة ووراثة العرش، ولم تنبع من إحساس داخلي لدى القيادة السياسية في الدولة بالحاجة إلى الاصلاح، ولذلك فإن الزعم المتكرر بأن الدولة لم تتوقف عن اصلاح وتطوير أجهزتها هو ليس أكثر من محاولة نفي الرضوخ للضغط الداخلي، الذي يمكن حمله على ضعف الدولة.

هناك قناعة لدى كثير من دعاة الاصلاح في المملكة وفي ضوء تجارب مباشرة ومعاشة بأن النظام السياسي في السعودية يندرج في قائمة الأنظمة المناهضة للتغيير ليس بوحى من نزعتة المحافظة فحسب، بل لأن فلسفة

تمنحها القدرة على تسوية جزء هام من أزمته الاقتصادية الداخلية وتوفير نسبة مقبولة من الوظائف في القطاعين العام والخاص.

علاوة على ذلك كله، فإن ثمة اعتداداً مبالغاً فيه لدى الأجهزة الأمنية في الدولة وعلى رأسها وزير الداخلية بأنها قادرة وبكفاءة عالية على إخماد أي تحرك جماهيري عفوي أو منظم ومعالجة الظواهر الانشقاقية عبر استعمال القوة وسلاح الأمن. وتستعيد هذه الأجهزة تجاربها السابقة في القضاء على الحركات الشعبية الاعتراضية التي ظهرت في العقود الممتدة من الستينيات وحتى الآن.. ولعل لجوء هذه الأجهزة إلى استعمال ذات الوسائط مع كافة أشكال المقاومة الاجتماعية السلمية منها والعنفية على السواء يعكس إلى حد كبير الشعور المفروط بأن السلاح وحده الرد الذي تحمله الدولة لرعاياها، وهذا دون شك يجلي شكلاً من أشكال الخصومة وانعدام الثقة بين الدولة والمجتمع. إذ حين تفقد القيادة السياسية أدوات التفاهم والحوار الداخلي مع الحركات الاجتماعية والمطالب التي ترفعها تكون فرص المواجهة المسلحة ممكنة بين الدولة وبعض فئات المجتمع، وهذه المواجهة مرشحة للالتساع دائماً وقد تصل في مرحلة من المراحل إلى ثورة شعبية حين تفقد الحكومة قدرتها على تقديم علاجات استثنائية عاجلة. تلزم الإشارة هنا إلى أن ثمة قليلاً من شأن القوة الكامنة التي يطنها الشارع من قبل الحكومة، وبالتالي فإن الأخيرة تجهل أو بالأحرى لا تكثر بما يمكن أن يصدر عن الشارع من أفعال احتجاجية أو ما يمكن أن ينشأ عنه من ظواهر انشقاقية عنيفة كانت أم سلمية وما هي الاحجام المتوقعة لهذه الظواهر بمعنى عدد الأفراد الذي يندمجون فيها وينضون تحت لوائها.. ولعل النزوع العميق والموجه لدى العائلة المالكة يربط المتغيرات الداخلية بمصادر خارجية يجعل تقليل شأن الجمهور في الداخل واضحاً، إذ ليس الاهتمام الحكومي المصوب على إعتبار المخاطر المحلية ذات امتداد خارجي وحده الدافع نحو تبني هذا الرأي، ولكن ثمة اعتقاد صلب لدى العائلة المالكة بأن المترشحين بها في الخارج هم الذين يقومون بتحريك فئات داخل المجتمع من أجل تهديم بنيان الدولة وتحطيم أو سرقة المنجز الذي حققه آل سعود.. فهذه العائلة ترى بأن ليس في الداخل ما يمكن أن يشكل مصدر اعتراض على سياساتها (وهذا جزء من الاحساس المتضخم بالجدارة وكفاءة الأداء) ما لم يكن هناك من يحمل في

نفسه (حسداً) أو (دسيسة) على هذا النظام. ولهذا السبب، يسارع الأمراء الكبار إلى ربط أي حدث داخلي بجهات خارجية، يزيد في ذلك الشعور المتزايد بأن ثمة مؤامرة تحاك ضد مركز السلطة..

وإذا نظرنا إلى تاريخ الحركات السياسية الاحتجاجية في هذا البلد، نجد بأنها توصم من قبل العائلة المالكة بالعمالة والذيلية للخارج، فقد وصمت الحركات القومية في الستينيات بالعمالة لمصر عبد الناصر، ووصمت الحركات اليسارية بالعمالة إلى موسكو عبر بغداد ودمشق، ووصمت حركة الشيعة في المنطقة الشرقية بالعمالة لطرهان، وأخيراً وصم التيار الاصلاحى بالعمالة لأميركا، وما يثير السخرية إتهام الجماعات الجهادية السلفية في الداخل بالعمالة الايديولوجية للاخوان المسلمين في مصر. ولعل هذا كله يلمح إلى حقيقة أخرى، أن المواطن في تفكير العائلة المالكة قاصر سياسياً وأن ثمة وصاية خارجية تفرض عليه لتوغر في صدره وتزرع فيه طموحات لم يكن يحملها بصورة تلقائية أو من وحي وعيه الذاتي.. فالمواطنون من وجهة نظر العائلة المالكة غير ناضجين سياسياً بل ويجب أن يبقوا كذلك، ولذلك كان السعي دائماً يتجه إلى محاصرة مصادر التوجيه الثقافي والسياسي،

جوهر أزمة الدولة يكمن في احتكارية السلطة وأن الحصار السياسي على الداخل يهدف إلى إماتة الاحساس بالشراسة

وما الحصار الاعلامي الذي ظلت الدولة تفرضه على المواطن في الداخل لسنوات عديدة إلا محاولة لادامة الجهل الفكري والقصور السياسي.

وغني عن القول بأن الهدف من ذلك الحصار هو إحباط الميول الاصلاحية في الداخل، فغياب تقاليد وراث سياسي يحرم الشعب من الانخراط الواعي في العملية السياسية المحلية، ويؤدي في الغالب إلى تأخير الحاجة إلى تطوير أجهزة الدولة. لاشك أن ظروف كنهه تعيق العملية الاصلاحية، تماماً كما أن عدم النضج السياسي يقود إلى أعمال سياسية غير ناضجة، وسيبقى الوضع كما هو عليه طالما بقي منسوب النضج السياسي متدنٍ بما يمنع من نشوء حركة سياسية واعية في وسائلها، وأهدافها ورؤيتها

نحو المستقبل.

إن ما جرى خلال العقدين الاخيرين هو وقوع انفجار هائل في الوعي السياسي لدى مواطني هذا البلد، بتأثير من انفجار اعلامي كوني، حيث تنوعت مصادر التوجيه السياسي والثقافي وتم تكسير الاحتكار الاعلامي المحلي من خلال ثورة الاتصالات الفضائية والتي بلغت ذروتها بدخول الانترنت كمصدر مركزي في توجيه الوعي العام، ولا شك أن تغييرا دراماتيكيا حصل في الادراك السياسي لدى المواطنين، الذين باتوا الآن أكثر من أي وقت مضى أقدر على التعبير عن تطلعاتهم السياسية وعن انتقاداتهم وسخطهم.. وقد كان لوسائل الاتصال الحديثة دور أساسي في الاحداث التي جرت على الساحة الداخلية، فقد حركت المعارضة في الخارج مظاهرات احتجاجية في قلب العاصمة الرياض عن طريق محطة إذاعية خارجية، كما تمكن التيار الاصلاحى الوطني من حشد عدد كبير من المتعاطفين والمؤيدين عن طريق منتديات خاصة على شبكة الانترنت، ونجح دعاة الاصلاح في التواصل مع العالم الخارجي وإبلاغ رسالتهم الاصلاحية عن طريق محطات تلفزة فضائية.. وبهذا أمكن القول بأن الدولة رغم تدابيرها الصارمة إزاء هذه الظواهر وفرضها اجراءات قمعية ضد عدد من دعاة الاصلاح بظهورهم على محطات فضائية خارجية، وهكذا سعيها إلى حجب أو اغلاق مواقع على شبكة الانترنت تمثل إحدى الساحات التي يلتقي عليها المواطنون للتعبير عن وجهات نظرهم في الشأن العام المحلي، الا أن هذه التدابير لم تلغ في وقف حركة الوعي المتصاعدة في الشارع، والسبب في ذلك أن الثورة الاتصالية لم يعد بالامكان وقف تأثيراتها العالمية، حتى على القوة الأكبر في هذا العالم، أي الولايات المتحدة التي باتت تخشى من تقارير محطات تلفزة عربية مثل (الجزيرة) و(العربية)، دون أن تتمكن من تحييدها فضلاً عن اجهاض تأثيراتها.

إن ما تخشى العائلة المالكة منه هو تفتت إحتكارها للسلطة وهذا يمثل جذر الأزمة الداخلية، ولذلك فهي تلجأ إلى استعمال أقصى الوسائل وأقساها من أجل الاحتفاظ بالسلطة وعدم انتقالها جزئياً أو كلياً لصالح فئات أخرى، ولاشك أن التغييرات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الثورة الاتصالية الحالية ستقضي تلقائياً إلى تكسير هادئ للسلطة شاعت العائلة المالكة أم تريد وأن حركة الزمن تسير على عكس المبدأ الثيوقراطي في الحكم السعودي (شاء الله أن أكون ملكاً عليكم).

الوهابيون يبحثون عن نصر مذهبي في الحجاز يعزز نصرهم السياسي والعسكري

السيد محمد علوي المالكي .. الفقيه المفترى عليه



فيهم الشيخ محمد سعيد البوطي، كما لم تستثن علماء الأمة الآخرين ابتداءً من الشيخ القرصاوي وانتفاءً بكل علماء الأمة، ورجال الحركات الإسلامية، فضلاً عن علماء المذاهب الأخرى كالزيدية والإباضية والشيعة وغيرهم. حكاية السيد محمد علوي المالكي مع مشايخ الوهابية هي حكاية مكرورة إذن؛ فهو لم يكن وحيداً فيها حتى يكون فقيهاً مختلفاً حوله. ومن الذي يختلف

كان العنوان الرئيس لصحيفة عكاظ، وهي إذ تسرد بعضاً من ذكريات مفتي الحجاز وفقهه مكة الدكتور السيد محمد علوي المالكي، في حلقات بدأت منذ بداية شهر مايو الحالي، هو: (المالكي.. الفقيه المختلف حوله). ولا نعلم سبباً وجيهاً لاختيار هذا العنوان، سوى محاولة الجريدة أنفة الذكر للنأي بنفسها عن تينتي أرائه، وكأنها تريد القول بأنها مجرد (ناقل) وليس (متبنٍ) للأفكار المطروحة، وهي بالتالي تقف في الوسط بينه وبين الطاعنين فيه من مشايخ الوهابية ومريديهم.

أيضاً فإن الجريدة (الخدبية) تريد أن تظهر وكأنها حيادية في موضوع حسمه النظام السياسي ورموزه، وهو التصدي للسيد محمد علوي المالكي ومناجزته والتشهير به، وطبع الكتب الكثيرة في داخل البلاد، وبإجازة حكومية، ضده.. وهي بهذا، تفتح الطريق موراباً أمام مشايخ الوهابية للرد حول ما يكتب، والطعن في هذه الشخصية الفذة التي تقول الجريدة أنه (فقيه مختلف حوله).

والحقيقة فإن المالكي ليس مختلفاً حوله، وأتباعه ومريده يتجاوزون موقعه الديني في الحجاز، بل يتجاوزون المملكة نفسها، وله من الأتباع والمحبين والمقربين في عدد من دول الخليج العربي، والعالم الإسلامي أجمع، من أندونيسيا إلى مجاهل أفريقيا. لا أحد يختلف حول مكانة السيد محمد علوي المالكي. وكل القصة أن الوهابيين ومن ورائهم رموز نظام الحكم السعودي، لا يريدون أن تبرز في الحجاز شخصية دينية تنافس مذهبهم. ونحن والمسلمون جميعاً نعلم بأن الوهابية لا ترضى، ولم ترضَ في السابق، عن أية شخصية دينية غير وهابية لا في داخل المملكة ولا في خارجها. وطعن الوهابية لم تستثن أحداً من مشايخ الحجاز القدامى والمعاصرين، ولم توفر أحداً من علماء مصر، بمن فيهم المفتي وشيخ الأزهر الحاليين والقدامى، ولم تستثن أحداً في سوريا بمن

معه ويطعن فيه ويكفره ويخرجه من الملة غير الوهابيين؟! وكان الأجدر بعكاظ أن يكون عنوانها: المالكي.. الفقيه المفترى عليه! والسؤال: إذا كان الوهابيون لازالوا على حالهم وموقفهم منه، وكذلك العائلة المالكة، فلماذا ينشرون مقتطفات مبتسرة من مذكراته؟ ولماذا الآن ينشرون عنه بعد أن تجاهلوه دهرًا، ومنعوه من التدريس في الحرم، ومنعوا كتبه من التوزيع فضلاً عن الطباعة في داخل البلاد، وضيقوا على أتباعه، وسمحو لكل من هبّ ودبّ لطنع فيه دون أن يعطى حق الرد، في حين كان يطل على المواطنين من قنوات فضائية وأرضية عربية خليجية أخرى؟

يمكن القول بأن الهدف لا يعدو أن يكون مجرد (تهذبة) مؤقتة لأهل الحجاز ولرموزهم الدينية والثقافية والسياسية. وهي ليست سياسة مبنية على رؤية استراتيجية مختلفة، تسعى لجمع الكلمة الداخلية، وتوحيد المواطنين وإشاعة فكر التسامح والتعددية، بدل الإنغلاق والتعصب والغلو والتطرف والإرهاب الذي جاءنا السعوديون به عبر مذهبهم.

الحكومة السعودية في أزمة حقيقية.. داخلية وخارجية. والأمراء يعلمون أن (الوهابية) هي حجر الأساس لقوتهم، كما هي حجر أساس (محنة الدولة والمجتمع).. وإزاء هذا يريدون تخفيف الضغط عنهم خارجياً، كما يريدون فعل الأمر ذاته داخلياً

ليعودوا من جديد فيقبلوا على الأوضاع كما هو دأبهم. لقد فعلوا ذلك مع الشيعة ومع الإسماعيليين ومع بقية المذاهب التي قمعت كلها منذ تأسيس كيان الدولة السعودية القائم على المذهبية والاستعلاء المناطقي، ثم زعموا الحوار الوطني واستبشر المواطنون في الحجاز خيراً، أن دعوا لأول مرة السيد المالكي في المؤتمر الثاني، إذ لا يمكنهم تجاهله، ولا يستطيعون إدعاء الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في غياب رمزيته. فحضوره ضرورة لإنجاح المؤتمر! ولكنهم لم يريدوه حاضراً دائماً، لا في إعلامهم ولا تلفزيوناتهم ولا صحافتهم.

يدلنا على ذلك، أن السيد محمد علوي المالكي، ويعيد انتهاء المؤتمر الثاني في ديسمبر الماضي، دعي لندوة ومحاضرة في جامعة أم القرى، في سابقة غير معهودة! وقبل فترة وجيزة من الموعد، اتصل ولي العهد -الديمقراطي جداً- بمدير الجامعة ليطالب إليه بإيقاف المحاضرة! وكُنّا في مجلة الحجاز -قد نشرنا موضوعات تتعلق بمفتي مكة السيد المالكي، وكان موضوع الغلاف، فسبب ذلك انزعاجاً شديداً للأمراء ولمشايخ الوهابية.. ولكن ما الحل؟ الحل أن تتدخل (الجريدة الخدبية) لتلطف الأمور.. بعد استصدار موافقة من وزير الداخلية - فكانت تلك المذكرات. يعلم المسؤولون بأن السيد المالكي يستطيع أن ينشر في أي مكان، وأن يخاطب جمهور



أحمد زكي يمانى: وزير النفط الأسبق

يشحذها الأمراء لمقارعة خصومهم السياسيين. إنه حلٌ مؤقتٌ مهما طال ليل الحكم السعودي، ولن ينجيهم هذا الحل من انطباق سنن التاريخ عليهم وعلى حكمهم، أو أي حكم يشابهه.

إن ما يفعله الأمراء السعوديون في الحجاز هذه الأيام فاق كل تصور، وأصعب من أن يتحمّله عقل أو ضمير حرّ. لم يكتفِ الأمراء بنهب الميراثية، ولا الاستحواذ على مفاصل الإقتصاد الوطني، ولا طرد الحجازيين من العسكر، وإبعادهم المنظم من ساحة السياسة، كما من ساحة القضاء. رغم قلة القضاء.. بل تعدوا حدودهم بمصادرة الأوقاف، ومنحها لبعضهم البعض، خارقين كل حرمة دينية، وكل حق شرعي. لم تكن السيطرة على قلعة جباد من ملاكها والأراضي التي حولها الأولى والتي قدرت قيمتها بثلاثة مليارات ريال هي الحالة الأولى، فمسلسل المصادرة مستمر، وشركات ابن الملك المدلل عبد العزيز والأمراء الآخرين تأتي على أسوأ الموارد المالية للحجازيين. إنه نهب للبنانيات والأراضي دونما تعويض للقائمين على الأوقاف، ودونما اتفاق. فجأةً يصحو المرء ليجد أرضه قد أصبحت فندقاً لأمر، أو جزءً من ممتلكات إحدى شركات الأمراء. فجأةً ترى بنايات الأوقاف قد تملكها مشعل بدون أوراق وبدون محاجة! لم تكن أوقاف أمين عطاس إلا جزءاً يسيراً منها.

إنها دولة النهب.. دولة من لا يريد مقاماً في الحجاز! يسرق ليهرب. كلما زادت عنجبية الأمراء، وزاد فسادهم وطمعناهم، فذلك مؤشر قريب على نهايتهم.

الأمراء، الذين لا يغيظهم شيء مثل ظهور السيد المالكي وأمثاله من رموز الحجاز، الدينية والثقافية والسياسية. ولعلنا نتذكّر قصة نائب رئيس تحرير عكاظ، الدكتور أيمن حبيب، الذي نشر مذكرات الشيخ أحمد زكي يمانى، وزير النفط الأسبق، وذلك بتنسيق بين رئيس التحرير هاشم عبده هاشم، ونأياف. وقد نشرت المذكرات في رمضان الماضي، وكان غرضها نفس غرض نشر مذكرات المالكي! كان سلطان في خارج المملكة - في المغرب - يتعبد الله هناك! وحين عاد واطلع على المذكرات المنشورة، طالب بإبعاد مدير التحرير أيمن حبيب، لأنه حسب

رأيه قام بتلميع (اليمني) خدمة لأميركا، وتحقيقاً لأغراضها! فقيل له بأن اليمني - ومن خلال كتاباته - صريح في مواقفه المضادة للولايات المتحدة، فرد عليهم سلطان بأنهم لا يفهمون في السياسة؛ وأصرّ على إقصاء الدكتور أيمن حبيب، وهكذا كان! المالكي، كما اليمني، كما الدكتور ربيع دحلان، كما آخرين من رموز الحجاز، هم أشبه ما يكونون بالعظمة الناشئة في حلق الأمراء السعوديين. لا يستطيعون ابتلاعها وهضمها، ولا يقدرون على إخراجها. لقد

نشر بعض من مذكرات السيد المالكي تكتيك بقصد التهدة وليس إيماناً بحرية معتقد أو تغييراً في الإستراتيجية

مضى على احتلالهم للحجاز ثمانين عاماً، ولا زالوا يعيشون رعباً من عودته سيّد لنفسه، وهم لا يريدون التخفيف من ذلك الرعب بانتهاج سياسة حسنة بإقرار المساواة في المواطنة في الحقوق والواجبات، وإقرار الحرية الدينية، وحرية التعبير، وإقرار المشاركة الشعبية وتوزيع السلطة والثروة بالعدل.

هذا الحلّ مكلف لهم، لا تتحمّله المودة النجدية، ولا تستطيع أنزيماتها أن تهضمه. وليس عندهم من حلول سوى الإستمرار في التمييز المناطقي والطائفي، والإنكفاء أكثر على الوهابية وأسنانها الحديدية التي

الحجاز من قنوت عدّة في مصر والشام والإمارات وغيرها.. فلا معنى للتجاهل الكلي، وليس في نية السلطة النجدية (دينية أو سياسية) سوى هذه الألاعيب الصغيرة. ولا ينتظر منها أن تعتذر عمّا فعلته في الماضي بحقه، ولا أن تعيد حقوقه المسلوبة، ولا يتوقع أن تطعم جهازها الديني بأمثاله. فالدين كما السياسة كما الإقتصاد حكر على نجد وأهل نجد! أما الحجاز، فكان آل سعود يؤمّلون بأن يموت الرعيل الأول من علماء الحجاز، فيصفى الجو لمشايخ الوهابية دونما منافسة، فالنصر السياسي والعسكري لا يكتمل من وجهة نظرهم بدون نصر مذهبي وهابي ساحق.

ولهذا لم تكن الحرب على السيد المالكي لشخصه، أو لفكره الذي يختلف عن فكر الوهابية، أو لأنه يرى تعظيم مولد النبي صلى الله عليه وسلم.. وإنما أرادوا ضرب الحجاز بضربه، والتسريع بإفناء أية شخصية علمية دينية حجازية لها حضورها في الساحة، ولا بقي خطر الهوية الحجازية مثلاً، وخطر عودة الحجاز كدولة مستقلة كما كان قريباً.

إن.. هي مشكلة الدولة السعودية، والعائلة المالكة، والوهابية كمذهب، ونجد كمنطقة. هي مشكلة صعبة أن لا يستطيع هؤلاء بناء دولة غير فئوية وغير متمذهبة. هؤلاء جميعاً لا يبحثون عن حلول صحيحة. لا يؤمنون بمواطنة متساوية، ولا يعترفون بتنوّع ثقافي، ولا يقبلون بنصيب الأسد من حصّة السلطة ومغانمها. هم يريدون كل شيء، ولا يتنازلون حتى عن التافه من الأمور. إنهم يلعبون لعبة الموت، ولعبة الوقت، فلا يربحون سوى تعقيد مشاكلهم، وتأجيلاً لحلول بدت سهلة في البداية فاستعصت وستبقى.

وما يقلّونه اليوم مع فقيه مكة ومفتي الحجاز ومن ورثه أهل الحجاز جميعاً، إلا تكتيكات حفظناها عن ظهر قلب. يعرفها السيد المالكي، ويعرفها خديوية عكاظ، ويعرفها أمراء آل سعود. المسكنات لا تحل أزمة ولن تحل.

الجريدة الخديوية، وإن بدت بنشرها مذكرات السيد محمد علوي المالكي، وكأنها تقدّم خدمة له ولأهل الحجاز الذين يتعرضون لمذبحة ثقافية مستمرة منذ قيام الدولة، إلا أنها تقدّم خدمة في المقابل لرموز السلطة الوهابية - السعودية، حين تبادر إلى إقناع نايف وسلطان بفائدة النشر، وضرورة امتصاص الإحتقان حتى لا ينفجر في وجهه

الحجازية د. مي يمانى

الدعوات الانفصالية تلاحق الحكم النجدي

النظام في السعودية لن يستطيع البقاء طويلا



صعبة بهذا الخصوص عن شرعية الاجراءات الحكومية وعن امور دينية يدور حولها لغط كبير وتثير تفرقة وخسومة. الأمر الآخر هو البترول. لقد استخدموا في البداية اسلوب اعانة قبائل الجوف (بجوار الاردن) وعسير (اليمن) لضمان ولائها واعتادوا على الدفع لهذه القبائل. أما الآن فان الوضع قد اختلف. وآلية الدفع لم تعد فعالة كما كان عليه الوضع في السابق. فلا يمكن اسكات الناس.

الأسرة المالكة تظهر نفسها وكأنها تتأقلم مع المتغيرات وتستجيب لمطالب الإصلاح، هل هذا ممكن ام انه ضمن خطط البقاء والدفاع عن الحكم؟

مثل هذا الامر طرح على بساط البحث والنقاش مرارا وستلنا عنه تكرارا. وكانوا يسألونني: هل يمكن ان يتغيروا؟ ويقصودون العائلة المالكة وان لا أريد ان أتكلم عنهم كلهم. لكنني بينت ان الامور تطورت والاضاع تغيرت ولم يعد المواطنون

السعوديون يحترمون الحكام ويثقون بوعودهم ومثل هذا الامر لا ينحصر بالسعودية وحدها وانما اغلب الدول العربية. وعندما جاء احمد قريع رئيس الحكومة الفلسطينية الى هذه المؤسسة قبل اسابيع وهو رجل جيد ومتحدث مقنع ولبق ايضا، وقال امام الحضور ان الفلسطينيين ضحية وانهم يدفعون ثمنا كبيرا والمشكلة ان لا حل لهذه المعضلة. وقتها قلت: يا ربي .. ايش مصيبة الشعب الفلسطيني؟ ما هي المشكلة؟ هل يجب ان يبقى عرفات الى ان تضيق القدس الى الابد؟ وقتها ايضا تذكرت الشعب المصري وهم يدعون ويدعون ويدعون عندما صارت عند مبارك وعكة صحية بسبب البرد واختفى خمسين دقيقة يومها عن جلسة البرلمان، ونشوف التلفزيون وهم يدعون ان تتحسن صحته وان يتعافى! بينما رئيسهم لا نائب له وواضعهم في منتهى السوء اقتصاديا

ما هي قراءتك للأمور، كيف سيتصرف الأميركيون في الشأن السعودي وهم بالمناسبة يتدخلون ويتصرفون في كل امور العالم وهذا عندهم وعصرهم وهو شأن القوى الكبرى التي حكمت العالم طوال التاريخ؟ واضح ان الأميركيين في حيرة الآن فيما يتعلق بالموضوع السعودي. نحن نعرف انهم يحمون السعودية. وعندما أعدت الادارة الاميركية تقريرها للكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وحجبت منه ٨٢ صفحة عن الجزء الخاص بالسعودية، ببر البيت الابيض والخارجية الاميركية اسباب حجب هذه الصفحات عن المألى على اساس انها حساسة جدا ووقتها رفض الديمقراطيون مثل هذا التبرير من الادارة الجمهورية. لكن القصد الحقيقي كان حماية العائلة المالكة السعودية لانهم بحاجة اليهم.

مرة أخرى لماذا؟

هناك سبب آخر يعود الى حالة عدم الاستقرار في العراق. الاوضاع المتفجرة وغير المستقرة في العراق وفي فلسطين تجعلهم لا يستطيعون المغامرة بالسعودية التي يعتبرونها أهم بلد في المنطقة. يعني اذا نظرنا اليوم الى البلاد العربية والاميركان ايضا اذا نظروا الى منطقة الشرق الاوسط فان البلدين الأكثر أهمية لهم هما العراق والمملكة العربية السعودية. والخط الذي قد ينتج من عدم الاستقرار، كبير جدا. ليس لأميركا فقط وانما لدول الجوار أيضا.

لكن السؤال هو: هل يمكن ان يستمر النظام السعودي في الحكم كما هو دون إصلاحات حقيقية وجراحات موضعية حتى وإن حمته أميركا؟

ليس لفترة طويلة. النفط لن يدوم طويلا لكن الآن وحتى وإن انتعش الوضع الاقتصادي في البلاد وهي مسألة مرتبطة بارتفاع اسعار النفط فان الأوضاع لن تتصلح. لأن الاعددة الرئيسية للحكم هي الدين والبترول وشرعية الدولة وهذه هي الاسئلة الصعبة جدا في المملكة في هذه اللحظة. كل المواقع الالكترونية (الويب سايت) تتداول فتاوى وتتناقل اخبارا وتطرح تساؤلات

وسياسيا! وكل المصريين يتحدثون عن الحاجة الى الديمقراطية. فكيف يتمسك المظلومون والمقهورون والمضطهدون وهي حال شعوبنا، بحكامهم وهم سبب معاناتهم!

تعود الى السؤال: كم من الوقت سيبقى النظام السعودي في الحكم؟

كنت سأجيبك على السؤال حتى لو لم تكره. سيتمكنون من البقاء طالما بقي النفط يحميهم. والمملكة لا تزال حتى هذه اللحظة هي الدولة الأكثر انتاجا وهذا يخدم اميركا ويخدم اسواق العالم. لكن على المدى ليس البعيد كثيرا سيتمتع العراق بنفس القدرات الانتاجية. وسيكون له وضع آخر في الاسواق. وسيكون من شأن ذلك، التقليل من اهمية السعودية ومن حاجة أميركا تحديدا الى التمسك بالنظام الحالي. العراق مرشح لأن يكون حالة مختلفة تماما عما نعرف.

قد يتطور نحو الاحسن في وقت قصير. وقد يصبح منافسا رئيسيا في الاقتصاد والسياسة والثقافة. العراقيون فعالون والعراق بلد بامكانات كبيرة وهائلة. لكن اذا تعرض العراق الى خلافات حادة بين المكونات العرقية والسياسية او الدينية او اذا تم تقسيم العراق فان مثل هذا الامر سيشكل خطرا حقيقيا على السعودية.

فهل من شأن ذلك أن يزيد من متاعب النظام؟ هذا الامر أكيد. لأن دائرة السلطة المركزية التي تقتصر على الامراء الحكام والناخبين منهم ومن يرضون عنه، بدأت تصغر وتصغر. وكل المواطنين الذين لحق بهم ظلم التفرقة بالمعاملة او نقص الحقوق، يعتقدون الآن بعد احداث العراق ان الوضع الذي كانوا فيه غير مقبول ولا يمكن ان يستمر بأي حال من الاحوال. العراق سيقود الى كشف كل الاخطاء المستترة في المنطقة بفضل الرخاء السابق او بسبب قوة تسلط النظم الحاكمة. التغيير الذي حصل في العراق سيقود المنطقة الى منعطف خطير قد يغير الكثير من الامور.

فهل أدرك الامراء حقيقة خطورة الوضع وما يمكن أن تؤول إليه الأمور وأيضا مخاطر وثنم التباطؤ بالتغيير والإصلاح والاستجابة لدعوات المطالبين بالإصلاح في الداخل والخارج؟ آل سعود يعرفون ذلك. لذلك شهدت بلادنا لأول مرة ما يعرف بالحوار الوطني. لأول مرة آل سعود يتحدثون عن حوار وطني كان لازم يكون عندما من خمسين سنة. لأول مرة جابوا شيعة وجلسوهم مع الصوفي والسلفي والسماعلي. اجلسوا الجميع في غرفة واحدة. وقالوا لهم انتم جميعا سعوديون وعليكم اجراء حوار.

لكنها بداية مشجعة أبس كذلك؟ القليل جدا من الصحيح وفي وقت متأخر جدا. الحالة الاقتصادية متدهورة. واعداد العاطلين عن العمل عالية. والوظائف الوهمية او البطالة القنصية في اجهزة الدولة تخطت الحدود. والأدنى من ذلك. ليس هناك اي نوع من الإصلاح الحقيقي او الجدي. فكيف يمكن تهدئة الامور وإقناع السعوديين ان الدولة جادة في الاستجابة لمطالب الإصلاح وتحسين الاعطاء والغاء التفرقة وانصاف من وقع عليهم الظلم والاذى ولم يتمتعوا بحقوق المواطنة الحقيقية طوال الفترة السابقة؛ الى متى يمكن ان تستمر الامور على هذا النحو؛ الى متى سيحافظ آل سعود على الحكم؟

أيضا هناك مخاوف من احتمال حدوث انقلاب عسكري، هل هذا ممكن بينما الحكم يتقاسم طرفي المؤسسة العسكرية (الجيش والحرس الوطني)؟

الانقلاب العسكري مستبعد تماما وغير ممكن. انهم انكباء جدا. ومن يطلع على خايطه المواقع العسكرية في المملكة ويرى مسافات التباعد بين اطراف المؤسسة العسكرية، سيشهد لهم بالذكا او لمن خطط لهم او اشار عليهم بذلك. فهي متباعدة يجعل من التعاون العسكري بتحريك قطعات الجيش او الحرس الوطني لإحداث تمرد او انقلاب، أمر غير ممكن.

يقال أن الأخطر من الانقلاب العسكري أو تغيير السلطة بالقوة هو الحرب الأهلية، فهل هذا محتمل؟ نعم هذا هو الاقرب الى الاحتمال. الحرب الاهلية امر وارد تماما ما لم تتغير الامور في البلاد قبل فوات الاوان. في ظل الاوضاع الحالية هي الاقرب. الجهاديون خطرهم جدا. واذ لم يستطع هؤلاء مواجهة الاميركان الذين يعتبرونهم كفارا فان الخطورة تكمن في ان الجهاديين سيتوجهون نحو العائلة المالكة. وفي كل الاحوال فان ظاهرة العنف في المملكة مرشحة الى التعاطل لانه لا حل لها. الوقت يمضي والمعتبقي امام فرص الإصلاح قصير وقليل. وأنا الآن أعد مقالة عنوانها السعودية بعد العراق. وسأنشرها قريبا. والحقيقة ان عددا من زملائي الباحثين في المعهد يعدون مقالات وابحاثا ماثلة عن دول اخرى في المنطقة هي مرحلة ما بعد العراق فهناك من يعد عن سورية وآخر عن إيران وهكذا. ونحن في كل ذلك نستقري التطورات المستقبلية المحتملة بعد الذي حصل في العراق.

في ورقة أخرى أعدتها وأسستها بترولستان (أرض البترول) أشرت الى احتمالات التقسيم أو التجزئة في المملكة. هل هذا أمر وارد أم مجرد توقع في ظل معطيات داخلية موجودة وأخرى خارجية مشابهة؟

الناس كلهم يتكلمون عن هذا الموضوع وهم خائفون ان اميركا هي في نظره ترى الامر على اساس أن الاسلام هو مكة والمدينة والنفط هو الشرق. فضلا عن رغبتها في الفصل بين الاسلام والنفط. وقد تحدثت الادارة الاميركية عن ذلك في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر).

ما صحة ما يقال من أن واشنطن لم تعد تتخوف من تقسيم المملكة أو العراق طالما أن النفط سيصبح بيد الشيعة والشيعة في البلدين مثقفون ومؤهلون وأكثر قدرة على الانفتاح على الغرب ولا خطط لهم لمشاريع انتحارية ضد أميركا أو الغرب، وإذا ما أصبحت مملكة النفط في السعودية بيد الشيعة فإن بالامكان التفاهم معهم، هل هذا صحيح؟

في مقالاتي US Invasion وقد نشرت في الهيرالد تريبيون في التاسع من كانون الثاني (يناير) الماضي، قلت ان النفط في مجمله يقع

في القسم الذي أكثرته من الشيعة في المملكة. وصحيح ان الشيعة في المملكة يشكلون خمسة عشر في المائة وهم يقولون انهم عشرون في المائة من سكان المملكة لكن وان كانت النسبة صغيرة على مستوى السعودية ككل لكنها كبيرة في المنطقة. ثم من ايران الى البحرين الى الجنوب العراقي. لذلك فاني أقول

Welcome to the new common-wealth of (Petrolstan)

لكن من غير الممكن تناسي الاقرار بان الشيعة تعرضوا للاضطهاد والتفرقة ويقولون اني متحيزة والحقيقة غير ذلك على الاطلاق. انا لست متحيزة ولا اؤمن بالخلاف بين الشيعة والسنة. لكن الوهابي يعتبر الشيعة كفارا والشيعة يعتبرون الوقت الحالي هو الانسب والامل لاستعادة مكانتهم وحقوقهم كاملة ورد الاعتبار اليهم. ووجدوا مرحلة ما بعد سقوط صدام مناسبة لدفع العرب وغيرهم للاعتراف بهم كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات مع سواهم.

هل التفرقة دافع كاف لقيام دولة نفطية شيعية في السعودية، هل التفرقة ثمن أو باعث للانفصال؟

التفرقة في السعودية موجودة وهذا ما تعترف به لكنها لم تقتصر على الشيعة فقط لكن الشيعة منظومون جدا لذلك تحركوا بسرعة وكفاءة وذهب مجموعة منهم الى الامير عبد الله وقابلوه وطرحوا امامه مطالبهم بكل عقلانية دون ان يعطوا مبررا لأحد للإسكاف بأي مأخذ عليهم. أكدوا انهم على ولائهم للمملكة ولا يفكرون بالانفصال ولا ببديل عن الحكم. وانهم سعوديون. بينما الشيعة السعوديون ظلوا يتمسكون على الدوام بان مرجعهم هو السيستاني. الاميركان الآن لا يتربدون في اظهار كل الاحترام للمرجع الشيعي الاعلى. والحاكم المدني في العراق السفير بول بريمر قال ذلك علانية. وإيام زمان كان آية الله مثل الشيطان او الوحش بالنسبة إلى الاميركان. لأن آية الله الخميني قال قبل ذلك ان أميركا الشيطان الأكبر. ثم فجأة تحول العدو بالنسبة إلى أميركا في العالم العربي لم يعد الشيعة وانما صار الجهاديين والوهابيين. هؤلاء الذين بدا انهم لم يسمعو عنهم من قبل. فاجأتهم هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر). وقد انهالت على التلفزيونات بشكل لا يصدق من كثرتها. كل هذه الاتصالات من وسائل اعلام وباحثين وسياسيين يسألون عن الوهابية واصولها واهدافها. يتحدثون عنها تلفزيونيا لعدة قنوات. الان يتحدثون عن الجهاد. لذلك فانهم يتحدثون بكل احترام الان عن آية الله. ويتحدثون معه عن الديمقراطية لانه قوة تؤمن ولا ترفض هذا النظام المتحضر. لذلك فان الشيعة سيتزايد نفوذهم ودورهم في كل المنطقة وفي الشأن

العربي طالما انهم يؤمنون بالتطور والتقدم ويتمشون معه. وميزان القوة قد تغير تبعاً لذلك.

هذه المتغيرات هل أحدثت رد فعل أو مراجعة سعودية حكومية لمفاهيم تعاملها مع الشيعة؟ لهذا السبب فإن الحكومة السعودية ولأول مرة هذه السنة لم تتصد للشيعة وهم يمارسون مناسك عاشوراء التي كانت محرمة عليهم ويعاقبون عليها، ولم تتعرض لهم الحكومة بل وفرت لهم قوى الأمن والشرطة لحمايتهم من أي اعتداء من قبل من يرفضون مثل هذه المظاهر. نعم قامت بحمايتهم من الجهاديين الذين لا يشعرون بالرضا على مثل هذا التحول. المنطقة كلها يمكن أن تنقلب رأساً على عقب. ومن هنا فاني اعود الى الإشارة الى القلق والخوف الذي يساور العائلة المالكة من المستقبل في ظل هذه المتغيرات.

فكيف سيتصرفون لتفادي الأزمة وهل سيكون بإمكانهم النجاة منها بأقل قدر ممكن من الخسائر وهم يخوضون الآن حرباً من أجل البقاء؟

عليهم ان يتراجعوا وان يتحنوا امام المد الحضاري الحضارف على المنطقة. وعليهم ألا يغفلوا قيمة ومغزى القدر الكبير من الطاعة والاحترام الذي أظهره الشيعة وغيرهم عند تقديمهم عريضة طلب الإصلاح لولي العهد. انا اعتبر انه ليس فقط لأنهم قالوا ملكية دستورية وليس لأنهم طالبوا بجمعية أهلية للدفاع عن حقوق الإنسان والتمتع بقدر كاف من الحريات في الاعتقاد وانما لأنهم قبلوا ان يكونوا جزءاً مهماً من الحوار الوطني. وهذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها مجموعة منظمة من الرجال والنساء الليبراليين والإسلاميين، لأول مرة اجتمعوا وبشكل واضح وفعال. انها حركة معارضة منظمة.

خلاصة هذا الحوار، هل يمكن أن يؤدي هذا الى التغيير؟

أي تغيير تحدثت عنه!! سجنوهم وقالوا لهم نخرج عنكم فقط ان تعهدت بانكم لن تعودوا لطلب الإصلاح او ان تنادوا به. ويعدين عندما جاء الى هنا اعضاء مجلس الشورى الاربعة، سألتهم سؤالاً بسيطاً: طالما انكم لستم منتخبين، تعتبرون انفسكم سلطة تشريعية شرعية؟ فردوا علي بانهم من حملة الدكتوراه وان الملك قد انابهم وهذا يكفي. الامير سلطان (الشخص الثالث في السلطة السعودية) قال ان لا انتخابات لمجلس الشورى لأن الشعب السعودي قد ينتخبون أميين لعضوية المجلس بينما نريد نحن (الكلام على لسان الامير سلطان) نريد حملة دكتوراه فقط. وهذا الكلام لا يتفق وحقيقة عموم الشعب السعودي الذي

يستخدم المواقع الالكترونية السعودية في الكتابة والنشر والتعبير وما يتبادله السعوديون من خلال هذه المساحات التي جعلت بمقدورهم ان يطلعوا على الكثير الذي كان محرماً عليهم وان يجاهروا بوجهات نظر كانت عواقبها وخيمة من قبل.

في ظل كل ذلك ما هي الخيارات المتاحة أمام دعاة الإصلاح، هل عليهم أن يتخلوا عن دعواتهم وأن يخافوا من السجن أو القمع؟ لا مساحة لحرية الرأي او الداعين للتحرر في المملكة. ولا للتحذيريين. انهم يخفوننا. لكن معنى ذلك ان الطبقة او الفئة الوحيدة التي يمكن ان يسمع كلامها وان يكون لها دور في المجتمع السعودي والسلطة هم المتطرفون Liners Hard والمحافظةون جدا. اما الذين يسعون الى الانفتاح والتطوير والإصلاح فلا وجود لهم ولن يسمح لهم بالعمل ما لم تتغير الامور. ويستفيد الامراء الحكام من الجوانب الايجابية الكثيرة التي يمكن ان تتحقق إذا ما استجابوا لمطالب الإصلاح. وهكذا فليس امام الحكم سوى الاستجابة لمطالب الإصلاح او تحمل عواقب التغيير والزوال والتعرض لتكرار تجربة العراق. عليهم ان يصبحوا جديين في تعاملهم مع قضية الإصلاح.

هل هذا ممكن؟

حتى الآن الاجابة هي لا. فقد جعلوا من البلاد دولة وهابية متطرفة. والمتطرفون يسكون بخناقهم. ورقاب الحكم بيد المتطرفين وليس العكس. وعندما طالبهم الاميركان بالاعتدال والانفتاح والإصلاح والتصدي لارهاب العنف والتخلف عن مسببات تعاطف هذه الظاهرة. لم يستطع آل سعود الاستجابة لذلك. هذا هو اساس الأزمة السعودية. فقد تعاطف دور وتأثير المتشددون في المجتمع من خلال المؤسسة الدينية. كيف سيمكن الخلاص منهم! والحقيقة ان ادعاء الامراء بتقبل مطالب الإصلاح والانفتاح لا يكفي ما لم يوضع مثل هذا الموقف موضع التنفيذ الفعلي.

بصراحة أيضاً، المشكلة في الحكم أم في المتشددون دينياً؟

الحقيقة ان العائلة السعودية المالكة لا تريد ولا تقبل باصلاحات حقيقية. وإذا كان هناك من يقبل بمطالب الإصلاح فإن عليه ان يجلس ويخاطب المثقفين والمفكرين الواعين لأهمية التغيير قبل قوات الاوآن. لكنهم لا يظهرون ما يفيد بانهم اختاروا مثل هذا التوجه. والحقيقة الاخرى هي ان الدولة لا تحمي وتدعم المتطرفين وانما المتطرفون باتوا هم الدولة وهم موجودون في كل مكان في السلطة. يتحكمون بشرايين الحياة. وهينة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر تتحكم بالشعب. والحديث عن ازالة

بعض الأئمة وخطباء المساجد عن وظائفهم يحمل غايات وإهدافاً مغايرة ومجانبة للحقيقة. فهم في حقيقة الامر يقللونهم ولا يعدونهم عن وظائفهم وانما يدأورونهم مع آخرين مثلهم. يرسلونهم حتى يمشروا في عسير وهو امر يخيف ويرعب السباح الاجانب وهو أمر يتناقض مع خطط ومشاريع فتح بعض مناطق المملكة الاثرية امام الاجانب للسياحة. ثم يأتي النظام التعليمي الذي قالوا انهم يصعد تطويره. وهذه خطوة مهمة للغاية ولا بد منها. لكن المشكلة ان رجال الدين الناشطين يعارضون ويرفضون ذلك خاصة موضوع الولاء والبراء. اي ان لا تغيير حقيقياً في النظام التعليمي يمكن ان يحدث. وقد استخدموا الاميركان عدداً على اساس ان أي شيء تطلبه أميركا يعتبر تدخلاً في الشأن الداخلي ولا يجب ان يتجاوبوا معه. وقالوا تبعاً لذلك: لن نغير المناهج لأن الاميركان قالوا انهم لن يسمعو الكلام. ومعنى ذلك ان الانسان السعودي سيظل ضحية عدم الانفتاح على العالم والاستفادة من التقدم والتغير في ادوات السوق والاقتصاد الدولي.

كيف تلخص الوضع في المملكة وماذا يمكن أن يحدث بشأن دعوات الإصلاح وتغيير المناهج؟ هنا اود ان اقول انه وعلى الرغم من مظاهر التقدم والتطور والرفاهية في الحياة السعودية إلا ان الوهابيين وهم أقلية استطاعوا اضطهاد الشيعة في المنطقة الشرقية وتهيمهم. وقلوا من شأن وحقوق الحجازيين في مكة والمدينة والاسماعيليين في عسير. واستغلوا العامل الديني في ادارة امور الدولة والاستحواذ على المناصب الحساسة واحتكارها لانفسهم. ومع ذلك بإمكان الحكم اعادة تصحيح الاوضاع وتوفير العدالة المطلوبة عندما يتم ابعاد الوهابيين المتشددون والقبول بمطالب الاصلاحيين والشروع في تنفيذها. وهذا يعني ان على الاسرة المالكة ان تقاسم السلطة مع المواطنين. وان تنهي عصر التفرقة في حقلي الوظائف المدنية والقضاء وان توقف وتلغي العمل بالقوانين التي تضطهد المرأة وان تسمح بحرية التعبير. ونحن نراق بان هذه الخطوات كبيرة وخطيرة بالنسبة إلى العائلة المالكة. غير انه في المقابل لم يعد منطوق دفن الرأس في الرمال ممكناً.

أخيراً: هل يمكن إصلاح النظام في السعودية؟ آل سعود صمموا النظام السياسي على نحو يجعل منه غير قابل للتغيير. فقد بني على الكبت وعلى إلزام الناس بالطاعة تحت غطاء الدين، بينما الوقت المتبقي قصير لتغيير هذا النمط وتعديل النظام.

(المشاهد السياسي - العدد ٤٢٢ - ١٠ إبريل ٢٠٠٤)

تأجيل الانتخابات المحلية

تشيد أسوار القمع

وبصورة مشوهة! وهناك اعتقاد بأن وزير الداخلية يميل إلى الإلغاء الكلي لوعود الانتخابات البلدية دفعة واحدة.

بعد شهرين، من تاريخ اعتقال الإصلاحيين، تغيرت الأوضاع في المملكة إلى النقيض. وارتفعت السدود دفعة واحدة، بعد أن كانت تتدرج في الانحدار والانحدار، الأمر الذي أغرى الكثير من الناشطين السياسيين بزيادة التفاوض.

(الدولة قوية) إذن! وقد أثبتت قوتها في (كسر المجتمع)!

هذه هي الرسالة الأصلية غير المنقحة من العائلة المالكة إلى الشعب!

لكن أزمة الدولة في المملكة، وفي البلدان العربية عموماً، تكمن في كونها قوية طاغية غاشمة مقترسة، ولهذا السبب هي مولدة بالضرورة للعنف، ومولدة لعدم الاستقرار والتخلف في شتى الميادين. فالقوة الظاهرة للدولة الباطنة، تحمل معها نقاط ضعفها ومقتلها. وليس هناك ما يخلق الدولة غير طغيانها الذي ينعكس على شكل ضعف في الشرعية، وفشل متعدد المسارب في تحقيق الحدود الدنيا من الخدمات الاجتماعية والعيش الكريم لمواطنيها.

من السهل أن تكسر المجتمع وإرادته وأن تقف على التلة رافعاً راية النصر ولو لبعض حين!

ولكن أي نصر هذا؟!

العنف يحتاج المملكة ولا يتوقف عند منطقة أو مؤسسة حكومية اقتصادية أو أمنية أو سياسية. والسطر (المكتوم) يعم كل الأرجاء، وكل الشرائح الشعبية. والنخب المتعلمة تفرّص بالنظام وبالعائلة المالكة الدوائر لتنتقم منه، والنزعات الانفصالية في تصاعد مستمر.

هذا هو ثمن النصر السعودي!

انه نصر مؤقت، بل هو نصر مزيف في حقيقته ولا تعب. لأنه لا يحقق للتنمير راحة بال، ولا يعينه على مجابهة مشكلة داخلية كانت أم خارجية، ولا يلقي بأية حال التطلعات الطبيعية للمواطنين لتحقيق حقوقهم والمساهمة في بناء مجتمعهم.

النصر المزيف ينجح أحياناً في قمع المشكلة ظاهرياً ويمنع تجلياتها والتعبير عنها على السطح، ولكنه لا يلغيها ولا يخفف من مخاطرها، ولا يبعد الأذى عن صانعي الانتصار المزيف.

لترتفع السدود وأسوار القمع، وستأتي عما قريب قارة لنهد من مآرب السعودي على رؤوس بناته من الأمراء!

سهولة، وتتنازل عن مواقفها السابقة بهكذا سرعة، وكأنها لا تريد أن تدفع أي ثمن لتحقيق الإصلاح! الديوانيات السعودية هي الأخرى تعرضت لنصيب وافر من الضغط، فقد أغلقت ديوانية نجيب الخنيزي في القطيف، بعيد اعتقاله، وتهديده مرة أخرى بالإعتقال إن قام بمناقشة أية موضوع سياسي في ديوانيته بمنزله. ثم جاء الدور على الأستاذ محمد سعيد الطيب، الذي كانت ثلوثيته الشهيرة ضاربة في قدمها منذ التسعينيات الميلادية! وقد أغلقت مؤخراً بقرار رسمي! وكان مثل هذه الديوانيات صالات توجراً أو مراكز ثقافية تشكل أحد ملاعب المجتمع المدني، أو كأنها مراكز حكومية، ويتوقع أن تغلق ديوانيات أخرى تعبر عن نشاطات سياسية.

الجانب الآخر من العملة، هو أن سلطات إضافية منحت للتيار السلفي المولد للعنف والتطرف والإرهاب، والمعادي لكل إصلاح سياسي. فقد احتل هذا التيار مساحات واسعة من الإعلام الحكومي (التلفاز خاصة القناة الأولى) كما منح

أزمة الدولة السعودية تكمن في

بطشها الذي تسعى من خلاله

إلى كسر إرادة المجتمع

مساحة واسعة من الجرائد المحلية بأمر من السلطات. وشحت أضرار هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودعمت بمدى حادة جديدة، وتسابق الملك وإخوانه بالتبرع للهيئة بسيارات جديدة، ومقار جديدة، وصلاحيات أكبر تجد انعكاساتها على الشارع بشكل واضح هذه الأيام.

أما وعود الإصلاح فلا أحد يتحدث عنها، ولا تقبل العائلة المالكة أية مطالب عبر العرائض، وهي الوسيلة الوحيدة التي كانت متاحة؛ وحتى نصف الانتخابات المحلية المقررة في شهر أكتوبر القادم، فإن الحكومة - وحسب مصادر خاصة - قد غيرت رأيها بشأنها، فهي تزعم الإعلان عن تأجيلها، بحجة أن الوقت غير كاف؛ ومن المحتمل أن لا يحدد موعد جديد، بل يكون مفتوحاً، حيث يتم التسريغ شهوراً بل سنين طويلة، شأنها في ذلك شأن (مجلس الشورى والدستور ونظام المقاطعات) الذي وعد به المواطنين منذ الستينيات الميلادية من القرن الماضي، ولم يحقق إلا بعد ثلاثين عاماً فقط،

كان اعتقال الإصلاحيين في ١٦ مارس الماضي مجرد حلقة في منهج الارتداد على (وعود) الإصلاحات.

الاعتقالات كانت تدشيناً لسياسة (إعادة الفئران) إلى جحورها، كما كان يتوعد وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز. وقد تبع الاعتقالات مباشرة خطوات متوازية، أصبحت أكثر وضوحاً مع مرور الأيام.

فعلى صعيد هامش حرية الصحافة، والذي كان يقاس به مدى الرغبة الحكومية في الإصلاحات، فقد تقلص ذلك الهامش حتى كاد يلمس حدود ما قبل ثلاثة أعوام. الصحافة المحلية التي كانت تتحدث بمقررات المشاركة الشعبية والإصلاح السياسي والانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني... والصحافة التي كانت تنقد السياسات الحكومية في الميادين المختلفة، ووصلت إلى نقد الوزراء، وفي بعض الأحيان كانت تخمن بدائرة الأمراء وسرقاتهم وجهلهم. هذه الصحافة عادت مرة أخرى إلى سابق عهدها، فقد تراجع كتاب كثيرون عن الكتابة، بعد أن أصبحت مقالاتهم (غير مرغوب فيها) أو بعد أن طولبوا بتعديلها حتى يمررها بالرقيب (رئيس التحرير، ومديره، إضافة إلى موظف الرقابة التابع لوزارة الداخلية).

وزارة الداخلية صارت نشطة هذه الأيام، فقد طلب الأمير نايف من رؤساء التحرير في تعاملهم خاصة بأن يقلصوا مساحة الحديث عن الإصلاحات السياسية، وأن يخفصوا من النقد الموجه لمؤسسات الدولة، خاصة المتعلق بالبطالة والفقر، كما طالبهم بعدم استخدام لفظة (الإصلاح) واعتماد كلمة (التطوير) الأمر الذي سبب جدلاً داخل الصحافة خاصة جريدة عكاظ، وثيقة الصلة بوزير الداخلية.

السعوديون الذين كانوا يملؤون شاشات الفضائيات يتحدثون من خلالها عن مشاكلهم الخاصة، ويجرون حوارات معقّنة عن الوضع السعودي المتأزم اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، لا تجد أهدأ اليوم - إلا من منح إجازة أمنية - يقل بالخروج على الشاشة، مع ما يترتب على ذلك من استدعاء وتحقيق أممي، وربما اعتقال. والمسألة هنا لا تخص الإصلاحيين الذين اعتقلوا وأخذت عليهم التعهدات بعدم الحديث للصحافة الأجنبية والإعلام الخارجي، بل أن الهواش والمخاوف وصلت للجميع، فمعظم النخب قد تعلمت الدرس من الاعتقالات، وما كان لها أن تخنع هكذا بكل

حركة الصراع التاريخي لم تتوقف بعد إنشاء الدولة السعودية

التمايز النجدي - الحجازي: هويات متضادة

لقد استخدمت العائلة المالكة سكان نجد ضد بقية السكان، وتبنت (الدعوة النجدية) في حربها ضد المذاهب الإسلامية الأخرى في المملكة. ترى ماذا سيكون مصير المملكة ووحدةها السياسية التي قامت على أساس القوة والعنف إذا ما ارتفع غطاء القهر؟

تشكل كيانه السياسي المعروف بإسم المملكة العربية السعودية، انتصاراً للداخل الصحراوي على الساحل والأطراف ذات الوجه الحضري غالباً، وانتصاراً للمذهب الوهابي على المذاهب الأخرى، وانتصاراً إقليمياً مناطيقياً لنجد على سائر الأقاليم والمناطق.

ويعتقد عدد من الباحثين أن الهوية النجدية بدأت بظهور (الدعوة الوهابية) فقبل تاريخ قيام الدعوة، يمكن القول بأنه لم تكن هناك هوية إقليمية في نجد. كل ما كان مجرد مشاعر عداة وربما حسد متبادلة بين سكان الداخل الصحراوي والأطراف الساحلية، لاعتبارات الثروة ونقاء الأصل والنسب وغير ذلك، حيث ينظر سكان الداخل إلى أنفسهم في العادة على أنهم أكثر نقاءاً بعكس السكان الحضريين ملوثي الأصل، رخوي الأخلاق - بنظرهم. في حين يتهم الآخرون ساكني الداخل الصحراوي بالتخلف، ويعيرونهم بالفقر، وأنهم يعيشون على هامش الحياة، وأن العصبية القبلية تحكمهم، فهم مجرد بدو يقتاتون على النهب والتقل، إلى آخر الإتهامات والإتهامات المضادة.

تمكنت الدعوة الوهابية من توحيد إقليم نجد، والذي كان من أكثر الأقاليم تصدعاً، حيث الحرب المتعاضمة، والكيانات السياسية الصغيرة الهزيلة متناثرة هنا وهناك. جاءت الدعوة الوهابية فأعطت للنجديين رسالة يحملونها إلى العالم من حولهم، في وقت كان فيه البدوي لا ينظر إلى أبعد من أرنبة أنفه.

لم تؤكد الدعوة سيادة الأسرة السعودية الحاكمة على إقليم نجد ثم على الأقاليم الأخرى فحسب، بل أكدت سيادة العنصر النجدي على ما عداه، وأهم ما حققته الدعوة هو توحيد إقليم نجد الذي كان من أصعب الأقاليم خضوعاً للسلطة المركزية نظراً لثرائه القبلي والعصبي، ونظراً لضعف احتكاكه بالعالم الخارجي. ومع أن خضوع النجديين للدعوة لم يمر دون سيل الدماء غزيرة، وهروب مئات الألوف إلى خارج الجزيرة العربية، إلا أن الدعوة أصبحت فيما بعد جزءاً من هويتهم وتراثهم، وأداة للتفوق ومبرراً للسيادة، ورسالة إلى دول وأقاليم الجوار.

من المعروف أن الدعوة الوهابية انطلقت من نجد، ويمكن القول بقليل من المجازفة أنها كانت تعبيراً عن شأن محلي وأنها جاءت لحلّ مشكل نجدي بالدرجة الأساس، لدرجة أن الكثير من أتباعها يسمونها بد (الدعوة النجدية) تعبيراً عن تأثير المكان والبيئة، وتعبيراً عن خصوصية النشأة للفكرة المذهبية. ومع أن السلطة

فشلت العائلة المالكة في إيجاد هوية وطنية جامعة لسكان المملكة رغم مضي نحو ثمانية عقود على إلحاق آخر إقليم لسلطتها. ولا تزال الأقاليم المختلفة متمسكة بهويتها الثقافية والمذهبية، كما لا تزال شديدة الحساسية تجاه تدويع خصائصها الذاتية، وهو أمر تسعى له الحكومة السعودية منذ زمن بعيد وبشتى الوسائل.

لا توجد في السعودية أقليات عرقية، ولذا فإن انشقاقاً ينطلق من قاعدة قومية أمر غير وارد. ولكن المملكة ككيان سياسي حديث لم يرض على تشكله سوى سبعة عقود، ترتبط الأقاليم المكونة له بوحدة شبه قسرية، معرض للكثير من المخاطر، أهمها أن السلطة السياسية القائمة لم تستطع حتى الآن خلق هوية وطنية جامعة لأفراد هذا الكيان، تنافس الولاءات المتعددة للإقليم أو المذهب أو القبيلة.

ومع أن العائلة المالكة استطاعت توحيد القسم الأكبر من سكان الجزيرة العربية في كيان محدد جغرافياً، فإنها لم تستطع إيجاد ولاء وطني راسخ يعضد الوحدة بحيث يصهر جميع الاختلافات في بوتقتها، بل يمكن القول أن تلك العائلة أبقت بؤر الاختلافات كسيف مصلت يهدد كيان الدولة بالتمزق.

فهي قد استخدمت سكان منطقة نجد ضد بقية السكان، واستخدمت الدعوة السلفية التي تسمى بد (الدعوة النجدية) ضد المذاهب الإسلامية الأخرى، مما أوجد رأياً عاماً بين أبناء المملكة، يرى أن النظام السياسي السعودي القائم، ليس ممثلاً لكل البلاد بمجتمعاتها المتعددة، وخياراتها الثقافية المختلفة، وأقاليمها التي تتضمن في أحيان كثيرة تعبيراً عن أنواع من الخصوصية. بكلمة، إن الكثير من المواطنين يعتبرون النظام القائم، ممثلاً لإقليم نجد، ولخياره الثقافي والمذهبي الخاص (الوهابية) الذي لا يعتبر سوى أداة لترسيخ هذه الهوية. وكما امتدت سلطة النظام السياسية على دعاوى دينية، أو على دعاوى قبلية وحق التسلط التاريخي، فإنه يراود توسيع سلطان السلطة المذهبية كضمانة لتسلسل السيطرة السياسية من الدائرة الأضيّق (العائلة المالكة) ثم إلى (إقليم نجد).

الهوية النجدية

عدت سيطرة العائلة المالكة على أقاليم الجزيرة العربية التي



مفتي الحجاز السيد محمد علي المالكي

العديد من التمردات التي يمكن وصفها بأنها تمردات ضد الحواضر، وأخذت في بعض الأحيان صفة دينية. كما لعبت القبائل التجديدية دوراً سياسياً وعسكرياً هاماً في المناطق المجاورة، وبخاصة في مناطق الشرق (ما يعرف بإقليم البحرين تاريخياً) واتخذت صفة الهجرة والإقامة في تلك المناطق الحضرية لدعم الحكم القائم هناك.

كانت رثة نجد التي تطلّ منها على العلم هي الحواضر الساحلية في الحجاز وموانئ الشرق، ولذا كانت محكومة في الغالب بسلطانها، وإن كانت نجد نفسها لا تفتح شهية حكام الحواضر للسيطرة عليها، لأن تكاليف السيطرة غالية جداً. قبل مردود محدود من الناحية الاقتصادية. حتى السلطات البريطانية كانت وإلى مطلع القرن العشرين تنتهج سياسة عدم التورط في شؤون الداخل الصحراوي، وركزت اهتمامها بالساحل إلا إذا ارتبطت أمور الساحل بتمدد من قبل سلطات الداخل، مثلما حدث في الدولة السعودية الأولى التي توسعت حتى وصلت إلى عمان والساحل المتصالح، وقامت رأس الخيمة بمضايقة الإنجليز وحلفائهم عن طريق ما أسماه الغربيون بـ (القرصنة). وحتى حملة محمد علي باشا التي قام بها لتدمير دولة السعوديين الأولى بالنيابة عن العثمانيين، كان من أهم أسباب عدم تحقيق نجاحها النهائي، أن إقليم نجد لم يكن مربحاً، بل لم يغطي الجزء الضئيل جداً من تكلفة بقاء الحاميات والعسكر فيه.

لقد كانت أقاليم الساحل مكتفية اقتصادياً، وكان تدخلها في موضوع نجد محدوداً، وبعبارة أصح، إنه لم يكن يستهدف السيطرة عليها، ويمكن الاستشهاد بحكم الخوالد والأشراف الذين لم يتدخلوا في الشأن النجدي إلا في نطاق محدود، وضمن خارطة التحالفات المحلية النجدية، لكن أحداً لم يفكر في إلحاق نجد بسلطة الساحل، بل يمكن القول إن خشية الحواضر من نجد كانت غير قليلة، رغم عدم وجود سلطة مركزية فيها، أو ربما بسبب غياب تلك السلطة. فجموح القبائل وتعدياتها كان من الأمور الإعتيادية، ولذا كانت سلطات الساحل مهتمة بمعالجة المخاطر التي قد تمتد من إقليم الوسط إليها، ولا شيء أكثر من ذلك.

في الطرف الآخر، كان الإقليم النجدي الذي تعصف به المجاعة والحروب الداخلية، وما يتبعها من هجرات كبيرة ومتواصلة إلى أقاليم الساحل الحضري، يبحث عن حل يتغلب به على قسوة

السياسية التي قامت عليها الدعوة قد أخضعت الأقاليم الأخرى لسلطانها، إلا أن الآخرين نظروا إليها كدعوة خاصة للتجديدين دون غيرهم، وأنها جاءت لحل مشاكل لا توجد لديهم، من قبيل التفكك السياسي، وانتشار الكم الهائل من الخزعات، كعبادة الأشجار والأحجار التي تحدث عنها المؤرخون الوهابيون ووقفوا عندها طويلاً، والتي لا يوجد لها ما يماثلها في مناطق الساحل، وإن كان الوهابيون يرون في ممارسات سكان الساحل الكثير من (الشركيات والبدع).

لقد زرعت ممارسات النظام السياسي السعودي مشاعر شك وعداء وحسد بين أبناء المملكة، وقد كان لاستخدام ذلك النظام للتجديدين في تعزيز سلطانه أو في تجاوز خصوصيات الآخرين، أثر كبير في إشغال المرأة في النفوس على النظام وكل متعلقاته. والمدهش أن المنتصر في كل المعارك الطائفية والمناطقية هم أمراء العائلة المالكة، الذين تزداد يوماً بعد يوم سيطرتهم على الحكم واستقراهم بامتيازاته.

ومن هذا المنطلق، كان ولا يزال يُنظر إلى السلطة السياسية في المملكة والناشئة على أساس قاعدة مذهبية، بأنها تحمل هوية نجدية، وإن كانت تلك السلطة لا تمثل التجديدين بمعنى التمثيل الإختياري المتعارف عليه، إذ أن المعارضين لها كثيرون.. كما أن تشبث العائلة المالكة بالدعوة الوهابية في الحاضر كما في الماضي، يعني أمرين هامين: أولهما: نقل السلطة السياسية من الساحل الحضري إلى نجد. وثانيهما: إبقاء نجد مركزاً للسلطة الدينية، باعتبارها لا تبشر بمجرد نظام حكم، هو بكل المقاييس أكثر تخلقاً من غيره، بل هي تبشر بنظام فكري ومذهبي يمد النظام السياسية بالشرعية التي يتطلبها. ومن أغرب الأمور أن السلطة الدينية للعالم الإسلامي والتي كانت تتخذ من الحجاز كمقر طبيعي لها، تحولت بمجرد أن احتل الملك عبد العزيز للحجاز ١٢٢٤-١٢٢٦ إلى نجد أيضاً، ولا تزال نجد تمثل السلطتين السياسية والدينية لعموم المملكة.

إن أحد أهم مسببات الخساسة بين مناطق المملكة وأقاليمها، هو شعور أبناء الأقاليم الأخرى بأن النظام الحاكم لم يسلب منهم سلطاتهم السياسية لصالح إقليم منافس، بل سلب. كما في الحجاز - السلطة الدينية أيضاً والتي كان معترفاً بها في كل العالم الإسلامية، أو هو يسعى ليمسك خياره المذهبي على الأقاليم الأخرى، تعزيزاً لهيمنة الأسرة المالكة سياسياً.

بين الداخل والساحل

لا توصف العلاقة بين الداخل الصحراوي الذي تمثله نجد، وبين أقاليم الساحل، وعلى مر التاريخ، بأنها علاقة حسنة. فقد كان الإقليم الصحراوي أكثر إغراقاً في العصبية القبلية، وأقل ميلاً للخضوع إلى السلطة المركزية، خاصة إذا كانت تلك السلطة تتخذ من الساحل مقراً لها. وحتى في عصر الإسلام الأول، رأينا أن الحواضر المدنية أو الريفيّة في اليمن والبحرين (هجر والخط وأوال) والتي تسمى في الوقت الحالي الأحساء والقطيف والبحرين، كانت أسرع إنقياداً للدعوة الإسلامية.

وإقليم نجد وإن كان قد خضع ربحاً من الزمن - وبشكل صوري وإسمي في الغالب - إلى السلطة المركزية التي مثلتها المدينة المنورة أو الكوفة أو دمشق أو بغداد.. فإن سكان الإقليم قادوا

الهجائية والنجدية

قبل ان يسيطر الملك المؤسس عبد العزيز على الحجاز، قال لجنون قبلي في صيف ١٩١٨: (إذا قدمت أنت الإنجليزي إبتنك لي كزوجة، فساتزوجها، ولكنني لا أتزوج ابنة الشريف، ولا بنات أهل مكة، ولا غيرهم من المسلمين الذين نعتبرهم مشركين، وأكل اللحم الذي ذبحه المسيحيون دون تردد، ولكن المشرك الذي يعبد مع الله إلهاً آخر، فهذا هو ما نبغضه). وقال ذات مرة في كلام منشور ومطبوع عن أهالي الحجاز: إن الحجازيين دجاج مناقيرهم من حديد، أي أنهم جبناء وإن كانت ألسنتهم جارحة حادة.

وفي بداية العشرينات الميلادية من القرن الماضي، أي قبل بضع سنوات من سقوط الحجاز، ينقل لنا أمين الريحاني مشاعر ورؤى الحجازيين تجاه نجد وحاكمها ومذهبها فيقول أنه سمع في الحجاز من يقول: (إبن سعود بدوي جاهل، ابن سعود جلف لا قلب له ولا دين. هو من الخوارج، بل من الذين يخدعون وينافقون باسم الدين. والإخوان رجاله ذئاب تعصب ضارية، يذبحون ويحدون الله، يسلبون وينهبون ويكفرون من لا يقتدي بهم، ويشنعون بالقتل في الحرب، ويرتكبون من الفظائع ما تقشعر منه الأبدان. إن دعوة ابن سعود مذهبية، لذلك لا تنجح خارج نجد).

وتعليقاً على قيام الملك فهد بإنهاء خدمات القوات المصرية وإعادتها إلى ديارها بعيد انتهاء تحرير الكويت.. قال صحفي نجدي لامع مقرب من العائلة المالكة: حسناً فعل الملك، إنها ضربة معلم. نحن لا نعلم ماذا ستفعل هذه القوات في المستقبل، فقد تقلب علينا، ونذري نحن بأن ميلول الحجازيين مصرية منذ القدم، وربما قاموا بأمر ما بمساعدة القوات المصرية!

واشتكى سفير غربي سابق في المملكة، وهو جيمس كريغ السفير السابق لبريطانيا في جدة حتى عام ١٩٨٥، بأن أحد المسؤولين الكبار وهو عبد العزيز التويجري، نائب رئيس الحرس الوطني المساعد، ويحبه وبصعته عدد من الدبلوماسيين الغربيين بالقول: (إنكم لا تفهمون البلاد ولا شعبها ولا حكومتها أيضاً. كل معلوماتكم تستقونها من الحجازيين. إذا اردتم أن تعرفوا ماذا يجري في المملكة، تعالوا إلى مكنتي هنا وإسألوني أنا!). وعلق السفير بالقول: إن أخطر ما يتهدد المملكة هو (الإقليمية = المناطقية) وأن الحكم الحالي فشل رغم مرور السنين في إيجاد حل لها أو التخفيف منها.

في المقابل علق أحد المسؤولين الحجازيين الكبار على إمكانية سيطرة التيار السلفي على الحكم بأن ذلك مستحيل، وأضاف: (سبقي الحجاز كما هو الآن، غصة في حلق الوهابيين) وأضاف: (إذا كان الشيعة في المملكة يعاملون كمواطنين من الدرجة الثالثة، فإن الحجازيين يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية)!

وصور كاريكاتير وزع مطبوعاً في بداية الثمانينات الميلادية، الحساسيات المناطقية بأن أبرز ناقة ضخمة تمتد على خارطة المملكة من شرقها إلى غربها، وكانت تلك الناقة تأكل من الشرق، في حين يقوم رجل ذو ملامح تجارية بحلبها في الغرب، ليقدم الحليب إلى رجل متراخ بكسل يجلس حيث تقع الرياض على الخريف.

وقبل هذا ظهر كاريكاتير وزع في أنحاء المملكة، يصور بقرة تأكل من مناطق الشرق حيث آبار النفط، وتلقي بروتها في الغرب، أما الحليب فهو من حصة الوسط فحسب. وقد استند أحد الكتاب

الطبيعية من جهة، وعلى الفوضى والتناحر الداخليين.. حل يعطي للإقليم الصدارة في صنع الأحداث والتحكم بمسارات الاقتصاد. كان لإقليم نجد بحاجة إلى رسالة تجديد وإحياء، فكانت الوهابية.

وبانبحاث سلطة الوهابيين في نجد وتوسيعها إلى مناطق الساحل، بدأ التركيز على الهوية. فالنجد هو المجاهد دفاعاً عن التوحيد وأهله، وهو الجدير بالحكم دون غيره، وهو المسلم الموحد، ودياره هي أرض الإسلام وما عداها فأرض كفر وحرب، يجب ادخالها في الدين بسلطان القوة، وإذا لم يتمكن الموحدون من إدخال البلدة في حظيرة الإسلام فإن من الواجب مغادرتها باعتبارها ديار شرك يجب الهجرة منها. وأصبحت الإمبراطوريات السياسية والإقتصادية - وفق هذه النظرة - خاصة به. وفي وقت كان الحكام السعوديون يغالون في استخدام أسلوب الغرامات الجماعية والمصادرات في المناطق المفتوحة والذي أشعل النقرة في النفوس، كانت نجد ترفل بالثراء بعد أن امتد سلطان الدعوة إلى المناطق الغنية، وكتب المؤرخين الوهابيين - كابن بشر في كتابه عنوان المجد في تاريخ نجد - تحفل بالكثير من الإشارات التي تدل على الثراء المفرط.

كان غنى الداخل الصحراوي ووجاهته مرتبطين بمقدار ما للنظام السياسي الذي يمثله - آل سعود - من اتساع نفوذ وسيطرة على الإمارات والدويلات المجاورة، بحيث أصبح إقليم نجد العاصمة، أو مركز السلطات الدينية والسياسية والإقتصادية والعسكرية للدولة. ربما لهذا السبب بالتحديد أقبل النجديون على الوهابية وأقبلوا على آل سعود ومنحورهما الولاء.

وفي الحقيقة فإن الدعوة الوهابية، استطاعت أن تخلق في نجد طبقة أثرياء، وطبقة حكام وسياسيين وطبقة من القادة العسكريين، كما خلقت تطلعاً لدى سكان الإقليم - مغالى فيه - نحو الزعامة، وقد مارسها الكثير منهم في مناطقهم وفي مناطق أخرى تم ضمها لسلطان الدولة الجديدة. ومن مزايا الدعوة الوهابية أنها خلقت قاعدة فكرية توحيدية في إقليم نجد، وإن فشل أتباعها في استتباع الأقاليم الأخرى على ذات القاعدة، بسبب التركيز الطائفي في الطرح، وتقديم الإيجاب على الإقتناع.

انتهت الدولة السعودية الأولى، وكان من أهم إنجازاتها أن خلقت شعوراً وحدوياً نجدياً وتطلعاً نحو الزعامة، ورجال حكم وسياسة وفقه وحرب أيضاً. وطالما أن الفكر والرجال قد بقوا فإن إمكانية إعادة بناء الدولة ثانية ليس بأكثر صعوبة من بنائها أول مرة. ولكن يمكن إدراك ملمح الفشل في تجربة تلك الدولة في أن أقاليم الساحل، اعتبرت خضوعها للنظام السياسي والفكر الذي جاء به خضوعاً مؤقتاً واضطرابياً وصورياً أيضاً، خاصة وأن حكم تلك الدولة لم يكن طويلاً - مجرد ٢٢ سنة مليئة بالقلق بالنسبة للأحساء والقطيف، وبحو خمس عشرة سنة بالنسبة للحجاز.

ويلاحظ أن المناطق التي خضعت للحكم السعودي في أطواره المختلفة، لم تصبح (وهابية) في غير نجد، وإن جرى اختراق بعضها مذهبياً، ولا يزال التبشير جارياً في المناطق الأخرى، تأكيداً لحقيقة ما يقوله المؤرخون، بأن خضوع المناطق والأقاليم لمبادئ الدعوة السلفية، يحظى بأهمية من قبل العائلة المالكة، بدرجة مقاربة للخضوع السياسي، باعتباره ضماناً لعدم الانقلاب والتمرد.



فهد. في عهده تشردم المجتمع الى أقصى حد

كان الملك يدرك حجم الحساسيات المناطقية والمذهبية بين النجديين والحجازيين، ووجد من الصعب إن لم يكن من المستحيل ضم الحجاز بما يمثله من ثقل ديني واقتصادي وسكاني الى نجد دفعة واحدة، فكان أن قرر جعل البلاد مملكتين لا يربطهما مع بعضهما سوى شخص الملك.. المملكة الأولى تمثلها نجد وملحقاتها (أصبحت الأخصاء والقطيف تابعة لنجد ضمن ما عرف يومئذ بسلطنة نجد وملحقاتها). والثانية: المملكة الحجازية، حيث أن ابن سعود كان ملكاً للحجاز، وهو في نفس الوقت (سلطاناً) لنجد وملحقاتها. وقد أصبحت نجد مملكة هي الأخرى بقرار من الملك في أبريل ١٩٢٧م، ولكنه لم يضع لها تعليمات أساسية أو نظاماً أو ما يشبه الدستور الذي يحفظ لها خصائصها كما فعل في الحجاز.

فبعد أسبوعين من سقوط جدة أصبح ابن سعود ملكاً للحجاز، بعد أن كان يعبر الملك حسين بأنه تصب نفسه ملكاً خلافاً لمقتضيات الدين؛ وبعد أن مضت بضعة أشهر وضع بنفسه (نظاماً) للمملكة الحجازية كانت نصوصه من إملائه في أغسطس ١٩٢٦، تضمنت المواد التالية: إن المملكة الحجازية بحدودها المعلومة (لم تكن الحدود معلومة، حيث أن الملك بقي يطالب بالعقبة ومعان باعتبارهما جزءاً من الحجاز) مرتبطة بعضها ببعض لا تقبل التجزئة ولا الانفصال بوجه من الوجوه. وأن الدولة العربية الحجازية دولة ملكية شورية إسلامية مستقلة في داخليتها وخارجيتها. وأن مكة المكرمة هي عاصمة الدولة الحجازية. وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية. وتكون جميع إدارة المملكة الحجازية بيد صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود. وأن الأحكام تكون منطبقة على كتاب الله وسنة الرسول وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح - وأن

الأجانب على هذا الكاريكاتير ليثبت أن هناك نزعة إقليمية لم تستطع مليارات النفط إخفاءها. وقالت كاتبة غريبة (روبن رايت) في بداية الثمانينات بأن عدم العدالة في توزيع الثروة والذي هو داء الحكام الشرقيين هو السبب المهم الذي تكمن خلفه الاضطرابات في المنطقة الشرقية. وهو ذات السبب الذي ألمح له باحث يهودي (مردخاي عيبر) في أحد كتبه عن السعودية - الذي أشعل النقمة في نفوس الحجازيين منذ الثمانينيات الميلادية.

لقد أردنا مجرد تقديم صورة عن الحساسيات النجدية والحجازية، وبالقسط هناك حساسيات أخرى لا يطغى عليها عنوان الإقليم - وإن كان داخلاً في الحساب - وصورتها البارزة تتجسد في الصراع المذهبي. وقد وصف الملك عبد العزيز ذات مرة الزيود في جنوب المملكة وغربها بأنهم يهود، أما الشيعة في الشرقية فقال للرياحاني عنهم باستخفاف واستهجان حين سأله الأخير: هل ترون أن من الواجب الديني محاربة المشركين حتى يدخلوا في دين التوحيد - الوهابية؟ أجاب: (لا). وضرب الأرض ضربتين بعصاه ثم قال: هذا الحسا، عندنا أكثر من ثلاثين ألفاً من أهل الشيعة وهم يعيشون آمنين. كن مطمئن البهال يا أستاذ، لسنا كما يراىنا بعض الناس! في حين قال الملك نفسه للمعتمد السياسي في البحرين أولاً ثم الكويت (الكولونيل ديكسون) حين زاره الأخير في الأحساء في يناير ١٩٢٠ ليرصد تنامي حركة الإخوان (الوهابية).. قال الملك له: (إن شعبه النجدي يعتقد أصفى وأنقى أشكال الدين في عالم اليوم).

إن أقوال الملك عبد العزيز هذه وغيرها تكتسب أهمية خاصة من حيث أنها صادرة من الشخصية التي قام على أكتافها بناء كيان المملكة الحالي، وهي الشخصية التي ينسب لها الفضل في (توحيد) الأقاليم المهمة في الجزيرة العربية. لقد بعث الملك عبد العزيز في مطلع القرن العشرين سلطة عائلته في وسط نجد من منظور أنه يريد إعادة ملك آيائه وأجداده، وتشير المصادر السعودية إلى أن الملك لم يكن يحمل رسالة سياسية أو دينية حتى لأهل نجد، حيث شعرت البيوتات الحاكمة بأنها - وبالاعتماد على نفس المنطق - أولى بالحكم من الغريب، وقد خاض ابن سعود صراعاً شاقاً حتى تمكن من السيطرة على القصيم بعد نحو أربع سنوات من احتلال الرياض، ولكنه لم يستطع مقاومة العصية القبلية في حائل التي كانت المركز السياسي لنجد والتي كان يحكمها الشمريون إلا بعد مرور نحو عشرين عاماً حيث أخضعت بدعاوى دينية. ذلك أن الملك عبد العزيز لم يرفع شعار الدين إلا بعد مرور ١٢ عاماً من سيطرته على الرياض وتبتي أو أسس - على اختلاف الروايات - حركة الإخوان، فأصبحت رسالة الحكم مذهبية استطاع على أساسها إخضاع الحجاز وحائل ومناطق الجنوب، والتي لولا - الوهابية والإخوان - ما قام كيان المملكة بشكله المعروف حالياً.

كان من السهل على الملك هضم حائل في شمال نجد، أو عروس الشمال، باعتبارها متقاربة من حيث الفكر والخصوصيات القبلية وإن كانت الأشد في العداء آل سعود. أما الحجاز فقد كان كياناً مستقلاً من الناحية الفكرية والسياسية والمذهبية. إنه دولة تعتبر بمقاييس ذلك الزمان حديثة عصرية وذات رسالة قومية حملها الشريف حسين ثم أبنائه، وقد كان هضم الحجاز أمراً في غاية الصعوبة، لهذا سلك الملك طرقاً غير وعرة للإبقاء على الحجاز خاضعاً لسيطرته.



حامد بن رفاة،
وبمساعدة
الحكومتين المصرية
والأردنية.

احتكار الحجاز
للمناصب الإدارية

أنهى الملك
الإزدواجية في الحكم
لمملكتين متنافستين
في نجد والحجاز،
وأعلن بناء على
استشارة جون فيليبي

تسمية المملكتين وملحقاتها بـ (المملكة العربية السعودية) في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٣٢. وكان القرار قد صور بأنه اتخذ بناء على طلب من الحجازيين الذين مثلهم سبعة عشر شخصا كانوا ضمن مجلس الوكلاء الذي أنيط به يومئذ إدارة شؤون الحجاز الداخلية. من بينهم إثنان يمثلان نجد، هما مستشارا الملك ابن سعود: الدرزي فؤاد حمزة، والليبي خالد القرني.

وكان هؤلاء السبعة عشر شخصا قد اجتمعوا في الطائف - بإيعاز من الملك السعودي نفسه - وحرروا (صكا) استرحموا فيه الملك بأن يوحد المملكتين، وما جاء في تبريرات توحيد الإقليمين - المملكتين قولهم إن اسم (المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها) لا يعبر عن الوحدة العنصرية والحكومية والشعبية. ولا يرمز إلى الأمان التي تختلج في صدور أبناء هذه الأمة للإتحاد والائتلاف، ولا يدل على الإرتباط الحقيقي بين شقي المملكة المهيبيين تحت ظل جلالة الجالس على العرش!

وحين وافق الملك عبد العزيز على ذلك فترحم على الموقعين بتوحيد المملكة: طلب من مجلس الوكلاء المختص بشؤون الحجاز أن يشرع في (وضع نظام أساسي للمملكة ونظام توارث العرش ونظام لتشكيلات الحكومة، وعرضها علينا لاستصدار أوامرنا فيها) ولكن النظام الأساسي ونظام توارث العرش لم يريا النور.

كان توحيد المملكة يعني سيطرة العنصر الحجازي على الإدارة، فالحجاز هو الإقليم الوحيد المنظم في إدارته على أسس عصرية، والحجازيون هم أكثر تأهيلاً وتعليماً وخبرة في الإدارة، وقد أنيط بهم فيما بعد وضع أغلب القوانين والأنظمة التي هي معتمدة الآن في المملكة. وهذا ما سبب بعض الحساسيات لدى النجديين، وخاصة رجال المذهب الوهابي الذين رأوا في الكثير من تلك الأنظمة والقوانين مخالفة للشريعة. ومما ساعد الحجازيين على تبوء المكانة في الجهاز الإداري للدولة، اعتبار جده مقراً للبعثات الدبلوماسية طيلة ستة عقود، حيث لم تصبح الرياض مقراً للسفارات إلا في منتصف الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي. وكان سبب إبقاء جدة عاصمة للدبلوماسية السعودية، وبها مقر وزارة الخارجية الأساس، هو الخوف من تعرض الدبلوماسيين للقتل أو المضايقة، وقد هاجم الإخوان - بعيد السيطرة على الحجاز - العديد من القنصليات وتعرض أكثر من قنصل إلى الأذى ومحاولة القتل (قتل أحد أبناء الملك وهو مشاري بن عبد العزيز وهو في حالة سكر القنصل البريطاني في جدة

يعين من قبل الملك نائباً عاماً ويقدر اللزوم مديرون ورؤساء لإدارة أمور المملكة الحجازية - وتكون النيابة العامة مرجعاً عاماً لجميع دوائر الحكومة وأقسامها، وتكون النيابة مسؤولة أمام الملك.

لم تكن التعليمات الأساسية للحجاز هذه، تعني استقلالاً.. فملك نجد هو ملك الحجاز، الذي أوكلت إدراته وحكمه إلى الأمير فيصل - الملك فيما بعد - أما الإستقلال في الشؤون الخارجية فأمر لم يكن مطبقاً، حيث لم يكن هناك اعتراف من أحد باستقلال الحجاز كدولة بل ان الاعتراف من قبل بريطانيا ومن الإتحاد السوفياتي كانا قائمين على اعتبار الحجاز جزءاً من المملكة النجدية، مثلما فعلت اتفاقية دارين - القطيف. في عام ١٩١٥ والتي وقعها الملك المؤسس مع المقيم البريطاني في بوشهر السير بيرسي كوكس، والتي كانت تستهدف إعطاء الشرعية على عملية ضم أو إلحاق (القطيف والأحساء والجبيل) إلى نجد.

لكن التعليمات أعطت في نفس الوقت شعوراً للحجازيين بأنهم بعيدون - رغم خضوعهم للسلطة السياسية لآل سعود - عن الهيمنة النجدية المطلقة، وأن الجهاز الإداري الداخلي سيكون بيدهم من قبيل البلدية والجمارك والتعليم والصحة، رغم ان السلطات الدينية السلفية فجرت بممارساتها الطائفية في الحجاز تقمة عارمة أدت إلى تشكيل حزب معارض حمل اسم (الحزب الوطني الحجازي) انضم إليه وجهاء الحجاز، الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تحريره من السيطرة السياسية والدينية النجدية - الوهابية.

وقد أوجدت تحركات الحزب، ونشاطاته في الخارج (مصر واليمن والهند والأردن) رأياً عاماً ناقماً على تسلط السعوديين على الأماكن المقدسة، وفاقمها الخلاف المصري السعودي حول مصير الحجاز، ثم أزمة المحمل المصري التي أدت إلى مقتل الكثير من الحجاج المصريين، فقطعت العلاقات بين البلدين في عهد الملك فؤاد، مما أوجد بلبلة إدارية في الإقليم الحجازي وإثارة للعصبيات المذهبية، خاصة وأن علماء المذهب الرسمي سعوا بشكل حاد إلى إجبار سكان الحجاز على التقيد بتعاليم الوهابية، وأثاروا حق الأهالي - بشكل خاص - لتدميرهم معظم الأماكن الأثرية المقدسة والتي لا تزال تمثل جرحاً لم يندمل رغم تقادم السنين.

وكان العديد من شخصيات الحجاز الدينية قد ذهبوا ضحية مجازر ما قبل الإحتلال في الطائف وتربة. ويصور لنا الريحاني مجزرة الطائف بقوله: (طفقوا يلقفون بناتهم في الأسواق وهم يطوفون المدينة، وراح العربسان والإخوان يطرقون الأبواب ويكسرونها فيدخلون البيوت ثم يعملون فيها أيدي السلب، وكانوا يقتلون في سبيل السلب... وقتل مفتي الشافعية الشيخ الزواوي وأبناء الشيب... أما الشيخ عبد القادر الشيبني، سادن الكعبة، فقد نجا من الإخوان بحيلة ظريفة. بكى عندما وقع في أيديهم، فسأله أحدهم وقد استل السيف فوق رأسه: وليش تبتسي (تبكي) يا تسافر (يا كافر)؟ فأجاب الشيخ: أبكي والله من شدة الفرح! أبكي يا إخوان لأنني قضيت حياتي كلها في الشرك والكفر! ولم يشأ الله أن أموت إلا مؤمناً موحداً.. الله أكبر! الله أكبر! لا إله إلا الله).

وحين غالى الإخوان في تصرفاتهم في الحجاز، أصدر الملك أوامره بتأسيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لتنظيم عملية الأمر والنهي، وحتى لا يأخذ كل إخواني القانون بيده، مما يستتبعه فوضى وتأجيج لحدة الصراع النجدي الحجازي، الذي شهد بعد بضع سنوات ثورة قبائل بني في شمال الحجاز بقيادة

سيريل اوسمان).

كان الحجاز قبل توحيد المملكة يدار من خلال أجهزة وأنظمة سبقت مجيء الحكم السعودي، فقد كان هناك دستور ومجالس بلدية وجيش نظامي وصحافة وتعليم وإعلام، وهي أمور يجهلها سكان مناطق المملكة الأخرى في الشرق والشمال والوسط والجنوب. وكان إقليم الحجاز يقيم علاقات عريقة مع الخارج بفعل التجارة بعيدة المدى إضافة إلى الحج، وهي روابط لم تعرفها سلطة الملك عبد العزيز. لهذا - يقول غسان سلامة في كتابه: السياسة الخارجية السعودية - أن عملية دمج الحجاز كانت شاقة (حيث كان ينبغي تجنب إثارة سكان الحجاز المدنيين الذين يغلب عليهم طابع التجارة والتحصن والذين لا يتوانون عن إظهار تفوقهم على المقاتلين التجديدين البدوي). أما نجد وملحقاتها فقد كانت تدار بصورة بدائية للخلافة، يوضحها فؤاد حمزة في كتابه (البلاد السعودية) فيشير إلى أن المملكة السعودية كانت تدار في عام ١٩٣٦ ع: (الشعبة السياسية وكانت تتولى إدارة الشؤون الخارجية للبلاد، وكانت وزارة الخارجية في جدة ملحقة لها في الواقع - شعبة البرقيات - شعبة البادية وداخلية نجد - المحاسبات والأعطيات - الوقوف والضريبة - الديوان الملكي ويختص بالشؤون الداخلية - الخاصة الملكية - أهل الجهاد - الخزينة الخاصة - المخازن الخاصة - رئاسة الحاشية - رئاسة الخيل - رئاسة الجيش (الإبل) - السيارات - المقرئ والمؤذن).

عبر هذا النوع الهلامي من التنظيم كانت أمور نجد تدار، رغم وجود تنظيم أفضل في الحجاز للإدارة حيث كانت النيابة العامة بمثابة حكومة محلية، وكان سكان الحجاز قد عرفوا مضمون الانتخابات ومارسوها بشكل مبتسر وهو أمر لم يتح في أي من أقاليم المملكة الأخرى. وتحسبا وخشية من الحساسيات، وبعد أن سقطت مكة طلب الملك عبد العزيز من أعيان الحجاز أن يحضروا اجتماعاً أعده وألقى فيه خطاباً اعترف فيه بخصوصيتهم الجغرافية وربما الثقافية، وأتاح لهم فرصة الإشراف وتولي مسؤولي إدارة بلدكم. قال الملك (إن دياراً كدياركم تحتاج إلى اهتمام زائد فأنتم أعلم ببلدكم من البعيدين عنكم، وما أرى لكم أحسن من أن تلقى مسؤوليات الأعمال على عواتقكم، وأريد منكم أن تعينوا وقتاً يجتمع فيه نخبة العلماء ونخبة الأعيان ونخبة التجار... ثم هؤلاء الأشخاص يستلمون زمام الأمور فيعينون لأنفسهم أوقافاً معينة يجتمعون فيها ويقررون ما فيه المصلحة للبلد. الحجاز). وبهذا ولد ما عرف باسم (المجلس الأهلي) لإدارة أوضاع الحجاز الداخلية وذلك عام ١٩٢٤م.

وفي العام التالي شكل مجلس برئاسة محمد المرزوقي حدد الملك مهامه في قضايا البلدية والقضاء والأمن والتعليم وترقية شؤون التجارة والبرق والبريد. ويبدو أن هذين المجلسين لم يؤديا مهمة حقيقية وذات قيمة. وفي عام ١٩٣٦ تشكل مجلس باسم (مجلس الشورى) خاص بالمملكة للحجازية وحدها برئاسة الأمير فيصل، نائب الملك على الحجاز، وبعضوية ١٢ شخصاً، بينهم أربعة معاونين لفصل وثمانية اختارهم الملك بنفسه، وكان عمر هذا المجلس قصيراً كالمجالس السابقة، حيث أصدر الملك عبد العزيز في محرم ١٣٤٦هـ الموافق ١٩٢٧م مرسوماً يتضمن ١٥ مادة تتعلق بنظام مجلس الشورى في الحجاز، جاء فيها أن المجلس يتألف من ثمانية أعضاء تختار الحكومة أربعة منهم بعد استشارة أهل الخبرة، وتختار الحكومة أربعة آخرين دون استشارة

بل بمعرفتها، على أن يكون اثنان منهم من أهل نجد!!

وحددت المواد مدة العضوية في سنتين وأن يكون فيصل رئيساً للمجلس، أما مهام المجلس فهي البلدية والرخص ونزع الملكيات واستخدام الموظفين الأجانب إضافة إلى سن القوانين والأنظمة التي تتطلبها الدولة الحجازية. وقد قام المجلس بالمهمة الأخيرة خير قيام وأصبحت تلك القوانين ملزمة لكل أقاليم المملكة بعد توحيدها في سبتمبر ١٩٣٢.

استمرت المجالس قائمة وتشكل كل سنتين ويحدد الملك أعضائها، كما يحدد أنظمتها التي كانت عرضة للتغيير الدائم. ويهتما هنا هو الفات النظر إلى أن تلك المجالس كانت خاصة بالحجاز دون غيره. لأن الإقليم سبق غيره من ناحية التعليم والتطور، ولأنه يعتبر دولة كاملة متقدمة على نجد وملحقاتها في كل الأمور تقريباً.

انتهت مهمة المجالس الشورية في الحجاز حين حولت المهام التي كانت تقوم بها إلى مجلس الوكلاء الذي كان يتشكل من أربعة أشخاص فقط، ثم إلى مجلس الوزراء الذي تأسس في الشهر الأخير من حياة الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣م، وكانت آخر مهمة لمجلس الشورى الحجازي قد ظهرت في عام ١٩٦٤م حين أصدر رئيس المجلس بياناً يؤيد فيه فيصل ضد سعود وبياعه بالملك. في حين أن أعضاء المجلس قد ماتوا بعد أن الحق أكثرهم بالعمل في وزارات أخرى. لقد كان المجلس ميتاً قبل موت الملك عبد العزيز عام ١٩٥٣ بزمان طويل، رغم أن إعلان وفاة مجلس الشورى الحجازي لم تعلن رسمياً حتى الآن!

بالطبع لم تقابل قيادة الحجازيين بارتياح، مع أنهم كانوا أكثر مطاوعة وقدرة في التعامل مع أمور الدولة، في حين أن التجديدين كانوا يمثلون حتى ذلك الحين صلابة وخشونة الصحراء والمذهب الوهابي الذي بعث بين جنبايتها، وقد يجوز لنا القول بأن نجد كانت تمثل (الثورة) وهو مصطلح أطلقه جلال كسك في كتابه: السعوديون والحل الإسلامي على حركة الإخوان التجديدية، ولم يكن لدى التجديدين بشكل عام القابلية في ذلك الوقت لتقمص دور الدولة القطرية بعد أن استكملت المملكة حدودها المتعارف عليها. كانت خيرتهم منحصرة في الحرب والقتال، وكان مفهوم الدولة القطرية أبعد ما يكون عن أذهان طليعة التجديدين من رجال الدين وقيادات العسكر. ولذا كان من البديهي أن يغلب آل سعود (بناء الدولة) على الإستمرار في (الثورة) وأن يميلوا إلى رجال الحجاز باعتبارهم الأقدر على الإيفاء بمتطلبات الدولة، فقد كانوا أكثر إدراكاً للمعطيات السياسية والإقليمية والدولية، ولأن تربيتهم حضرية، فضلاً عن حصولهم على تأهيل علمي، بحيث ساعدتهم كل ذلك على تبوء مقعد الإدارة لفترة وجيزة. أما المجتمع النجدي فلم يبدأ التخلي عن مفهوم الثورة وتصدير المذهب الوهابي بالقوة إلى المناطق والدول المجاورة - وإلى حين فقط - إلا بعد نكسة الإخوان عام ١٩٣٠، فقد كانوا يشكلون العمود الفقري للجيش النجدي، وأصطدموا مع الملك السعودي لأسباب عديدة من أهمها أنهم أرادوا مواصلة الجهاد (الثورة) والسيطرة على العراق والكويت والإمارات الساحلية إضافة إلى الأردن، وهو امر كان مستحيلاً لأن تلك الدول والإمارات كانت خاضعة للإشراف البريطاني المباشر.

وحتى نهاية الخمسينيات الميلادية، كانت مشاركة الحجازيين في جهاز الإدارة الحكومي أمراً لا غنى عنه، ولم يكن في نجد سوى القليل من الكفاءات العلمية. ومع زيادة المدخل النفطية،



الوهابية سكين تقسيمية حادة

الأهالي أنفسهم - وخلافاً لرغبة الحكومة - بتأسيس جامعة أهلية في جدة سنة ١٩٦٧، مما أدى الى توقيف بعض النخب الحجازية وبينهم أمين مدني والد وزير الحج الحالي. وفي عام ١٩٧١ ضمت الحكومة الجامعة الأهلية جامعة الملك عبد العزيز إليها وصارت جامعة

حكومية. وفي المنطقة الشرقية أسست كلية البترول والمعادن ثم تحولت في عام ١٩٧٤ الى جامعة البترول والمعادن، ثم تغير الاسم الى جامعة الملك فهد، فكانت أول جامعة في المنطقة الشرقية.

الإعلام والصحافة: منذ مطلع القرن العشرين عرف الحجازيون الصحافة، فكانت تصدر في الحجاز العديد من الصحف وبلغات مختلفة. في حين أن نجد وملحقاتها الشرقية - الأحساء والقطيف - لم تكن تعرف هذا اللون من العمل إلا بعد نصف قرن وبالتحديد في عام ١٩٥٣ حين تأسس في الرياض مجلة اليمامة وهي مجلة شهيرة أصبحت أسبوعية، أسسها علامة الجزيرة المرحوم الشيخ حمد الجاسر.

قبل سقوط مكة، كانت حكومة الحجاز تشرف على مطابع القيلة وتصدر منها صحيفة أسبوعية تسمى (القيلة) ولما احتلت مكة صادر الملك عبد العزيز المطابع وأسس صحيفة أسبوعية على انقاض القيلة سماها (أم القرى) عهد بالإشراف عليها الى مستشاره السوري يوسف ياسين. ولا تزال (أم القرى) الصحيفة الرسمية للدولة. أما جدة التي حوشر فيها الملك الشريف علي بن الحسين قرابة عام ونصف، فقد كانت تصدر صحيفة تحت الحصار تسمى (بريد الحجاز).

لقد كان الحجاز رائداً في الصحافة والإعلام، فمن مكة صدرت أول صحيفة يومية سنة ١٩٥٣، وبث منها أول برنامج إذاعي سنة ١٩٤٩م، في حين لم تكن هناك إذاعة في الإقليم الأوسط حتى عام ١٩٦٤، وحين أسست كانت قائمة على إعادة بث ما تذيغه إذاعة مكة ثم إذاعة جدة.

وفي الوقت الحالي يمكن للمتابع بسهولة التفريق بين نمطين من الصحافة والعمل الصحفي، واحد يختص بالحجازيين والثاني يختص بالنجديين ولكل شخصيته ولغته وكتابه وقرآؤه، وإن كان نظام المطبوعات الذي فصلته العائلة المالكة على مقاس مصالحها، لا يعطي مجالاً ذا قيمة للتنوع والتعدد في الرأي.

صحيفة الحجازيين المفضلة فيما يبدو عكاظ التي يعتبرونها (خديوية) لغريها الكبير من وزارة الداخلية والعائلة المالكة، ثم تأتي صحيفة المدينة التي تعتبر مشاكسة، وتحاول جريدة الوطن الجديدة التي تصدر من الجنوب أن تسحب إليها قراء الجريدتين فيما توقفت صحيفة البلاد لمصاعب مالية، وانطفاً بريق مجلة

واستئثار إقليم الوسط بالخدمات.. تسارع نمو الطبقة الوسطى فيه، فظهرت بعض الكفاءات العلمية التي كانت بالبلاد بحاجة مساسة إليها، وبدأ النجديون يشغلون مقاعد الحجازيين بتشجيع النظام السياسي.. ولم يحن أول الاستينيات بالطلوع إلا وتنظيم (نجد الفتاة) يشق صفوفه في التنظيم الإداري الحكومي، ويعقد تحالفاته في الوسط السياسي للعائلة المالكة مطالباً بالإصلاح ومستغلاً لظروف الخلاف بين الملك سعود وفیصل. واستطاع احد اهم اقارب التنظيم، وهو عبد الله الطريقي وزير النفط، اقناع الأمير طلال بتبني موضوع الإصلاح السياسي.

وينبغي الإشارة هنا الى ان الحجازيين مالوا الى الملك فيصل في صراعه مع أخيه الملك سعود الذي اعتبر ممثلاً لتقاليد قبلية رغم ان علماء الدعوة السلفية اتهموه بالفسق لخروجه عليها وعلى قيمها، في حين ان الملك فيصل وبسبب طول بقائه حاكماً للحجاز منذ احتلاله، افاد واستفاد من اقليم الحجاز، وخلق بين اهله قاعدة ولاء شخصي له، وقد كانت تجربة فیصل في إدارة الإقليم الحجازي غنية مثيرة، ولانزال أبناء فیصل يتمتعون باحترام بين الحجازيين الذين هم أقل ميلاً الى فهد وعصبة السديريين السبعة.

مظاهر التباين والاختلاف

كما قلنا، أنه وحتى أواخر الخمسينات الميلادية كانت سيطرة الحجازيين على الجهاز الإداري للمملكة شبه مطلقة لاعتبارات أشرنا إليها.

في مجال التعليم: كان الحجاز موئلاً لطلاب الدراسة والعلم الشرعي والأهلي الحديث، حتى من بين امراء العائلة المالكة (درس الملك فهد في المعهد العلمي بمكة). فيوم لم تكن في البلاد مدارس ومعاهد، كانت مدارس الفلاح تخرج طلاب العلم، وكان الحجازيون يبتعثون الى مصر وغيرها لإكمال دراساتهم العليا.. لهذا كانت لهم السلطة على التعليم وإن كانت تلك السلطة محددة بسلطات المذهب الرسمي، خاصة فيما يتعلق بالمناهج، وهو ما سبب مشاكل للحجازيين فيما بعد لأن سلطات المذهب الرسمي رفضت تدريس الجغرافيا والرسم وغير ذلك.

ومن جهة ثانية كان التعليم الأهلي غير الرسمي شائعاً في الحجاز، سواء كان التعليم دينياً أم نظامياً، وكانت المدارس الحنظية والشافعية والمالكية وغيرها كثيرة وتسيرها أموال الأوقاف، وكانت هناك مكتبات شهيرة لم يبق إلا القليل منها بعد أن تمّ العبث بمحتوياتها وحرق بعض كتبها وبيعت الكتب الأخرى أو صودرت. وكان في الحجاز من الشعراء والأدباء ورجال الدين كثيرون، وهناك عشرات من الكتب المطبوعة في المملكة عن شخصيات الحجاز ورجاله.

لكن المدارس الدينية في الحجاز جرى اغلاقها الواحدة تلو الأخرى لأسباب مذهبية، وأشرف رجال المذهب الرسمي على ما تبقى من مدارس، وفرضوا مناهج تتواءم مع الفكر الذي يريدون نشره. وكانت تلك المدارس والمعاهد النواة التي تأسس على أنقاضها ما يعرف اليوم باسم (الجامعة الإسلامية) في المدينة المنورة، والتي كان اول رئيس لها الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي المملكة السابق.

لم تشكل أول جامعة في الحجاز وإنما في الرياض، وذلك في عام ١٩٥٨، في حين تأخر فتح جامعة في الحجاز، حتى قام

التصورات. يبدو أن النخبة الحجازية تميل اليوم الى البحث عن الدولة (الحجازية) الضائعة انقاذاً للذات وللهوية.. فالتجربة التاريخية مع نظام الحكم - كما يقول بعضهم - لم تغير من مسلكه، وأن الدولة منذ تأسيسها تسير باتجاه الخطأ الذي لا يمكن إصلاحه، وبالتالي فالطول الوحيدة المتاحة اليوم هو إنهاء الهيمنة النجدية السياسية والدينية الى الأبد.

في الجيش والقوات المسلحة: أشرنا الى وجود قوات نظامية حجازية قبل سقوط الدولة الحجازية، وكان لدى الجيش الحجازي من الأسلحة ما لم يكن موجوداً لدى القوات النجدية، من قبيل الطائرات التي لم تمنع حكم الأشراف من السقوط. فجيش الحضر - غير العقائدي - لم يكن ليستطيع الصمود أمام ضغط الجيش العقائدي الإخواني النجدي.

لقد تأسس الجيش السعودي النظامي على بقايا جيش الحجاز، حيث أصبح بعض ضباط الجيش الحجازي قيادات في الجيش السعودي الذي لم يكتب أي أهمية إلا بعد فناء الجيش الإخواني في بداية عام ١٩٣٠. غير أن آل سعود لم يكونوا ليضعوا تقهّم كاملة ي الجيش النظامي، فأسسوا على بقايا تنظيم الإخوان فرقاً قبلية تدين بالولاء للنظام، هي في الواقع قوى موازية للجيش النظامي الذي أسسه الحضر، والذي تولى فوزي القوافجي تدريبه وأصبح أول رئيس لأركانها قبل أن يطرده السعوديون بسبب تدخلاته الداعمة لانقفاضة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦م.

خلاصة الجيش الإخواني النجدي هو ما يعرف اليوم باسم الحرس الوطني، والذي تشكل القوى القبلية عموده الفقري، وهذا الحرس يمثل أحد الوجوه بعد دون الحجاز، إذ لا ينعزل الحجازيون الحضر في الحرس أساساً، وإن ما يقال من خلاف بين الحرس الوطني والجيش النظامي، (كان) يمثل في أحد وجوهه خلافاً بين نجد والحجاز، إضافة الى كونه خلافاً بين أجنحة الحكم.

بيد أنه جرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة (تنجيد) الجيش، ولم يعد الحجازيون اليوم يمثلون فيه أية سلطة تذكر، فبعد أن كانت قيادة الجيش حجازية مع قاعدة حضرية، أصبح اليوم قاداته كلهم تقريباً نجديين، فيما أصبحت القاعدة فيه قبلية جنوبية في أكثرها. كان أول رئيس أركان حجازي هو الشريف محسن الحارثي، ثم توالى بعده ستة رؤساء أركان نجديين، ويبدو أن وراء ذلك قراراً سياسياً، خاصة بعد الأحداث المريعة التي فجرها الخلاف النجدي الحجازي في الجيش أواخر الستينات والذي أدى الى اعتقال رئيس القوات الجوية الحجازي هاشم الهاشم.

وفيما مضى كان من المعتاد ان يكون قائد قوات الأمن العام حجازياً، وكان الحجازيون ممثلين في قيادة الأركان وقيادة الفروع. ولكن الانعطاف الأكثر خطورة جاء في عام ١٩٨٠، اي بعد أحداث الحرم المكي الشريف واحتلال جيهمان له، حيث أطاح الملك فهد بالقادة العسكريين الحجازيين مثل الفريق اسعد الزهير، قائد القوات الجوية، والذي أقيّل وأحيل الى التقاعد، وأنهيت خدمة الفريق علي ماجد القباني، قائد القوات البرية، وأحيل هو الآخر على التقاعد، كما أقيّل الفريق فايز العوفي مدير الأمن العام وأحيل أيضاً على التقاعد.

في الوقت الحالي يمسك النجديون بكامل المؤسسة السياسية والدينية والعسكرية والأمنية، ولا يوجد تمثيل يذكر للحجازيين، في حين احتل بعض الجنوبيين مواقع الأدوات كجنود صغار

الحجازيين الأولى سابقاً وهي (أقرأ).. وهناك صحف ومطبوعات حجازية أخرى أغلب الكتاب فيها هم من الحجازيين. أما صحافة نجد المفضلة فهي الرياض أولاً والجزيرة ثانياً والمجلة الإيسوعية التي كانت الى وقت قريب تستقطب خيرة الأقلام فبهتت هي مجلة (اليمامة) ولا يشارك الحجازيون وغيرهم في هذه المطبوعات إلا بشكل محدود جداً، فيما بدأ تمدد النجديين الى الصحافة الحجازية بشكل واسع خلال السنوات الأخيرة.

على الصعيد المذهبي: جرى تجاهل الحجازيين - وفي الواقع غير السلفيين في كل أنحاء المملكة - وبشكل شبه كلي منذ بداية تأسيس الدولة، فلا يوجد اليوم اسم ديني حجازي على المستوى الرسمي الديني للمملكة، بل ان المؤسستين السياسية والدينية لا تشعران بارتياح لبروز اي شخصية دينية حجازية. أو بالأصح غير سلفية رسمية - وذلك لتداخل المسألة الطائفية بالموضوع السياسي، ولا أدل على ذلك الإشارات التي صاحبت مفتي الحجاز وزعيم مكة الدكتور السيد محمد علوي المالكي، والصراع شبه المكشوف مع أتباعه. وقد كان الصراع في مظهره طائفيًا، بحجة إحياء المولد النبوي الشريف، وهو أمر يعتبره أتباع المدرسة الوهابية كُفراً وشركاً، فتمت مضايقة المالكي وأتباعه وجرى توقيف بعضهم. اما الشيخ المالكي نفسه فتعرض لهجوم حاد، ومنع من التدريس في الحرم المكي، وطبعت كتب متعددة داخل المملكة ووزعت تجاهمه لشخصه وتطعن في معتقده (الصوفي!) وتصمه بالمروق عن الدين. منذ ذلك الحين أواخر الثمانينيات الميلادية بدأت كتب الدكتور محمد عبده يماني بالظهور والتي تمحورت حول الولاء للرسول ولآل البيت وصحابته الكرام، واعتبرت تلك الكتابة رداً غير مباشر على الكتب التي صدرت ضد الحجازيين وزعيمهم، وبينها كتاب سفر الحوالي الذي كفر فيه أهل الحجاز بدعاوى الشرك والنصوف!

وللحق، فإن تياراً دينياً مسيئاً في الحجاز بالمعنى المتعارف عليه في مناطق المملكة لم يوجد بعد، وبشكل عام فإن التوجهات الدينية والسياسية التي تصدر من الحجاز يغلب عليها طابع الاعتدال، ويميل الحجازيون الى المؤسسة الدينية في مصر وإلى رموز دينية مصرية وسورية وغيرها، حيث يرون في هذه المؤسسات والشخصيات أنها أقرب الى تمثيلها دينياً من المؤسسة الدينية الرسمية الوهابية. وفي المجال السياسي تجد أن حركات أو دعوات الإصلاح القائمة على أسس دينية في الحجاز أكثر اعتدالاً من مثيلاتها في نجد، ومثال ذلك المعارضة التي غلب عليها الطابع النخبوي الحجازي في عام ١٩٩١، في حين - بالمقارنة - تجد عرائض النجديين الدينيين حادة عنيفة جذرية إقصائية، ومثال ذلك مذكرة النصيحة.

بيد أن الهدوء الذي شهده الحجازيون طيلة العقود الماضية، والذي يرجع في جزء كبير منه الى القمع المركز على الهوية وعلى العقاب الاقتصادي والقمع الجسدي، بدأ بالتغير منذ التسعينيات حين ظهر ان دعوات الإصلاح السياسي لم تثمر إلا مزيداً من التشدد الوهابي، ومزيداً من الصلاحيات من العائلة المالكة لحليقها الديني الذي حول البلاد الى مزرعة للتعرف والعنف، ولهذا بدأ عدد من شخصيات الحجاز منذ نحو عقد ونصف باتجاه حل راديكالي هو الإنفكاك عن الدولة السعودية والإسلاخ عنها، في محاولة لاستجماع الذات المنكسرة والمتشتتة، وفي محاولة لوقف التمييز المناطق والديني والذي تعزز في عهد الملك فهد بشكل فاق كل

يأتَمرون بإمرة السيد النجدي.

صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك

حين روجت الأجهزة الإعلامية السعودية بعيد الغزو العراقي للكويت قصة المؤامرة التي قيل أن صدام حسين يسعى إليها بالاتفاق مع الأردن واليمن لتقسيم المملكة، بحيث تقوم دولة الحجاز في الغرب تضم إليها الأردن، ودولة هجر في الشرق، ودولة ثالثة في الجنوب... حينها قيل أن ذلك كان مجرد هاجس ينتاب الأمراء السعوديين، لأن موضوع التقسيم هو أهم هاجس يشغل بالهم تاريخياً، ولم يتخلصوا منه حتى اليوم.

وقيل ان ترويج ذلك لم يكن سوى ذريعة لتبرير استدعاء القوات الأميركية للدفاع عن المملكة ونظام الحكم فيها، خاصة بين القاعدة النجدية. علق على ذلك الموضوع السفير الأميركي الأسبق لدى المملكة جيمس ايكنز، وهو بالمناسبة صديق للسعوديين، بأن المسؤولين في المملكة يبذلون في تصوير حجم مؤامرة التقسيم واعتبرها خيالية، وتحدث بصورة مزعجة عن مواضيع أخرى الأمر الذي دفع بمجلة اليمامة الى مهاجمته تحت عنوان: حتى أنت يا إيكنز؟!

وفي الحقيقة فإن موضوع تقسيم المملكة والحديث حوله بات من الأمور التي تطرح بصورة علنية داخل المملكة وخارجها قبل الغزو العراقي للكويت وبالمطبع قبل أحداث سبتمبر. هناك من يربط مواضيع الانفصال بجهات أجنبية. وهناك من يتحدث فعلاً عن سايكس بيكو جديدة هدفها تمزيق الوطن العربي والإسلامي الى دويلات هزيلة أكثر وأكثر، يأتي هذا في وقت يبدو فيه الانفصال لأسباب عرقية أو دينية كداء للعصر، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ولا يبدو أن بلدًا من البلدان سيسلم بالكامل منه ومن مخاطره حتى الدول الكبرى المتهمه نفسها بتقسيم غيرها.

بيد أن المملكة لها وضعها الخاص، جرياً على الخصوصية السعودية، ذلك ان موضوع الانفصال كان من المواضيع التي برزت منذ اليوم الأول لتشكيل المملكة الحديثة، ولكنه لم يكن يتداول بصورته العلنية في مرحلة غفوان وقوة النظام السعودي المنصر، بل جاء الحديث عن الموضوع بصورته العلنية في وقت متأخر، بعد أن ثبت فشل الدولة في صناعة هوية وطنية وفي صهر المواطنين على أساس المواطنة. وبعد أن تضخمت المشاكل الداخلية الى حد يندر بتدمير الدولة السعودية الثالثة. يمكن القول بثقة ان الغرب - والولايات المتحدة بشكل خاص - لا يريان من مصلحتهما في الوقت الحالي تفكيك الدولة السعودية التي لا يزيد عمرها عن عمر الاتحاد السوفياتي كثيراً.

هناك مفارقة تجلب الإهتمام، وهي أن اتفاقية سايكس بيكو بقدر ما مزقت البلدان العربية، فإنها أفسحت المجال لقيام مملكة سعودية تمتد من البحر الى البحر.. ولولا سايكس بيكو لم تلق مملكة الأشراف الهاشمية حقها في الحجاز وهي رائدة الدعوة لقيام وحدة عربية، ولولا استثمار الملك عبد العزيز الصراع العثماني مع القوى الغربية الطامعة وارتباط مشروع السياسي بالمشروع الغربي، ما تيسر له احتلال الأحساء والقطيف... ولما سقطت حائل وافنيت زعامتها الرشيدية، بل ولما سمح للملك عبد العزيز بإنهاء دولة الأدراسة في الجنوب.

يجب ان نعترف بأن موضوع الانفصال والتقسيم يتم التعبير

عنه بقوة هذه الأيام، ولذا لا بد من تحذير العائلة المالكة والمجتمع السعودي بأسره الى نتائج السياسات الماضية وعقدة الوهابية التي تكاد تأتي على الدولة من قواعدها. هناك من يتحدث بشكل صريح في المجالس بأن لا حل لمعضلة النظام السياسي السعودي إلا بالاستئصال والانفصال. هناك من يقول بضرورة قيام دولة الحجاز ودولة هجر ودولة نجد ودولة عسير، بعد ان عجز المواطنون على العيش والتعايش معا واحترام بعضهم البعض، وبعد أن عمدت سلطة آل سعود الى المزيد من تفتيت المجتمع ونسف ما تبقى من جسور ود بين المواطنين.

قد لا يتحقق قيام هذه الدول قريباً، لكن العوامل المغذية والدافعة لها والأفكار التي تنف وراءها لا تموت بسهولة. لقد كان الحديث عن تمزق الاتحاد السوفياتي ضرباً من الجنون، وكان الحديث عن وحدة يوغسلافيا وتبني على قيد الحياة مسألة خيالية، وكانت تدخل ضمن (اللعبة الإعلامية الإمبريالية)!

وجاء اليوم الذي تهلل فيه الحكومة السعودية لتمزق دول المعسكر الاشتراكي دون أن تلتفت الى العبرة من ذلك. نسي الحكام السعوديون ان دولتهم الحديثة قائمة على كيانات متباينة في كل شيء تقريبا، ولا يوجد بينها رابط سوى العصا الغليظة، التي لم تستطع لحد الآن أن تصهرها بل اجج استخدام العصا بشكل مفرط التمايز بينها وولد حاجات ماسة الى التميز والتركيز على الخصوصيات المحلية. نسي الأمراء السعوديون أن هناك من يتحدث اليوم فعلاً وبصوت مسموع بأن صربيا السعودية هي نجد، وأن كرواتيا السعودية هي الحجاز، وأن البوسنة والهرسك السعوديتان هما الأحساء والقطيف.

هناك يأس من إصلاح النظام السياسي السعودي القائم، وحقد ضد سياسة التمييز الطائفي والمناطقي والقبلي والتي تشير الى أن المسؤولين وكأنهم يريدون فعلاً تمزيق المجتمع كيما يحتفظوا بوحدة السلطة. اما الشعب السعودي وإن بدا للوهلة الأولى وكأنه شديد الحساسية ضد التقسيم، فإن بذوره قد ترعرعت كثيراً واستطالت، وقد لا يطول المقام فنرى نتاج السياسة الخرقاء. فكل شيء يستثمر اليوم لتأكيد الهوية المحلية، لدرجة أن مثقفا حجازياً يارزاً اعتبر اقضاء الحجازيين من المراكز العليا في الجيش حسنة ستفيد في تعزيز شعور الحجازيين بالتميز والإلتصاق بهويتهم الخاصة، كما حدث في مناطق أخرى. والحجازيون - كنخبة - يتحدثون اليوم بكل صراحة، عن النعيم الإقتصادي الذي سيجنونه إذا ما تخلصوا من أعباء الوهابية وآل سعود واستقلوا بالقرار في الحجاز، بل أن بعضهم يتحدث عن وجود النفط فضلاً عن المعادن الأخرى التي ستكون من أهم موارد الدولة القادمة، فضلاً عن الحديث عن حدود الدولة ومساحتها وعلاقتها بدول الجوار، ومدة البناء الداخلي لمؤسساتها.

إن تصاعد ميول المناطق للانفصال لم يعد سراً، ولا يتداول بخجل، ولا ينقص من يدعو لذلك المبررات فهي - أي المناطق - محرومة مهمشة وليست شريكة في غنم، ولا تلق الإحترام القائم على العدل ولم تواجه إلا بطمس الهوية ومنع التعبير عنها. فهل أصبحت الدعوة الى العمل على التقسيم مشروعة للرد على ممارسات الوهابية وآل سعود؟ وهل هذا هو الرد على سياسة (تنجيد) المملكة كقافة وسياسة ومنهبا وعسكراً واقتصاداً؟ وهل الدعوة الانفصالية تعبير عن فشل الإصلاح السياسي، ام هي صدى لدعوات عربية او اقتناص لغرضها؟

بالأمرس كان هناك مجرد مشاعر يانسة محدودة تحلم بالإتصال، وعودة كل منطقة الى وضعها السابق قبل الإحتلال السعودي، أما اليوم فهناك مشاعر وعمل لتحقيق ذلك الحلم، نراه ونحس به على الأرض. إن بقاء الدولة مرهون بتفاهم الأطراف التي تشكل بنائها، ووجود مصلحة استراتيجية جامعة تحميها وتدفع بأطرافها الى الحرص على بقائها. ولذا فإن البعض يطرح اليوم الرأي القائل بأن من العبث العمل على ترقيع وحدة تحكمها أقلية تجدية، وتتفجع بها أقلية، وتفرض فيها أفكار وسياسات أقلية.. وهنا حتى لو تشبثت تلك الأقلية المنتفجة بالوحدة فإن أحداً لا يمكن أن يقبل بها إلا قسراً.

لقد دفع الشعب ثمنًا باهظاً من دمائه أنبثته كرها وقسراً (المنتصرون والضحايا) ليقوم للسعوديين ملك عظيم، وقد رافق تحقيق ما تصبو اليه العائلة المالكة قيام وحدة تميزت بالقسر والجبر.. فهل يراد للشعب أن يدفع المزيد من الدماء حتى تعود الدول القديمة الى وضعها السابق؟ إن الحكم السعودي القائم بصورته التسلطية الحالية لا بد أن يؤول الى زوال أو الى إصلاح جذري.. ولكن الأمراء لم يفعلوا أكثر من طمس الهويات وعدم السماح لها بالتعبير عن نفسها علناً، وأبقوا كل سياساتهم التقسيمية والطائفية والحدادة قائمة مستمرة الى هذا اليوم. العائلة المالكة تدرك حرجة الوضع، ومشكلتها إن إدراكها لم يرتب عليها في يوم من الأيام أية مسؤوليات تجاه الحفاظ على الوحدة الوطنية.. فلا تغيير في السياسات ولا في الأهداف. انها تعتقد بأن كل شيء ملكها وسيبقى في يدها وفي يد حلفائها الوهابيين والتجديين، في حين أن هذا الملك السعودي بدأ بالهزال والتآكل من الداخل ومن القواعد.

عوامل الوحدة ومصادر الإنشقاق

كانت القوة أهم عامل للوحدة، ومن الصحيح القول أن الوحدة لم تكن مطلوبة بذاتها، ولم تكن واردة في ذهن الحكام السعودي المؤسس، بل كان همه الأول توسيع رقعة الأرض التي يحكمها، وكانت القوة ضرورية لإخضاع السكان للحكم الجديد. وحتى التوسع في استخدامها تجد من يبرره، بأن تأسيس الدول والكيانات الكبرى في التاريخ يحتاج الى عمليات جراحية قاسية، كما فعل بسمارك حين وحد ألمانيا، وكما فعل القياصرة والبلاشقة حين اسسوا الإمبراطورية الروسية، وكما فعل البيض حين أفنوا الجنس الأحمر وخاضوا حروباً مع أنفسهم لتظهر على الخريطة دولة عملاقة هي الولايات المتحدة الأميركية.. الخ.

ورغم أن هذا الكلام غير مقنع كثيراً، لسبب بسيط هو أن القوة لاتزال الى اليوم شرطاً أساسياً لإبقاء الكيان السياسي السعودي حياً. إلا أنه يمكن القول بأن مرحلة التأسيس لها ظروفها الخاصة بها، وسنجد الكثير من عمليات القمع والذبح الجماعي التي لا تبرير لها أبداً، حتى من المنظار التوحيدي، لو افترضنا أن الملك عبد العزيز كان يسعى لتوحيد السكان ليس في جغرافيا واحدة، بل تحت ظل نظام سياسي واحد أيضاً.

لعب المال في مرحلة لاحقة دوراً أساسياً في توحيد المصالح أو تقريبها بين السكان، وحين جاء النفط تطور المستوى المعيشي، ووجد السكان أنفسهم يتحركون من مكان الى آخر للعمل والتجارة وغير ذلك، فازدادت بشكل محدود الرابطة الاجتماعية وأصبح من

السهل على الكثيرين الفكك من أسر المدينة التي يقطنونها أو المنطقة التي يعيشون فيها أو القبيلة التي ينتمون اليها. وفي الوقت الحالي يشعر الكثيرون أن نعمة النفط هي التي تجعل مشاعر كثيرين ملتصقة بالوحدة الوطنية، ولكن تلك النعمة تحمل مصدر انشقاق للسبب ذاته، حيث أن النفط أكد الفواصل وزاد من التحاسد بين المناطق وبسبب عملية التنمية غير المتوازنة ظهرت أشنع السياسات التمييزية، وصار منتجو الثروة النفطية يرددون بأنهم يعيشون على بحيرات النفط بينما خيراتنا تذهب الى وسط المملكة حلفاء النظام وأدواته.

بانتهاة مرحلة تأسيس الدولة، كان يفترض ان يتقلص حجم القوة بعد توحيد الأرض، لتتخصص مهمتها في نطاق ضيق. وكان يفترض أن يتم تقريب النفوس وتوحيد المصالح، لكن مهمة القوة عند الحكم السعودي لم تختلف بعد مضي، حيث لم يكتف بما حققته القوة في الماضي، بل اراد لها ان تحقق الاندماج الثقافي والمذهبي قسرياً، وجرى تغليب الولاء المذهبي على الولاء الوطني، وانتهج آل سعود سياسة تفضيل في المواطنة وبين أتباع منطقة أو قبيلة أو مذهب دون الآخر، كما وضعت الحواجز المنطقية والمذهبية امام توحيد المصالح والنفوس.

لقد تصور الحكم السعودي ان افضل طريقة واسرع وسيلة لبلوغ وحدة السكان هو تحويلهم جميعاً الى مذهب الوهابية المنتصر على شلالات الدم، فكان من الطبيعي ان تشيع مشاعر الانفصال ليس بفعل الاختلاف المذهبي او المناطقي خاصة بل بسبب السياسات الحكومية القائمة عليها، ذلك ان تفضيل مذهب معين ومنطقة نجد جر السلطات الى هدر حقوق مواطنين كثيرين والى حرمانهم وتجاهلهم، فتولدت التساسيات بين المناطق وتصادت في وقت كانت فيه المملكة في عَن غناها وثرانها.

القوة لا تلغي المشاعر الانفصالية، والوهابية لم ولن تكون أداة جاذبة للسكان غير السلفيين، وإن قسر الآخر عليها يزيد من حدة الإنتماء المذهبي والمناطقي. وبهذا نمت مشاعر الإنشقاق وتطورت الى أن أصبحت غالبية السكان خارج نجد تشعر وكأنها لا تستطيع العيش تحت الهيمنة الوهابية النجدية، ولا تستطيع الإستمرار في قبول وحدة تجعلهم مواطنين دونيين أشبه بأدوات في يد السلطة المركزية.

وإذا ما سقط خيار القوة، وهو كما نلاحظ خلال السنوات الأخيرة يميل الى ذلك، وإذا ما توفرت الأجواء النفسية وتراجع دور النفط في توفير العيش الكريم رغم وفرة الإيرادات، وإذا ما تحققت الظروف الدولية فإن وحدة المملكة ستكون في خبر كان.. ومع ان الوقت متأخر جداً لحل المشكل الانفصالي في المملكة، فإن الإصلاح قد يكون المعبر الوحيد اليه، شرط أن يكون سريعاً جذرياً تخفض فيه سلطات المركز النجدي السياسية والدينية والعسكرية، بحيث يعاد توزيع السلطة والثروة، وعلى أن يشاع جو ايجابي يقلل بالتعددية الفكرية ويمتنع تغول الوهابية واستفراغها بقرار البلاد الديني.

هذا هو الحل وهو حل صعب، وان كان غير مستحيل. لكن خيار العائلة المالكة وحلفائها الوهابيين لا زال على حاله.. الإستمرار الى النهاية، اي الى نهاية الدولة وتوفير شروط ومبررات تقسيمها.

ومع ان هذا يبدو في عرفهم مستحيلاً، لكنهم لن يصحوا إلا متأخرين، شأنهم شأن كل الديكتاتوريات التي سادت ثم بادت.

وراثة العرش السعودي

الصراعات الخفية

الوثيقة: FCO 8/1209/1/120050

بتاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٦٨

- مذكرة إدارة الأبحاث:

الموضوع: وراثه العرش السعودي

أ - قبل قيام الحكم السعودي كانت وراثه القيادة القبلية تتم عادة على اساس الرابطة الابوية، بالرغم من أن القانون القاضي بكون الابن الأكبر الأكثر إستحقاقاً لا يتم تطبيقه بالضرورة. إن اختيار الوريث للعرش يقع عادة على المرشح المناسب والأكثر تأهيلاً، ويتطلب موافقة شعبية. وهناك سوابق على تعيين خليفة من قبل حاكم أو شيخ قبلي ولكن في حالات كهذه فإن موافقة الشعب تعتبر تفويضية. ووفق هذا النظام فإن العزل - أي عزل الحاكم - محتمل.

ب - في بواكير الثلاثينات، قام الملك عبد العزيز وبصورة حذرة بترتيب تدريجي من خلال السمعة الشعبية تعيين ابنه الأكبر الأمير سعود كولي عهد.

ت - في ١٩٤٩ أسفر تقييم الوضع عن أن ليس هناك سبب كفوء يمنع ولي العهد من خلافة أبيه بصورة سلمية. وعلى أية حال، فقد تم الافصاح عن الشك حيال قدرته على الحفاظ على موقعه في وراثه العرش وتعزيز ذلك الموقع بعد وفاة والده كانت أعظم حينئذ. عدة أسباب صالحة لهذا الشك (أنظر الفقرات من ٨. أ. ١٨).

ث - وهناك استنتاج مماثل تم التوصل اليه في عام ١٩٥٢ وفي مطلع ١٩٥٣، فالشكوك حيال قدرة ولي العهد للحفاظ وتعزيز موقعه بعد وفاة والده كانت أعظم حينئذ. وقد اعتلى الملك سعود العرش في نوفمبر ١٩٥٣ (الفقرات من ١٩ - ٢٤).

ج - إن تاريخ العائلة السعودية المالكة خلال الاثني عشر سنة القادمة هو الى حد كبير تاريخ الصراع من أجل السيطرة الكاملة بين قوى الشمالية المنفصلة من عقاليها تحت سلطة الملك سعود، والذي كان من الواضح غير مناسب للحكم، وقوى الاعتدال تحت سلطة الملك فيصل، والذي برز بصورة

تدرجية باعتباره القائد الوحيد القادر على الحكم بصورة رشيدة ومسؤولة. فهناك أزمات وقعت في ١٩٦٢، ١٩٦٠، ١٩٥٨

و ١٩٦٣، وفي مارس ١٩٦٤، تسلم الأمير فيصل كافة السلطات والامتيازات التي كانت في السابق خاصة بالشخصية السبادية في البلاد (أي الملك)، تاركاً الملك سعود محتفظاً بمجرد الاسم. وهذا الاجراء قد تم اتخاذه

بدعم كامل من العلماء والعائلة المالكة. وقد تم عزل الملك سعود بصورة رسمية في نوفمبر ١٩٦٤ وتولى الملك فيصل العرش،

حاول ابن سعود شرعنة سيطرته

الكاملة على البلاد وشجع الكثير

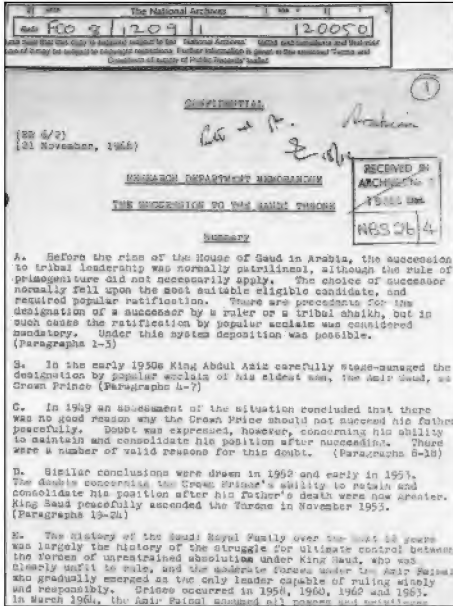
من القوى الاجتماعية والدينية

على رفع عرائض له عام ١٩٣٢

لانجاح خطته

بدعم كامل من العلماء والعائلة المالكة. إن تعيين الأمير خالد في موقع ولي عهد قد بدأ تغير التنبؤات حيال مستقبل الملكية السعودية (الفقرات من ٢٥ - ٣٣).

د - إن المبادئ التقليدية التي تحكم وراثه العرش كانت متبعة الى حد ما في السعودية. إن الدعم الشعبي بات أقل أهمية اليوم، ولكن العلماء مازالوا يحتفظون بسلطة وإنفوذ معتبرين. إن الاتجاه كان يسير نحو قانون ثابت لوراثه العرش، ويعتبر تنصيب الأمير خالد ولياً للعهد من قبل البعض مدخلاً نحو اقامة ملكية دستورية في العربية السعودية (الفقرة ٣٤).



١ - نظرية وراثه العرش

خلال الفترة ما قبل توحيد جزء كبير من الجزيرة العربية تحت السلالة السعودية الحالية وأسلافها من أمراء نجد الوهابيين، فإن أساس السلطة السياسية والاجتماعية كان القبيلة. فممارسة السلطة من قبل شيوخ القبائل كانت عادة وراثية داخل بعض العوائل، ولكن جرى تحديده ضمن هذا الاطار بالنسبة لأولئك الأفراد الذين يملكون المؤهلات الضرورية للقيادة، والخبرة والثروة الضرورية التي تمكنهم من أن يصبحوا (آباءً لمجتمعهم). فوراثه العرش كانت تتم عادة عن طريق النسب للآب، ولكنها من الناحية الشكلية تتم وفق معادلة مددرة. وبالرغم من أن هناك أفضلية طبيعية بالنسبة للسلالة القائمة، فإن الخيار يقع عادة على الابن المرشح المقبول بصورة عامة، سواء كان أخاً أو ابناً وليس بالضرورة الابن الأكبر. كما يعتبر من غير الصحيح بالنسبة لخليفة الشيخ أن يكون معيّن قبل وفاته. فالسوابق حول هذه المقاربة لمشكلة الوراثه ربما تكون مؤسسة على ما وجد في كل من تقليد عربي قديم وهكذا في مثال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، الذي تجاوز مطلب زوج ابنته وعيّن أباً بكر لقيادة المسلمين بعد وفاته، وتم ذلك بموافقة واجتماع المؤمنين. وقد كانت هناك مزاعم



ابن سعود: فشل في وضع نظام لوراثة الحكم

أقيم احتفال مماثل في الرياض، حيث قدم الأمير فيصل بصورة رسمية فروض الطاعة والاحترام للأمير سعود وقد تبعه على ذلك العديد من الأمراء، وممثلون عن عائلة الرشيد من قبيلة شمر، والشخصيات الدينية الهامة. من الضروري التشديد على أنه بالرغم من تنصيب الأمير سعود كوريث معلن كان نتيجة لقرار الملك عبد العزيز، فإن اهتماماً كبيراً قد جرى اتخاذه من أجل ضمان اضماء صيغة الانتخاب الشعبي على الموافقة، وأن الملك كان قادراً على التأكيد على أن الخطوة التي قام بها إنما هي رد فعل على المطلب الشعبي. ٦- وبالرغم من الاهتمام الكبير ذلك، فقد كان هناك توقع بأن قرص الأمير سعود من أجل وراثة والده بصورة سلمية صعبة، وخصوصاً بعد أن ظهرت شائعات بأن ذلك لم يكن بالاتفاق بينه وبين أخيه الأمير فيصل الذي كان يعتبر بصورة عامة أكثر ذكاءً والذي اعتلى منصب والي أبيه في الحجاز، المنطقة الأكثر أهمية في المملكة السعودية، وإيضاً منصب الرئيس الدائم لمجلس الوزراء إلى جانب كونه نائباً، من الناحية القانونية، عن أبيه في إدارة البلاد حال غيابه. وعلى أية حال، فإن فيصل لم يتخذ أي خطوة تذكر من أجل مخالفة رغبات والده وأن التكهّنات قد تلاشت حتى نهاية الأربعينيات حيث أن تطلعات الوراثة قد انبثقت من جديد، حيث كان واضحاً أن الملك عبد العزيز لم يكن بالامكان بقاءه على قيد الحياة لفترة أطول. وعلى أية حال، فإن الملك العجوز قد واصل منذ تعيين الأمير سعود وريثه المعلن، التأكيد بصورة علنية على أن الأمير سعود كان لا

حزمة وبعض مستشاري الملك، مع علم وموافقة الملك نفسه. وقد أدرك بصورة عامة بأن القرارات التي نادت بها العرائض قد تم إصدارها

قبل تسليم العرائض باستثناء المشكلة الصعبة لوراثة العرش. في رد فعله أصدر الملك في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٣٢ مرسوماً ملكياً والذي يعلن بصورة رسمية توحيد الملك تحت اسم (المملكة العربية السعودية) والذي يدعو مجلس الوزراء لبدء مهامه بصورة فورية من أجل وضع الدستور الاساسي، وصياغة قانون التنظيم الحكومي وتشريع نظام لإدارة قضية وراثة العرش، ولابد من أن تحظى على موافقة الملك.

٥- إن قضية هذا المرسوم قد ألحقت في ١٩٣٢ بتنصيب رسمي للإبن الأكبر للملك، أي الأمير سعود، ولياً للعهد. ومن الواضح، فإن هذا التحضير كان ضرورياً بين القرار الذي اتخذ من حيث المبدأ في ١٩٣٢ وقضية البيان الرسمي في الثاني عشر من مايو ١٩٣٣ والاهتمام الكبير المتوازي الذي تم إتخاذه من أجل ضمان أن اختيار الأمير سعود يجب أن تتم الموافقة عليه من قبل

كافة القرارات التي طالبت بها

عرائض ١٩٣٢ صدرت قبل

رفعها بما يكشف دور ابن سعود

في مسرحية رفع العرائض

مجلس الوزراء ومن هناك يمكن تلقي أكبر نسبة موافقة ممكنة. إن الاجراء لذلك كان منسجماً حول البيئة التي تمت صياغتها كوثيقة رسمية من قبل مجلس الوزراء وتم توقيعها من قبل الأمير فيصل، رئيس المجلس، وأعضاء المجلس، وأعضاء المجلس التشريعي، وعدد من الشخصيات الدينية. وبعد اعطاء موافقته على الوثيقة التي تم تسليمها إلى الملك في الحادي عشر من مايو ١٩٣٢، صدر بيان رسمي في الجريدة الرسمية (أم القرى) في الثاني عشر من مايو. وفي الخامس عشر من مايو، تلقى الأمير فيصل قسم البيعة من قبل ممثلين محددين في المسجد الحرام بمكة المكرمة، فيما تلقى حكام المناطق والمدن في الحجاز البيعة من قبل كبار الشخصيات الوطنية (في الحجاز) بنفس الطريقة. وفي السابع عشر من مايو

دائمة في تاريخ الاسلام حيث أن تبرير إغتصاب السلطة، بالنظر إلى أنه دائماً ما كان هناك غطاء لاختفاء (انتخاب الشعب) قد تم الحفاظ عليه.

٢- ولذلك، فمن الواضح أن العامل الجوهري في التأسيس لمطلب وراثة العرش كان هو شكل الانتخاب الشعبي من خلال الموافقة عبر البيعة للمتصدي الناجح. يلزم ملاحظة أنه كان هناك شكل من أشكال الاقتراع ولكن هذا النوع من الانتخابات، من الناحية النظرية، هو عمل مجمل أفراد المجتمع، والذي يشكل، من الناحية النظرية أيضاً، مجمل المؤهلين للتصويت. ولذلك، كان ذلك التقليد من أجل استظهار الارادة الشعبية بالرغم من أن استعلائه يعد منسجماً بصورة دقيقة، حيث يتم عند الاجتماع لصلاة الجمعة. وهناك سابقة تمت من قبل الخلفاء الامويين حيث عينوا خليفة لهم خلال حياته من أجل انتخابات شعبية، وقد إتبع آل سعود هذه السابقة منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي.

٣- بالرغم من ذلك كله، فإن التقليد القائم والذي يشدد على أهلية المرشح، داخل إطار من من التحدر الأبوي الساري المفعول في بعض العوائل، قد جرى استعماله في السلالة السعودية إلى حد يجعل الملك السعودي مالكا لكافة السلطات التي يتمتع بها شيخ القبيلة ويحظى بتقدير شعبه، ويتم تقييم منصبه من قبل أتباعه على أساس امتلاكه للخصائص الشخصية الضرورية. إن الفشل في اظهار هذه الخصائص قد يؤدي في نهاية المطاف إلى عزله عن منصبه، كما حدث بالنسبة للملك سعود.

٢- الوراثة السعودية في الثلاثينات

٤- في سياق محاولات الملك عبد العزيز من أجل منح دفعة أكبر وإدامة الوحدة الجغرافية للمملكة في أواخر العشرينيات وبدايات الثلاثينات، فإن قمة عرائض قدمت إلى الملك في عام ١٩٣٢، أولاً من قبل فؤاد حمزة، نائب وزير الخارجية، وخمسة عشر زميلاً له، وبعد ذلك مباشرة من قبل كل مجموعة يمكن تصوّرها في المملكة، بما في ذلك العلماء والقيادات القبلية، ورعاة الماشية، والذين طالبوا الملك من أجل اتخاذ خطوات دستورية محددة بما في ذلك الوحدة الرسمية للحجاز ونجد، والتحضير لدستور أساسي، وتأسيس هيكلية حكومية مناسبة وتشريع قانون لوراثة العرش. وقد اعتبر ذلك بصورة عامة أن هذه الحركة العقوبة الواضحة في طول المملكة وعرضها كانت في حقيقة الأمر معدة سلفاً بصورة دقيقة سواء من قبل الملك عبد العزيز ومستشاريه المقربين، أو من قبل فؤاد



الملك سعود.. الوريث الصغير

زيادة التعقيد لإدارة اقتصاد متنامٍ بوتيرة متسارعة. ولذلك، فقد انتهى الأمر إلى أن فترة انتقالية طويلة من الصعوبة البالغة التي تواجه الملك الجديد، وكلما طالّت الفترة قبل أن يسيطر على التركة كلما يصبح الصعب والأطول ممكناً.

١٠ - وبالرغم من أن عدداً من الاعضاء في العائلة المالكة كان، من الواضح، يتطلع في الماضي إلى وراثة العرش، فإن العائلة ككل يظهر أنها ملتزمة بالترغبات المعلنة للملك عبد العزيز. إن أعضاء العائلة المالكة هؤلاء والذين كانوا يشكلون من وقت لآخر تهديداً لموقف الأمير سعود كانوا هم: عبد الله، فيصل، محمد، خالد، منصور، وهؤلاء جميعاً أخوة للأمير سعود. بالنسبة للأمير عبد الله فإن طموحه السياسي يبدو قد

انتهى لصالح مكسبه الجديد في الزراعة ولم يعد منذاك مرشحاً خطيراً. وبالرغم من أن الأمير فيصل كان يعتبر غالباً الملك المحتمل للحجاز في حال انقسام مناطقي، فإنه لم يكن هناك أي مؤشر على أن تطلعاً كهذا كان قائماً لديه أو أنه يتطلع إلى معارضة وراثة أخيه في العرش إلى جانب كون سوء حالته

تنصيب الأمير سعود وريثاً لأبيه

أريد له أن يأخذ صفة رد الفعل

على المطلب الشعبي، من أجل

اضفاء مشروعية على التعيين

الصحية وخموله كانت عوامل تحول دون بروزه المحتمل كمناقب جاد. ومهما كان الأمر، فإن الدور الذي كان يلعبه في الشؤون العامة قد تقلص إلى حد كبير، بالرغم من كونه لا يزال والياً إسمياً على الحجاز ووزيراً للخارجية. بالنسبة للأمير محمد فقد كان لديه في وقت ما طموحات لازالة الأمير سعود، ولكن هذه الطموحات كما يبدو قد تراجعت في السنوات الأخيرة، وبالرغم من أنه قد يكون لا يزال منافساً خطيراً بسبب شعبيته بين القبائل، ولكن يعتقد الآن بأنه من المحتمل أن يرمي بثقله وليس نفوذه المعتبر خلف ولي العهد - الأمير سعود. ونفس الشيء يقال عن الأمير خالد، الذي يقع في التسلسل بعد الأمير محمد، والذي كان من المحتمل أن يتبجح بقيادة الأخير، بينما الأمير منصور،

يزال نائبه المعين وخليفته النهائي. بالنسبة للأمير فيصل الذي كان يعتبر المناسب الوحيد المحتمل لولي العهد - الأمير سعود، فقد توقف حينذاك عن لعب دور كبير في الشؤون العامة، جزئياً لكونه يعاني من المرض، وجزئياً كنتيجة لخموله الظاهر وافتقاره للطموح الشخصي.

٧ - يلزم ملاحظة أنه إلى جانب احتفالات البيعة عام ١٩٣٣، فإن الملك عبد العزيز قد حصل من العلماء على وعد في سنة ١٩٢٩ بأنهم سيقدّموا الدعم للأمير سعود بوصفه الخليفة الشرعي للعرش. إضافة إلى ذلك، فقد أفتت أبناءه خلال موسم الحج سنة ١٩٤٤، بأن يباليهموا ابنه الأمير سعود في حال وفاته.

٣ - الوضع في عام ١٩٤٩

٨ - في سنة ١٩٤٩ جرى تقييم عام لمسألة وراثة العرش، وقد انتهى التقييم إلى أنه ليس هناك سبب كافٍ يمنع الأمير سعود من وراثة العرش السعودي بصورة سلمية، جزئياً، لأن الملك عبد العزيز قد فعل كل شيء ممكن من أجل ضمان أن دعوى الأمير سعود لوراثة العرش تكون واضحة ومبسومة، وجزئياً لأنه ليس هناك منافس آخر لهذا المنصب بالفعل أو بالقوة بما يجعل هناك تحدٍ ناجح. على أية حال، كان سهلاً إلى حد ما تقييم فرص ولي العهد لتعزيز موقعه كملك والاحتفاظ بالسلطة على المملكة السعودية. وكان من الواضح أنه بالرغم من أن الأمير سعود كان مرتبطاً إلى حد كبير بمشروع الحكومة منذ تعيينه ولياً للعهد في ١٩٣٣، فإن الملك عبد العزيز كان إلى حد كبير أتوقراطياً إلى حد إطلاق يده. وقد كان من المستحيل قبل وفاته أن يمنح ولي عهده سلطة حقيقية مستقلة عن الملك، أو أن يجدي كما لو أنه يملك قدرة ضرورية لمزاولة دور جوهري لإدارة مأكينة الحكومة، أو يمتلك المؤهلات الضرورية لقيادة الشعب.

٩ - كان يعتقد بأن المشاكل ذات العلاقة بإعادة تنظيم مأكينة الحكومة هي الأكثر عناداً بين مشاكل أخرى تواجه الأمير سعود. فلم يكن وزراء الملك ومستشاروه وحدهم الذين بدأوا يستشعرون الفائدة، ولكن أيضاً المصلحة الكامنة في الحفاظ على الوضع القائم لحكومة رجعية وفاسدة، مع الحاجات المعقدة لحياة الحديثة ستقودهم إلى معارضة أية محاولات للإصلاح. وعلى أية حال، فإن عجز الملك عن إدارة حكومة كفوءة بأي طريقة تملّي عليه إما إجراء تغييرات من قبله أو السماح لأي شخص آخر بالقيام بتغييرات في النظام والذي بالرغم من كونها مكيفة مع الأوضاع منذ بداية عهده، فإنه - أي الملك سعود فشل في الحفاظ على إبقاء ثابت مع

ورغم كونه طموحاً إلا أنه بصورة عامة لم يكن محبوباً من قبل أخوانه، الذين قد ينظمون معارضة ضده في حال قيامه بإثارة المشاكل.

١١ - بالإضافة إلى هؤلاء الاعضاء في العائلة المالكة، والذين قد يكون لهم تأثير متصور على موقع الأمير سعود، فهناك عدد من المصالح المختلفة وربما المتضاربة داخل المملكة السعودية والتي ربما تعيق من إضعاف السلطة المركزية للحكومة عقب وفاة الملك. وتشمل هذه المصالح المطالب الهاشمي بالحجاز، والشعور الانفصالي في الحجاز، السياسة القبلية، موقع وطموحات عائلة الرشيد، والعائلة السديري، وعائلة ابن جلوي، ونفوذ العلماء، وطموحات الوزراء الحاليين. وعلى أية حال، فمن غاير المحتمل أن تكون هناك أي إمكانية لنشوء تحالف مؤثر لبعض أو كل هذه المصالح والتي قد تشكل تهديداً خطيراً للعائلة السعودية، أو أن يكون بمقدور أي تحالف الاحتفاظ بوحدته لفترة طويلة بحيث يكون خطراً.

١٢ - بالرغم من أن ملك شرق الأردن عبد الله لم يحاول قط إخفاء نزعته إلى استعادة الحجاز تحت الحكم الهاشمي، فإنه قد أعلن مؤخراً عن تصميمه على الانجذاب عن النشاطات المصممة لهذا الغرض على الأقل حتى وفاة الملك عبد العزيز، ومن المحتمل بسبب أنه في نهاية المطاف وافق على أن هناك القليل الذي يمكن فعله من أجل تغيير الوضع في هذا الوقت بالتحديد. وعلى أية حال، فقد كان واضحاً بأنه سيكون محتوثاً بالتدخل في حال توفي الملك عبد العزيز قبله،



فيصل: صراع بين الأبناء منذ عهد المؤسس

دون أخذهم أي عمل مستقل. ١٧ - وأخيراً، فإن وزراء الملك ومستشاريه لديهم مصلحة في الحفاظ على الوضع القائم حتى بعد وفاة الملك - عبد العزيز - فالغالبية منهم، وخصوصاً المهاجرين، لن تتردد في التآمر ضد الأمير سعود في حال بدأ أن ذلك من مصلحتهم، بالرغم من غير المحتمل إستبعاد عمل مستقل من جانبهم. وفي كل الأحوال، فقد أشيع بأن الأمير توصل إلى تفاهم معاهم، فيما كان يعتقد بأن عدم شعبيتهم تقف مانعاً أمام أي مؤامرة ناجحة. ١٨ - وبالرغم من المشاكل الداخلية العميقة والتي ستواجه دون ريب الأمير سعود حين ورت العرش، وبالرغم من الشكوك حول قدرته على التعامل معها، فإن الاستنتاج النهائي كان بأنه سيرث العرش بصورة سلمية.

إن حقيقة كونه منغمساً إلى حد كبير بمزاولة السلطة، رغم أن ذلك كان تحت وصاية والده، فإن الحقيقة أنه نأب عن والده في المناسبات، وأن الحقيقة أنه يمتلك مدعى نظرياً قوياً بتولي العرش، وأن الحقيقة أن الملك عبد العزيز قد أعطى نظراته في هذا الموضوع بصورة واضحة وعلنية وكلها يُعتقد بأنها تمثل موانع لأي عمل محتمل من قبل المنافسين الآخرين، في وقت يبدو، على أية حال، هناك مؤشر على معارضة خطيرة. إن الشكوك كان على أية حال يفصح عنها حيال قدرته على التعامل مع هذه المشاكل والتي يبدو أنها ستواجهه، وحول إمكانية وقوع انقلاب في المستقبل قد يطيح به من العرش الذي سعى والده بصورة مستمرة وجادة من أجل تأمينه له.

القبائل، إلى جانب عادة الأمير سعود في رؤية عدد أكبر ممكن من رجال القبائل خلال فترة الزيارة السنوية للرياض والتي من دون ريب ستعزز نزعة المحافظة الغطرية لدى القبائل من أجل منع وقوع مشاكل خطيرة، في حال أبدى الأمير سعود بأنه يمتلك الشروط الضرورية لأن يكون قائداً. ١٥ - ونفس الشيء يقال عن سلطة العلماء التي تضاءلت إلى حد كبير منذ تأسيس الدولة السعودية، وبالرغم من أنهم لا يزالوا قادرين على مزاوله سلطة ونفوذ محددين، ولكن يعتبر ذلك بصورة عامة مرهوناً إلى حد كبير بالعائلة السعودية المالكة بما يجعل من غير المحتمل انضمامهم لحركة معارضة ما لم يتم اتباع سياسة لبرلة بوتيرة متسارعة تكون على عكس رغبتهم. وفي الأخير، فإنهم بالنظر إلى العلماء والقبائل، فإنهم يعتبروا ملتزمين بإعلانهم البيعة إلى الأمير سعود بوصفه الخليفة الشرعي للعرش.

١٦ - بالنظر إلى العوائل البارزة في المملكة السعودية، فإن السديريين لديهم سمعة معتبرة في الولاء للعائلة السعودية، بينما من غير المحتمل أن يشكل الجليويون متاعب طالما

وقر الملك عبد العزيز كافة

الضمانات في حياته من أجل

انتقال السلطة لابنه سعود

بصورة سلمية وهادئة بعد وفاته

سمح لهم بالاحتفاظ بموقعهم في الاحياء، والتي كانوا يحكموها لأكثر من خمس وثلاثين عاماً بدرجة كبير من السلطة المستقلة. وتبقى عائلة ابن الرشيد، التي سيطرت على جبل شمر وحتى الرياض نفسها لبعض الوقت قبل أن يتم كسر سلطتهم في نهاية المطاف على يد الملك عبد العزيز، فأفراد هذه العائلة كانوا صانعي مشاكل محتملين. وعلى أية حال، فإن الحقيقة أن الأعضاء البارزين في العائلة قد تم إحتجازهم في مكان مرسوق في الرياض، جنباً إلى جنب حقيقة كون الملك عبد العزيز والأمير سعود قد اتخذوا احتياطات ضرورية عبر الزواج من هذه العائلة وكلها كانت موانع من أي مشاكل من جانبهم، إلى جانب كون سلطانهم ونفوذهم كان قليلاً بما يحول

بالرغم من حقيقة أن هناك دعماً شعبياً ضئيلاً داخل المملكة أو في الحجاز بالنسبة لتطلعاته.

بالنسبة للعراق، فبالرغم من أن الحاكم الذي يأوي السخط المتنامي ضد ابن سعود وحكومته لم يكن متوقعاً منه دعم نظام بصورة فاعلة طالما ظل لفترة طويلة يعارضهم، فليس هناك مؤشر على أن عبد الله لم يتطلع قط لحكم الحجاز، بينما من المحتمل أن يتورط أعضاء حكومته في قضية ليس فيها فائدة إيجابية مرجوة أو ظاهرة بالنسبة لسياساتهم.

١٣ - إن الحجازيين الذين لا يتوقع منهم الميل بصورة ودية إلى فرض السلالة الجديدة، قد يحاولون إسقاط الحكم السعودي في حال موت الملك - عبد العزيز، وهناك بالتأكيد سجل من الانتقادات المعتبرة في الحجاز حيال عدم أهلية النظام الحاكم، ضد رفض الملك عبد العزيز منحهم أي دور في الشأن الداخلي. وعلى أية حال، فإن هناك مؤشراً قليلاً لاستمرار ولائهم للحكام الهاشميين السابقين، وأنهم يميلون إلى التطلع نحو الأمير فيصل بوصفه القائد المنظور في حال متحو درجة من الحكم الذاتي.

وبالرغم من الظلمية المشروعة لدى الحجازيين كون المملكة بكاملها تمول من طريق المداخل التي يتم تحصيلها من الحج، فإن معظم الحجازيين تنبه إلى أن إزدهاره المتنامي كان ناشئاً في نهاية الأمر من حقول النفط في الاحياء، وهذا يوفر حافزاً مادياً جوهرياً بالنسبة لهم للبقاء كجزء من المملكة السعودية. وحيث أن تنامي ازدهارهم واتصالهم بالعالم الخارجي قد شجع تطلعاتهم السياسية، فقد كان هناك احساس بأن بعض التنازلات حيال مطلبهم بالحصول على يد في تسيير شؤونهم كان ضرورياً، بالرغم من أن عملية ارضائهم تبعد كثيراً عن الحصول على سلطة مستقلة بصورة كاملة.

١٤ - إن القبائل في المملكة ما زالت تشكل تهديداً خطيراً لأي حاكم سبياً وأن عملاً قليلاً قد تم من أجل توطين هذه القبائل بصورة دائمة في الارض. وعلى أية حال، فإن سلطتهم والتي كانت واحدة من مصادر قوة الملك عبد العزيز خلال توحيد وتعزيز امبراطوريته، قد انتكست بصورة ملحوظة بعد جيل واحد تقريباً من الحكم السعودي والدعم السعودي، وبالتالي فقد كانوا إلى حد ما ملتزمين بالهدوء لسنوات عديدة. إن استمرار هذا الهدوء سيكون من المحتمل معتمداً على الدفع المستمر للمساعدات السخية التي أمضاهها الملك عبد العزيز بالرغم من أن العادة السعودية من أجل توشيح الزوجات السياسية وشعبية الأمير محمد وسط رجال

نصف مليون في مكة المكرمة، ومائة ألف في جدة، وعشرات الألوف خارج الحدود

سعوديون عنصريون وآخرون محرومون من الجنسية

المملكة حادثة وتشمل أطرافاً أخرى، وإن كانوا على شكل أفراد. فإلى ما قبل بضعة أشهر، انفجرت فضيحة كبيرة في مصر تتعلق بأبناء المصريين المتزوجين من سعوديين، والذين رفضت الحكومة السعودية منحهم الجنسية، وهم بالآلاف، الأمر الذي حدا بالرئيس المصري والسلطات المصرية إلى دراسة الموضوع والعمل على تغيير القانون لمنع أبناء المصريين الجنسية المصرية.

وكان السعودية استشرت الخجل إلى حد ما، بسبب المبادرة المصرية، فأخالت ملف هؤلاء لدراسته على أن يمنح أبناء السعوديين في مصر وغيرها (في سوريا هناك نفس المشكلة وكذلك في بلدان عربية وأجنبية أخرى) الجنسية السعودية، مع وضع شروط صعبة حتى لا يحصل هؤلاء الأطفال على جنسية (شعب الله المختار). هذا لا يشمل بالطبع أبناء السعوديات المتزوجات من أزواج غير سعوديين، إذ أن حنة هؤلاء أكبر، خاصة بالنسبة للمطلقات وأبنائهن الذين يشعرون بأنهم محظوظون إن سمح لهم بحق السفر للسعودية، لزيارة أهليهم!

على أن هناك عائلات عديدة في شمال المملكة بوجه خاص، وكذلك في عدد من المدن السعودية ممن لا يحملون أية هوية (بدون جنسية) مع أن أبائهم كانوا يحملون الجنسية السعودية، وفي بعض الأحيان تنقسم العائلة إلى قسمين: قسم يحمل الجنسية، وقسم لا يحملها، وقد مضى على طلب بعض هؤلاء للجنسية مدة تصل إلى ثلاثين عاماً، وإن الحرمان من الهوية يجعلهم غير قادرين على توفير أبسط مقومات الحياة، من الحصول على عمل أو التملك لمنزل، أو الإستشفاء في مصح حكومي!

ومن بين المحرومين من الجنسية، أبناء قبائل غادورا المملكة في فترة سابقة إلى بلدان مجاورة - العراق مثلاً - وحين أرادوا العودة لم يعترف بسعوديتهم (القديمية) فيقوا على الحدود، يرسلون للإستغاثات والشكايات للمسؤولين.. وفي حالات قليلة،

للعمل حتى في أدنى المراتب.. وفي نفس الوقت هي غير قادرة على إخراجهم من البلاد، إذ لا توجد دولة تقبلهم، أو تعترف بأنهم من مواطنيها، خاصة وأن أغلبهم الساحقة ولدت على أرض الحرمين، وعاشت في الأماكن المقدسة وما حولها.

الحكومة - كما هي عاداتها - لا تملك الجراءة، وترحل المشاكل إلى قادم السنين كيما تنفجر عنقاً يتحدث عنه الحجازيون الخائفون من تبعات المشكلة، ويعلم بعض هؤلاء (البدون) عن نيتهم القيام به إذا ما أتيت الفرصة. وفوق هذا، فإن تصاعد الجريمة والعنف، مؤثر إلى خطر قادم لا يريد صناع القرار التعاطي العاقل معه.

لماذا هذا الظلم؟

لماذا لا يتم تجنيس هؤلاء، فهم وفق أية قانون أرضي أو سماوي، أبناء هذه الأرض، عليها ولدوا وتربوا وعاشوا، وبالتالي يستحقون - لا مئة - أن يحصلوا على الجنسية، وفق مقتضيات موافق الأمم المتحدة التي وقعت عليها الحكومة السعودية.

أما تجاهل المشكلة، وهي في تصاعد والأعداد في تزايد، وإعطائها مسحة عنصرية بغیضة، بسبب اللون الأسود، فهذا لن يوصلنا إلا إلى مزيد من التعقيد والعنف.

حري بمواطني الدرجة الأولى! المقربين من العائلة المالكة التي يجري في عروق أبنائها الدم الأزرق: أن يبادروا لوضع الحلول العملية، وأن لا يتكئوا على الزمن، فهو لن يلعب لصالحهم. حري بهم أن يلتفتوا إلى عنوان حكمهم (الإسلامي) المزعوم ليقرروا بحقوق مواطنين مستضعفين بؤساء، دون تمييز عنصري جاء الإسلام ليقضي عليه. وحري بهم، أن يعلموا أن المواطنة ليست مجرد بطاقة هوية، ولكنها لا تكتمل بدون تلك البطاقة، التي تؤسس للحقوق المدنية، فضلاً عما سواها.

إن معاملة سينة كهذه، كانت واحدة من أسباب نقمة جهيمان وانتفاضته ضد الحكم السعودي في ٢١ نوفمبر ١٩٧٩.

ينبغي التذكير أن أزمة الجنسية في

من يسمون بد (فئة البدون) والتي عرفناها أول مرة في الكويت، ثم اكتشفناها في البحرين، عادت لنراها بشكل أكثر تضخماً في السعودية. نصف حل قدمته الكويت، وحل شبه شامل قدمته حكومة البحرين في العامين الماضيين، أما في السعودية - حيث المشكلة أكثر تعقيداً وخطورة - فإن المشكلة نائمة بانتظار انفجارها، على شكل عنف، فضلاً عن أساساويتها الإنسانية.

ستمائة ألف شخص، رجالاً ونساءً وأطفالاً، يعيشون على هامش المجتمع، لا يتمتعون بأية حقوق: لا دراسة، ولا تعليم، ولا صحة، ولا وظائف حتى الدنيا، كالتنظيف وغيره. تجدهم في الشوارع والأسواق يبيعون مخارم الورق، والسواك، والصناعات اليدوية البسيطة على الحجاج والمعتمرين.

ستمائة ألف إنسان مهمش، ولد معظمهم في المملكة، يتكلمون لغتنا، ويتحدثون بلهجتنا، وتشبعوا بثقافتنا، ولا يعرفون وطناً آخر غير وطننا. لم يسافروا إلى بلد آخر، فهم لا يحملون جوازاً، ولا بطاقة شخصية (هوية).. يعيشون في أحياء خاصة بهم أشبه ما تكون بالغيتو، لا تصلهم خدمة إجتماعية حكومية، ولا يتحاضرون إلى محكمة مدنية، ولا تصل إليهم قوات شرطة ولا مؤسسات خدمية أهلية، ولا غير ذلك.

إنه مجتمع خاص يعالج مشاكله بنفسه.. له قضاته وأعرافه وتقاليده ومصادر رزقه الشحيحة. إنه مجتمع يقرن العنف، بسبب الفقر، وبسبب الشعور بالظلم القاسي الشديد.. أجيال وراء أجيال تنشأ وترسى دون أن تستطيع أن تدرس أو تعمل أو تملك منزلاً.

نحو نصف الملايون من هؤلاء هم من جذور أفريقية، ونحو مائة ألف من بورما (البرماويين).. والحكومة التي تتقمصها نوبات من العنصرية الكريهة واليغوية، لا تريد أن تمنح هؤلاء الجنسية، ولا تمنحهم أدنى الحقوق في نفس الوقت والتي يتمتع بها الأجانب عادة، ولا تفصح لهم الطريق

منحت الحكومة بعض هؤلاء حق الإقامة في حريم القبيلة، دون حق الجنسية؛ هذا في الوقت الذي نعرف أن الحكومة أعطت الجنسية لفئات غير مسلمة، أكثرها مسيحية من لبنان. جعلت الشيخ بن باز في عام ١٩٨٣ يقدم احتجاجاً شديد اللهجة إلى الملك فهد. ورغم أن الحكومة السعودية تسقط جنسية المواطن الذي يحصل على جنسية أخرى، أي أنها لا تقبل بتعدد الجنسية، فإنها لا تطبق ذلك إلا على الضعفاء، فكثير من الدبلوماسيين السعوديين - وهم من نجد - ومن موظفي السفارات السعودية في الخارج - خاصة أوروبا والولايات المتحدة - يحملون الجنسية، بل أن بعض الأمراء يحملها، وفي مقدمتهم الوليد بن طلال الذي يحمل الجنسية اللبنانية (من جهة أمه) وكذلك رئيس وزراء لبنان الذي منح الجنسية السعودية رغم أنه أبقى جنسيته اللبنانية، وهذا الكثير من السوريين الذين خدموا الحكم السعودي يحملون الجنسية!

وزيادة على ذلك، قامت الحكومة السعودية، وفي سبيل تعزيز دعاؤها على أراضي غيرها، أو المختلف حولها، في اليمن الجنوبي - سابقاً - وفي عمان والإمارات، قامت بمنح الألاف من رجال القبائل هناك الجنسية السعودية، ومنحتهم امتيازات، حتى تستطيع أن تتجادل بأنهم سعوديون وأن أراضيهم سعودية. حدث ذلك في حقبة متعددة من التاريخ الحديث، في الخمسينيات حين نشأت أزمة البريمي، وفي التسعينيات الميلادية الأخيرة!

هل نحن شعب عنصري؟

في قراءة لدراسة لم تنشر حملت إسم (السعوديون الأفارقة) نشر أحد كتاب منتدى طوى (ماس) مقالاً عن أولئك المتحدرين من العنصر الأفريقي، والذين حصلوا على الجنسية، ولكنهم لازالوا يعاملون بدونية وعنصرية منتنة.

يذكر الكاتب بقرار إلغاء الرق في المملكة عام ١٩٦٤، وكيف سارع ملاك العبيد خاصة من الأسرة الحاكمة في محاولات مضنية لتعطيل قرار الملك فيصل الذي كان يواجه بضغوطاً شديدة من قبل الرئيس الأميركي. وإزاء إصرار فيصل لجأ الأمراء إلى تقييد العبيد في القصور وإجبارهم على البقاء في ظروف مأساوية فظيعة لم يجرؤ أحد على الكشف عنها حتى اليوم، ولكن قصصاً تسلك من أسوار القصور تتحدث عن انتهاكات مريعة.

وتضيف الدراسة أنه على مدى قرون ظل العنصر الأفريقي جزءاً من التركيبة السكانية للجزيرة العربية. وفي فترة ظهور الدولة السعودية الحديثة كان الأفارقة ينقسمون إلى قسمين: الأول ويمثله العبيد الذين فقدوا جذورهم ولا يعرفون أصولهم وبعد تحريرهم باتوا يعرفون بلقب (المولد) أو حملوا لقب القبائل والأسر التي كانت تملكهم. والثاني: يمثل الأحرار من الذين جاؤوا إلى المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهؤلاء يعرفون في السعودية بـ (التكرانة) وتجد من ألقابهم (هوساوي، فلاتة، برناوي، برقاي، زبرماوي أو تكرونوي) وجل هؤلاء ترجع جذورهم للدولة الإسلامية في غرب أفريقيا كتنيجيريا والسنغال وغينيا ومالي والنيجر وتشاد وساحل العاج وقليل منهم من غانا وبوركينا فاسو.

ظل هؤلاء وطوال تاريخ وجودهم أقلية مضطهدة، تعاني من قهر اجتماعي وتهيش سياسي غير معلن ولكنه محسوس وملوس، يهيم به (التكرانة) خفية وهم ملتحمون بقدر ما بالنسيج الاجتماعي، ويحدثون عن أنفسهم كأقلية مضطهدة لها إسهاماتها في تشكيل المجتمع السعودي على المستويات كافة، وأن ظل إسهامها الاقتصادي محدوداً نظراً لكون غالبيتها تنتمي للطبقة الكادحة، أو لأنها لم تتح لها الفرصة للعمل الاقتصادي، لذلك يندر أن يبرز من هذه الأقلية رجال أعمال بارزين، وغالباً ما يكونون من صغار رجال الأعمال وما دون ذلك، كالشيخ أحمد باقود الشريك في مستشفى (عرفان وباقود) أحد أشهر مستشفيات القطاع الخاص في مدينة جدة حالياً، ويكر بن سلمان صاحب سلسلة أشهر المطاعم الشعبية في المنطقة الغربية وهي (مطاعم حراء).

ورغم التهيش الصامت من قبل الحكومة لهذه الفئة (عدم وجود أي أسود في مجلس الشورى، وعدم تقلد أي أسود مناصب وزارية)، والاحتقار المستمر من قبل الرأي العام والإعلام للسود السعوديين.. إلا أنهم ظلوا يعملون وينتجون بصمت، فأغوا الحياة والثقافة والأدب والرياضة، وكان لهم حضورهم القوي الذي غالباً ما يقابل بالتهيش ومحاولات الإقصاء، مما خلق لدى هؤلاء السود نزعات قوية بالانكماش والانزواء على نحو ما حصل مع اللواء متقاعد (محمد إبراهيم فلاتة) الذي وصل في خدماته إلى مرتبة قيادة القاعدة الجوية في المنطقة الغربية ثم أحيل إلى التقاعد في صمت أواخر الثمانينيات الميلادية، ولم يعد

يذكر أو يعهد إليه منصب شرفي كما هي العادة مع أبناء القبائل أو غير ذوي الأصول الأفريقية.

وفي إطار العسكرية نفسها يذكر التاريخ السري للسعوديين الأفارقة أسماء كثيرة برعت في مجالها ثم اختفت في هدوء مريب أمثال (محمد جمعة) ضابط الشرطة الشهير الذي كان له صيته في مكافحة المخدرات قبل عقدين من الزمان، وإمام برناوي (توفي قبل بضعة سنوات) وهو مؤسس النادي العسكري بالطائف والذي كان مقرباً من الملك سعود، ومن أبنائه يظهر اليوم (أحمد إمام) أحد أبرز من أسس رياضة الكاراتيه في السعودية وهو يعمل اليوم في الاستخبارات السعودية، إضافة إلى (صالح إمام) وهو واحد من مؤسسي الحركة الكشفية في الأندية الرياضية حيث أسهم هو وطاهر سعد هوساوي في تأسيس أول فرقة كشفية خارج نطاق المدارس بنادي الوحدة بمكة عام ١٩٧١.

أما في المجال التربوي والتعليمي فقد كان للسعوديين الأفارقة إسهام بارز في هذا المجال، فتاريخ مكة لا ينسى كتاب الشيخ (عبد الله حمدوه السناري) في ثلاثينيات القرن الماضي، إضافة إلى كوكبة هائلة من المعلمين ورجال التربية والتعليم، يأتي منهم (الشيخ عيسى قهيم) الذي كان من أوائل من رحلوا لتأسيس التعليم في قرى ومناطق عسير في الستينيات الميلادية. ويأتي أيضاً اسم الدكتور عبد الله المصري (الهوساوي) أول من تخصص في علم الآثار بالسعودية وأنشأ أول إدارة لها، حتى أبعد للقطاع الخاص وأسهم في تأسيس قناة الشرق الأوسط (MBC).

وكذلك الدكتور (أحمد محمد علي فلاتة) رئيس البنك الإسلامي للتنمية حالياً، الذي كان أول مدير لجامعة أممية، وكان قاب قوسين أو أدنى من تولي وزارة المعارف (التربية والتعليم) لولا سياسة تهيش العنصر الأسود. وهنا يتذكر السعوديون الأفارقة بمرارة كيف نحتة الحكومة السعودية من منصب الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي بحجة أنه ليس سعودي الأصل عام ١٩٩٢!

وفي المجال الأدبي والثقافي يتذكر السعوديون جيدها الشاعر الراحل طاهر زمخشري (١٩٨٧-١٩٩٣) حين فاز بجائزة الدولة التقديرية للأدب، حيث وقف أمام الملك فهد هاتفاً وهو يلقي كلمته فقال (.. أنا كومة فحم سوداء - كما كانوا يطلقون علي - أقول كلمات بيضاء وأغني للحب) فضجت

القاعة بالتصفيق. طاهر هذا هو أول من أصدر مجلة للأطغال في السعودية عام ١٩٥٩ سماها الروضة لم تستمر طويلا لقلّة الموارد، وكان من أوائل من أسهم في أدب الطفل حتى اشتهر بلقب (بابا طاهر)، وكان له دوره البارز الذي يغيب اليوم في تأسيس الإذاعة السعودية، وتشكل الأغنية السعودية وتبنيه لأقطابها كطلال مداح ومحمد عيده. والآخر هو عبد القدوس الأنصاري (التممكتي) (١٩٠٦-١٩٨٣) الذي أنشأ في عام ١٩٣٦ أقدم مجلة ثقافية لازالت تصدر حتى اليوم باسم (المنهل). وهناك أسماء كثيرة من هذه العريقة برزت وتبرز في مجال الأدب والثقافة ولكنها مهمشة، منها الكاتب (عبد الله نور) الذي لم يشغل له ارتصاؤه في أحضان الأسرة المالكة وصادفته الشخصية بالأمير خالد الفيصل، وهناك الناقد والمترجم البار (فانز أبنا) الذي حرم من إكمال دراساته العليا في الأدب الإنجليزي بسبب استقلاله الفكري واعتداده بنفسه وقدراته، إضافة إلى أسماء أخرى ناشئة ما زالت تنتشر.

وهنا يلحظ المراقب تغيب السود من المناصب القيادية في المؤسسات الثقافية والصحافية، فعدا طاهر زمخشري لم يتول أي أسود رئاسة التحرير، عدا (أحمد محمود) الذي رأس تحرير جريدة المدينة في السبعينيات الميلادية ثم أقيل ووضع اسمه في القائمة السوداء، وتمت إقالته مرة أخرى هذا العام من منصب المدير العام لمؤسسة المدينة الصحافية بعد التشكيك في وطنيته من قبل أجهزة الدولة.

وفي ظل كل هذا القهر الاجتماعي لم يتوقف السعوديون الأفارقة عن الإبداع، فهناك من يبرز منهم في قطاع الأطباء والمحاسبين والمهندسين والفنانين والمعلمين وأساتذة الجامعة والإعلاميين والرياضيين وهؤلاء يمثلون قطاعا عريضا في الحركة الرياضية والشبابية في السعودية، بل كان لهم دور ريادي في التاريخ الرياضي للسعودية. فاشهر اللاعبين في كرة القدم كانوا من الأفارقة السعوديين أمثال (سعيد غراب، ومجد عبد الله) أشهر لاعبين أنجبهم الملاعب السعودية، إضافة إلى عشرات من نجوم كرة القدم على مر التاريخ أمثال (النور موسى، وسليمان مطر - الكيش - ويوسف خميس، وأحمد نيفايوي، وأحمد جميل). إضافة إلى أسماء أخرى برزت في رياضات مختلفة ومنهم (عبد الرزاق معاذ) في ألعاب القوى وهو واصل إلى عضوية اتحاد اليد والقوى، وحامد إدريس

في كرة اليد، وإبنا الكنو محمد وأنس سعد في الكرة الطائرة، أما في كرة السلة فهم العمود الفقري للأندية والمنتخبات السعودية على مر التاريخ، وأشهر اللاعبين في هذا المجال (بالل سعيد، وأسعد تكتروني، وعلي بكر هوساوي، ومحمد طاهر، وفيصل ملاوي، وعبد العزيز المولد، ومختار قلاتة، ومحمد السالك ومحسن خلف).

ويلاحظ أن هؤلاء الرياضيين يقابلون باستهجان واحتقار عنيف من قبل الرأي العام والإعلام عند أدنى إخفاق يتعرض له الرياضيون، والسبب هو انتمائهم العرقي ووضعم الاجتماعي. تجلّى ذلك في الحملة الضخمة التي شنتها الإعلام الرياضي على أبرز لاعبي الكرة في الوقت الحاضر (محمد نور هوساوي) الذي شارك المنتخب السعودي في كأس العالم الأخيرة، بل وصل الأمر إلى أن صرح البعض بأن سبب نكسة المنتخب في اليابان هو وجود هؤلاء اللاعبين ووصفهم بالعبيد، حيث كان ثلثي المنتخب من السود دون أي اعتبار لكونهم مواطنين.

أما في قطاع الأطباء فمن أشهر الأطباء حاليا الدكتور عبد الله قلاتة كبير جراحي المسالك البولية والكلّي في جدة بمستشفى الملك فهد، والدكتور ياسين ملاوي استشاري أمراض ونظم القلب بمستشفى الملك فيصل التخصصي، والدكتور خالد هوساوي استشاري أمراض جلدية وتناسلية عوضا عن عدد لا بأس به من الأطباء والفنيين والمرضى في القطاع الصحي، ولكن جل هؤلاء بعيدون عن المناصب القيادية.

وفي مجال الفنون كان للأفارقة السعوديين إسهام لا يمكن إغفاله وأن حاول البعض ذلك لدواعي لا يمكن أن تخلو من العنصرية، فالواقع يشهد بأن معظم الفنون الشعبية ذات جذور أفريقية، ويتجلى ذلك بوضوح من إيقاعاتها، وأكد كثير من الباحثين المستقلين والمنصفين أن فنون الزمار التي تنتشر في منطقة الحجاز هي أفريقية بامتياز، إضافة إلى الرقصات الشعبية كالسامري والهولو والوزير وألوان أخرى متعددة. أما على صعيد الموسيقى فالساحة السعودية تعرف جيدا الملحن عمر قلاتة الشهير بعمر كدرس، الذي توفي قبل ثلاثة أعوام، فهو من صنع فنان السعودية الأول حاليا محمد عبيد، وأخذ بيده في بداياته، وقدم له أشهر ألبانه، وكان معه شريكا في هذا الدعم الشاعر المشار إليه أعلاه (بابا طاهر).

أما في المجال الديني فالتاريخ لم يعد يذكر (متعمدا) الشيخ ألفا هاشم الذي كان من

أشهر علماء المسجد النبوي قبل أكثر من مائة عام، ولا يذكر الشيخ عبد الرحمن الأفريقي الذي استدعاه الملك عبد العزيز للرياض للإفادة من علمه، وغيرهما كثيرون كالشيخ عمر قلاتة العالم الموسوعي الذي توفي قبل خمس سنوات وكان من أبرز وأقدر مدرسي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والشيخ محمد ثاني الذي وصل لإمامة المسلمين في المسجد النبوي، ولكنهم قصروا عليه الإمامة في صلاتي العصر والظهر السريتين أي ليستا جهريتين.

في مجال الإعلام هناك المذيع الشهير حسين نجار (الهوساوي) الذي نال شهادة الدكتوراة وهمس حتى تقاعده، وكان أقصى منصب وصل إليه هو مدير البرنامج الثاني بإذاعة جدة، رغم كفاءته، وترشح زملاء له أقل منه كفاءة لمنصب وزارية وقيادية في الإعلام.

وفي السنوات الأخيرة بعد انقضاء ما اصطلح على تسميته في السعودية بسنوات (الطفرة) التي تعني الوفرة المالية التي بدأت منذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات، أخذت تلو على السطح النزعات العنصرية، والطروحات العنصرية في المجتمع، والتي بغض الإعلام المحلي الطرف عنها، ولكنه لا يتحرج في إثارتها إن كانت متعلقة بالسود، مما يوجب مشاعر الرأي العام ضد هذه الأقلية التي ظلت طيلة تاريخها مسالمة تعمل بصمت وقناعة دون أية طموحات لمزاحمة الآخرين في الرزق والمناصب، فكل تركيزها ينصب على ما يكفل لها حدا معقولا من العيش بسلام، ولكنها رغم ذلك لم تسلم من القهر الاجتماعي الذي يبرشحه المراقبون للتغاقم إن ظل الصمت يحكمهم. وإن ظلت السياسات الحكومية تعامل هذه الفئة من المواطنين بهذا التجاهل والازدراء.

الأفارقة السعوديون على رغم التقدم النسبي الذي تحقق في بعض أوساطهم من حيث التعليم ما زالوا في المرتبة الأخيرة بالمقارنة مع سائر الفئات العرقية التي يتألف منها المجتمع السعودي في مؤشرات الدخل والتعليم والعمالة والوظائف. ويمكن ملاحظة أسباب هذا التأخر إلى رواسب مرحلة الاسترقاق وظروف تاريخية معينة، واستمرار الاستعلاء العنصري عليهم مما يبقي على تهميش الأفارقة السعوديين وعلى اعتبارهم في أحسن الأحوال مواطنين درجة عاشرة، فالمواطن السعودي الأسود يعاني من أشكال التفرقة المبطنة الصامتة غير العلنية، وهو يحمل عبء لونه أينما حل.

السعودية والاستراتيجية النفطية

متدهور، إن الهجمات الثلاث تشير إلى أن المسلحين بدأوا بتعزيز مواقعهم من أجل تركيز نشاطهم على صادرات جنوب العراق وأنهم قد يخططوا إلى هجمات أخرى، معطياً الأسواق العالمية سبباً آخر كيما يكون شديد العصبية.

ومن المحتمل أن تعتري أولئك بدعوة الرياض إلى زيادة الحصص في لقائها المقبل في الثالث من يونيو في بيروت إلى المقدار الذي تستطيعه، في واقع الأمر، إن أولئك ستصانق على القرار السعودي من أجل الحفر عميقاً في قدرتها الاحتياطية.

وبحسب آخر المعلومات من وزارة الطاقة

الأمريكية، فإن هناك ثلاث دول فقط وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر التي لديها في الوقت الحالي قدرة إضافية على زيادة الإنتاج، فمن ٢.٦ إلى ٢.٦ مليون برميل يومياً كزيادة، فإن ٤٠٠ ألف منها يعود إلى السعودية. ومع ذلك، فإن زيادة الحصص سيساعد على مشروعية زيادة الحصص الانتاجية من قبل بقية أعضاء الكارتل، ومن غير المحتمل أنها ستواجه معارضة والتي ستكون على أية حال بدون جدوى.

وبالإضافة إلى المصادر القلق الاقتصادي لدى الرياض فهناك الضغط القوي من قبل الدول المستهلكة، وبالأخص الولايات المتحدة. فقد أعربت الرياض عن رغبتها في الاستجابة للمطالب الأمريكية بطرق أكثر جدية، من خلال شن حملات صارمة ضد المتشددين الدينيين والتي وضعت الحكومة والعائلة المالكة وبصورة مباشرة في مركز إهتمام الجهاديين. وبالمقارنة، فإن زيادة منتج النفط الخام يعتبر قراراً سهلاً.

إن السعوديين يتصرفون وفق مصالحهم القصوى بأكثر من طريقة، وبعبارة عن المخاوف حول الاقتصاد العالمي، فإن السعوديين الذين يولون إهتماماً كبيراً وعماماً حول السياسة النفطية، قد يصابون بالتوتر حول احتمال أن تصل مواردها النفطية إلى نقطة حرجية في المدى المتوسط بسبب المخاوف الأمنية المحلية. لقد كانت هجمات ينبع تطورا جديداً بالغ الخطورة بالنسبة للشركات الغربية، ونداءً مدوياً للرياض، وبالرغم من أنه ليس هناك هجرة واسعة للعمال الوافدين من السعودية، فإن الوضع كما يبدو واضحاً أشد خطورة. فإذا قررت الشركات الغربية تخفيض نشاطاتها، سواء بسبب مشاكلها مع طاقم التشغيل، أو المخاوف حول سلامة العمال وما يتعرضوا له، فإن الانتاج السعودي من النفط قد يتجمع. إن الرياض ستنتقل إلى تعزيز انتاجها وهكذا الحال بالنسبة لمداخيلها الضرورية، بأقصى سرعة ممكنة طالما أن القرصنة مازالت سائدة.

إلى إحداث إهتزاز عنيف في أسواق النفطية العالمية.

وهناك أيضاً سؤال عريض حول حجم الاضرار التي يمكن أن تصيب السعودية بسبب مغادرة العمال الغربيين الوافدين إلى المملكة والذين تقتضي الحاجة اليهم بقاءهم من أجل تسير الصناعة النفطية بصورة سهلة ويسيرة. وهذا القلق طويل المدى لا يجب أن يترك تأثيره على أسعار النفط بصورة كبيرة على المدى القصير، ولكنه يضيف بعداً آخر من القلق بالنسبة للأسواق العالمية وللسعوديين سواء بسواء.

وكما هو الحال بالنسبة للسعودية، فإن الوضع في العراق قد تدهور بدرجة كبيرة من زاوية الصناعة النفطية، فعلى الضد من السعودية، فإن الانقطاع الفعلي المحتمل في العراق يعتبر عالياً. وفي التاسع من مايو فجر بعض القذافييين أحد الانبوين المتوازيين الذين يضخان النفط الخام من جنوب البصرة إلى جزيرة الفاو من أجل تصديره عبر ميناء البصرة البحري. وبناء على مصدر رسمي من شركة نفط جنوب العراق، فإن القنبلة انفجرت تحت خط الانابيب، أي على بعد نحو ٣٠ ميلاً من جنوب البصرة، مسببة دماراً هائلاً في جزء منه والذي أدى إلى هبوط مؤقت لصادرات جنوب العراق (بنحو ٤٥٠ ألف برميل يومياً) أي إلى حوالي ١.٢ مليون برميل يومياً، وبحاجة المهندسون غالباً إلى ٤٨ ساعة على الأقل من أجل اصلاح أنابيب النفط.

إن المسلحين كما يبدو يحدّقون بأنظراهم على خط تصدير جنوب العراق، والذي يزوّج في الوقت الحالي بما يقرب من تسعين بالمئة من صادرات البلاد. وهذا الخط يعتبر حيوياً بالنسبة لصادرات العراق على الإطلاق. ومن حسن الطالع أن هذا الخط يعتبر قصيراً، بما يجعل تعزيز المراقبة سهلاً. إن هذه الأنابيب موجودة فوق الأرض، بما يجعلها سهلة السيطرة والاصلاح، ولكنها أيضاً تكون عرضة. بنفس القدر من السهولة. للهجوم.

إن تفجير خط الانابيب جاء فقط بعد إسبوعين حاول خلالها مسلحون من تعويق مراكز التصدير في كل من البصرة وخور العمايا في الخليج في هجمات إنتاجية بالقوارب، وفي حوادث منفصلة، فجر مسلحون قوارب محملة بالمتفجرات بالقرب من المصطحات هذه، وقد أدى إلى إغلاقها بصورة مؤقتة من أجل إصلاحها.

وحيث أن وضع الشيعة في العراق غير قابل للتنبؤ وأن مؤيدي مقتدى الصدر أصبحوا أكثر تأثيراً في البصرة منذ الثامن من أبريل، فإن الوضع الأمني الإجمالي في جنوب العراق يبدو أنه

بعد أن بدأت الطبول تفرع لشهور حول مخاطر إنهيار أسعار النفط، أحبطت السعودية هذه المخاطر بتمسكها بعقيدة تقول أن من الجوهري قيام منظمة أوبك برفع حصص إنتاجها من النفط. وقد شرعت الرياض بحسابية أسعار النفط وتأثيرها على الأحداث الجيوبوليتيكية في المملكة والعراق وهكذا هشاشة الأوضاع الجارية في المنطقة عموماً. وقد جاء الهجوم على الغربيين في ينبع كذئير خطر أيقظ السلطات السعودية ودفع بها للقلق على المداخيل بعيدة المدى والتي يجب أخذها بنظر الاعتبار.

إن أسعار النفط الخام قد هبطت من مستوى مرتفع لمدة ١٣ عاماً وذلك في العاشر من مايو بعد أن قال وزير النفط السعودي علي النعيمي بأن أوبك يجب عليها رفع مستوى الإنتاج للحلولة دون ارتفاع الأسعار، والذي قد يضر بالاققتصاد العالمي ويؤدي إلى إنخفاض الطلب على النفط. ويمثل هذا التصريح انقلاباً كبيراً بالنسبة للسعودية، حيث أنه خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ وبداية ٢٠٠٤ كان هناك تحذير حول احتمال سقوط سعر النفط في الربيع. وهذا لم يحدث، وأن قلق الرياض حول الدمار الاقتصادي الكامن حتى بالنسبة لزمين من ارتفاع أسعار النفط عبر ضغوطات تضخمية والتأثير اللاحق لمعدلات الفائدة العالمية يعتبر مشروعا.

وأكثر من ذلك، فإن القضايا الرئيسية التي تدفع لجهة رفع الأسعار من غير المحتمل تغييرها، وقد تدهور في المدى القريب، إنها بمعنى آخر ذات طبيعة نفسية وأمنية، أكثر من كونها متصلة حقيقة بمبادئ العرض والطلب، والتي تقوم بدفع حركة الارتفاع في أسعار النفط الخام. إن تدهور الأوضاع الداخلية في العراق والسعودية قد ساهمت في منح مكافأة أمنية جديدة لأسعار النفط، وفي كلتي الحالتين سيكون هناك خطر كبير في هذا الصدد.

في السعودية، حيث الهجمات ضد شركة النفط الغربية المتعاقدة معها في السعودية في ينبع في الثاني من مايو، تعتبر هجمات مباشرة كهذه على عمال نفط غربيين في المملكة، وهو أول توسع جغرافي للنشاط العسكري على ساحل البحر الأحمر، تنجيهاً مفزعاً للأسواق التي اضطرت لتسليط إهتمامها على الأحداث في السعودية. وهناك هجمات أخرى محتملة بصورة كبيرة. وبالرغم من أن هذه الهجمات لن تؤثر بالضرورة على البنية التحتية في قدرة السعودية على إنتاج وتصدير النفط بحسب الرغبة، فإن هذا الصراع المتصاعد بين الجهاديين والنخبة الحاكمة سيؤدي

كيف أكون وطنياً، والفوقية النجدية تملو كل شيء؟

العجاز محرابنا وبوصلتنا

اتفق معك في كل ما قلت ماعدا أنهم يمثلون لنا (نفس). ولكن يوجد من يعتبر الحجازي أنه كذلك. وأكثر من ذلك فهم يتهمون الحجازي بالكفر، وأنت تعرفون (الإسلام نجدى)!

لا اعتقد أن النجدي يشعر بالفوقية على الإطلاق، ولكن وجود الرياض كعاصمة في قلب نجد تجعل غير النجديين يشعرون بالدونية من تلقاء أنفسهم، فهم يشعرون بهذا الإحساس، أو لنقل لديهم حكم مسبق عن ذلك، ولكن من يجرب ويتعايش معهم، فسيجد عكس ذلك تماماً. إنها نظرة سطحية وحكم مسبق ترسخ في أذهان البعض!

تتحدث بواقعية قد تغضب البعض من المحسوبين على التيار اليميني.. لأن فتح هذا الحوار يمسهم من باب (اللي على راسه بطحا يحس علىها). بكل بساطة يا عزيزي أهل نجد ينظرون لغيرهم هذه النظرة لسببين الأول: هو التشتت الذهني والضباب الاجتماعي نتيجة أن حكام البلاد ينتسبون إلى نجد مما يدفعهم إلى السطحية والنظرة القشرية للغير، فيعتبرون أنهم (الطيب) لتعلقهم بأثواب السلاطين. أما السبب الثاني فهو أن علماء البلد الأفاضل (أقصد علماء الدرجة الأولى) ينتمون إلى نجد؛ لذا تجد أهل نجد بالذات يعتقدون في أنفسهم أنهم هم أهل (الدين الصحيح). أضف إلى هذا ترسيات الدعوة الوهابية. لذلك سادت بينهم مفاهيم عدة تشكل قضية فعلاً وتحتاج إلى فتح ملفات.

ضربك للمثل بين المدن المتجاورة يعتبر تنافساً في الخدمات والحصول على أكبر قدر ممكن منها. جميع هؤلاء المتنافسين من المدن النجدية يلتقون في رابط واحد وهو النظرة الفوقية التي ينظرون بها إلى أنفسهم. في أحد المجالس دار حديث حول اللوبي النجدي، أو بالأحرى اللوبي القصيمي، في الحرمين الشريفين فقيل: لماذا لا يوجد أئمة من أهل

هناك الكثير من الموضوعات الهامة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين. هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين إلى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية. لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً. مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للأراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا. وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلا مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوى:

<http://bb.tuwaa.com/showthread.php?s=&threadid=42795&highlight=%C7%E1%CD%CC%C7%D2>
<http://bb.tuwaa.com/showthread.php?s=&threadid=41148&highlight=%C7%E1%CD%CC%C7%D2>
<http://bb.tuwaa.com/showthread.php?s=&threadid=40268&highlight=%C7%E1%CD%CC%C7%D2>

أعتقد أنك بالغت كثيراً.. فكثير من السعوديين ليست لديهم النظرة الفوقية أو الدونية.. اما المحاكات الكلامية فهي هزل أكثر من جد بين أبناء المجتمع، ويوجد هذا حتى في أمريكا أو مصر أو أي بلد.. وقد تجد هذه المحاكات حتى بين أبناء مدينتين متجاورتين مثل بريده وعنيزة.. ولذلك فالمسألة ليست فوقية أو دونية ولكن الذي يلعب على أرضه يكسب، فوضع النجدي بالجنوب مثل وضع الجنوبي في نجد.

الكل يشتكي من هذه القضية. اقلب المعادلة ستجد النجدي عندما يكون في مجتمع يغلب عليه الحجازي أو الجنوبي فسيشعر بنفس الاحساس.. مثلاً سبق ان عملت في قطاع يغلب عليه احدى الفئتين فكان النجديون يتهمون هذه الفئة بأنها متعالية تهمل الشخص اذا كان نجدياً وتنظر اليه باحتقار.

كنجدي الأصل، أوضح بعض الأمور. نعم

يقولون: أهل نجد ويس والحجاز والجنوب والبقية خس! السؤال: ما هو سبب الفوقية التي يرى بها النجدي أو سكان المنطقة الوسطى أنفسهم وأنهم يرون أنفسهم اشرف من الحجازي أو سكان جنوب المملكة. فمثلاً في الجامعة نجد أنه من النادر أن نرى صداقه ما بين النجدي أو الجيزاني أو الجنوبي عموماً أو ما بين النجدي والحجازي، وكذلك فيما بين المدرسات. في المدارس او المدرسين او الموظفين الحكوميين أو الجيزة في المنزل.

الحقيقة أن الأغلب وليس الكل ينطبق عليهم هذا الوضع. فالنجدي وخاصة الشعبي التقليدي غير المثقف يمثل الأخوان: أما النجدي المثقف والمتعلم والمطلع فيمثل الشوام من ربيع عبدالعزيز. أما الحجازي والجنوبي فهم ينظر أهل نجد التقليديين كفار مشركون نجس، وبالنسبة للمتعلمين من النجود فهم يمثلون الخلاص من أهل نجد التقليديين.

الحجاز؟ فقال أحدهم: يارجل! هؤلاء يكفهم مسك المؤذن! وإذا أردت أن تسترسل بالعنصرية فهي كالنظام الهرمي.

هناك فرق بين الاعتداد بالنفس والتعالي على الآخرين.. فالاعتداد بالنفس موجود في كل شعوب العالم، فكل يرى أن قريته أو مدينته أو الجبهة التي جاء منها أنها الأفضل وليس بالضرورة أن يرى الآخرين أقل شأنًا. واهل نجد عمومًا يرون للحجاز فضله ولأهل الجنوب مكانتهم، وكما يقول المثل الشعبي: لا يحقر الرجال إلا أخسهم. وموضوع الاقليمية موضوع رد فعل أكثر منه طبع في الإنسان، فهو شيء موجود في داخل كل إنسان، يختفي ويظهر حسب الظروف التي يعيشها. فمثلاً، الشخص الذي هاجر من قرية صغيرة إلى جدة أو الرياض وعاش فيها يعتبر نفسه منها، وقد لا يتذكر قريته الصغيرة ولا يزورها، ولكن عندما يأتي من يسب قريته أو يتفاخر بالقرية التي قدم منها، تجده اتومانيكيا يستدعي اقليميته. بمعنى إذا كنت تتعامل مع شخص اقليمى، ذكرت اقليميتك.. ولكن إذا كان الذين حولك عقلاء نسيته. وفي رأيي أنه انفع لنا ولبلادنا أن ننيل مثل هذه الدعوات التي تفرق ولا تجمع فالكل على العين والرأس. أخيراً من حسنات الدراسة في الخارج أنها قربت بين السعوديين الذين تزاملوا في الدراسة بغض النظر عن المناطق.

كانت الشرقية جميلة وهادئة.. كان فيها التسامح وكان أبناءها يعيشون في وئام وانسجام على اختلافهم المذهبي، حتى عرف اهل نجد طريقهم إليها، فانقلب الحال. لقد حولوا المنطقة مرتعاً لمفاسدهم، حتى البحر سرقه تجارهم. والدليل: انظر الى اسفل جسر الملك فهد، وكورنيش الخبر فقد أصبح مكاناً يمارسون فيه همجيتهم التي تربوا عليها في نجد، حتى المرأة التي عاشت وتعيش في الشرقية محترمة لم تسلم منهم. اقول كل مصائبنا من قرن الشيطان.

لا تخلط بين النظرة الموضوعية والأحكام الشخصية المرضية التي تكنها والناتجة عن الفشل الذريع في المتافسة الشريفة معهم تجارياً.

دعوني أحدثكم عن الجانب الايجابي في اهل نجد.. التجدي شههم وكريم الأخلاق، وإذا صادقت

كان الأكثر وفاءً، ومن حظي برعاية عائلية سوية منهم تجده قمة في الأخلاق والأدب. نحن في مكة قد نشعر بغضب لاستيلائهم على المناصب الدينية، ولكننا نتفق على شيء واحد وهو (أدب) أغلبهم. والتجدي مجتهد وساع للتطور العلمي أو العملي. والتجدي البيروقراطي المتعلم - ديموقراطي، يستمع من الجميع، ولا يتعالي ولا يسي لأحد. التعميم خاطئ، ولا تخلو منطقة من الجوانب السلبية والإيجابية، ومن نماذج ثيرة وأخرى بحاجة إلى ضرب بالأحذية، فقط ليتنا ندفع بالإيجابي إلى الوجهة.

هذا موضوع سياسي بامتياز.. إن تغليب مصلحة اقليم على بقية الاقاليم هي في يد النظام السياسي. فإقليم نجد يحظى بأكبر حصة من ميزانية الامانات والبلديات، واهله يحظون بامتيازات هائلة من قبيل القروض التي لا تسدد والهبات والاعطيات والشرحات. الخ. قارن الرياض المدينة الحديثة بمدن عريقة في الحجاز والأحساء وجيزان لترى الفرق الصارخ! كما ان التهميش والإقصاء الذي مارسه النظام ضد التخب المثقفة ومن ضمنهم غلماء ورجال دين في بقية الاقاليم، ساهم في تكوين هذه النظرة تجاه التجديين، وهي موجهة في الاصل للنظام السياسي ولكنها وجدت تجسيدا أكثر اماناً لها في النظرة للتجدي عمومًا، وقد كنا في الحجاز نمارس عنصرية مقيتة ضد كل ما هو تجدي وكان التجدي يمثل كل ما هو بغض وهمجي. ان مجتمعنا يعاني من امراض اخرى غشابهة كالعنصرية والحد.. سياسي!

المشكلة الحقيقية ليست في نجد وأهلها بل بأهل منطقة معينة ومحددة تمارس العنصرية (المناطقية) على الجميع بما فيهم أهل نجد نفسها سواء شمالها كمناطق أجا وسلمى أو جنوبها كوادي بني حنيفة والخرج.

المسألة محكومة بوعي الفرد. في نجد نبلاء وأوباش مثلكم في الحجاز والجنوب والشرقية والشمال. التعميم نهج الجهلة. دعونا هنا نتسع بوطن واحد جميل كحبة رمل من صحراء نجد صاف، وكقطرة زمزم في الحجاز؛ وغال وعادل كدقيقة زيت في الشرقية؛ وهفهاف كنسمة ريح شمالية؛ وعيق بالفرج كما حرمة كبادي من الجنوب. وطن حر حنون ومتماك من الماء إلى الماء.

هناك نظرة هي أقرب للشعور بالأولوية والأحقية لأهل نجد، الأمر الذي نتج عنه هذا الاستئثار المقلق لمراكز القوى داخل المجتمع والدولة، وهو استئثار يسير بشكل منظم للأسف، ومدعوم بإرادة سياسية فيما يتضح. اختلف مع بعض الاخوة في تجنب نقاش مثل هذه المواضيع من باب وحدة الوطن وغيرها، فمثل هذه المواضيع مهم طرحها ومناقشتها ووضعها أمام المشروع الاصلاحى لما يعتقد أنه أحد أهم معضلات الوحدة الوطنية.

أرى بصراحة قد تغضب البعض أن الانفصال هو الحل الأمثل، ولندع كل واحد يمضي في حال سبيله. إن لا يبدو أن أحداً قادر على التعايش السلمي مع الآخر. هذا الكيان، كيان مصطنع، لا يربط أطرافه أي مصلحة حقيقية، أو تاريخ مشترك إلا من ١٠٠ سنة فقط. أسف إذا كان رأيي صريحاً زيادة عن الزوم.

الدولة السعودية قامت بيد ابناء المجتمع قاطبة، ولم يكن هناك اي تميز بين المناطق. اما حكاية التجدي والحجازي والجنوبي فمعظم اعضاء مجلس الوزراء منذ قيام المملكة هم من ابناء منطقة الحجاز. ومعظم القطاعات العسكرية بمختلف رتبها من ابناء منطقة الجنوب. اما التجارة فهي شطارة وعمل دووب: والسما لا تمطر ذهباً. اما من ضيع أوقاته بالتمرغ بالقبور والنياحة بالمرائد واعطاء خمس دخله للحوزات فهذا شأنه؟

الكل يشتكي من العنصرية فعلاً.. ولكن عندما مارسها أهل نجد من قبل، فنحن من أعطيناهم الشرعية بأن يمارسوا ذلك ضداً.

ياجماعة كلنا متخلفين: حجازنا ودماسنا؛ بريدتنا وعنبرتنا؛ حايلنا ورياضنا؛ نجراننا وتبركتنا؛ والجوف وييشه؛ وعرعر والأرطاوية؛ وخقيجنا وخميس شيطنا؛ والباحة وبغعاء؛ وجده والطاييف؛ هل نزل هؤلاء من السماء بقعة؟

الدولة ممثلة في أركانها السياسية لم ولن ترعى بل تحارب التفرقة وتسعى جاهدة بأن تزيلها بين المواطنين، ومن يعارض هذا الشكل من هذه المواضيع لم يعارض الحكومة، لأنها

ليست راعية لهذه العنصرية بل تحاربها. ولكن هل معارضة الموضوع لكون بعض المواطنين يرون بعضهم بالفوقية والعنصرية تكون معارضة للدولة؟

عنصريتك تجاه اهل نجد ومن حل بنجد تنطلق من كون الحكام من هذه المنطقة. فلو كان الحكام من الحجاز لوصفت اهل الحجاز بالفوقية. كونك معارضاً للدولة أو طالب سلطة فهذا افضل لدي من ممارسة العنصرية. فأنت تطلب سلطة فهو افضل ولكن عليك أن تظهر انيائك ومخالك.

كيف أكون وطنياً؟ الوطن هو عبارة عن الأرض التي نستوطن فيها، وهو لا يحده حدود طالما مصلحتي الاقتصادية تعدني إليه. فأنا الفقير حجازي، وهذا الوطن الحجازي كان له حدود جغرافية وحكومة وتاريخ وثقافة. الخ. والآن أصبح هذا الوطن ضمن وطن أكبر هيمن عليه جزء لا يعد شيئاً في أيام التاريخ، اتخذ له اسم المملكة العربية السعودية.

عندما أصدم بحقيقة تهمة وطني الكبير لوطني الصغير الذي هو منارة المسلمين في العالم وقبلتهم سياسياً وثقافياً وجغرافياً ودينياً. الخ. عندها أسأل نفسي: لماذا ألم يكن لنا تاريخ وحدود وثقافة واقتصاد؟ لماذا يفرض علي وطني الكبير المقارنة بينه وبين وطني الصغير؟ لماذا فرقوا الكبير بين مواطنيه الذين لهم وطن صغير: فروقات في التعليم والدين والاقتصاد والتعمير والإنشاء للمدن.. الخ؟ لماذا لا أحس أنني وطني وأرغم على أن أحس بوجود استرداد تاريخي القريب لوطني الصغير؟

هل هذا لأنني أرى ما هم عليه أولاد المؤسس الجديد للوطن الكبير من تعيم يفوق كل تصور؟ هل هذا لأنني أشاهد التمييز العرقي الإقليمي بين أبناء الوطن الكبير؟ هل لأنني أرى الفكر منتشراً في بلدي الصغير، وبلدي الكبير من أغني بلاد الأرض؟ هل لأنني أعيش البطالة في كل بيت وهم (هناك) في رغد من العيش؟ هل لأنني أرى العالم يتقدم ونحن سازلنا في كهف الطاعة العمياء باسم الدين والسيف؟

ماذا قدم لي الوطن الكبير؟ هل قدم التعليم بمختلف مراحله؟ هل قدم العلاج والدواء في مستشفيات تلقي بحجم الوطن الكبير؟ هل ضمن لي حقوقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية وغيرها؟ هل جعلني الوطن الكبير أحس بقيمتي كمواطن له الحق دون من ولا ذلة؟ هل جعلني الوطن الكبير أحس بحقيقة ما قام عليه من الدين (الحرية العدالة المساواة)؟ هل جعلني الوطن أطوف الشوارع وأنا أنتشق

عيق الأزهار بدلاً من البيارات؟ هل الوطن الكبير حررتني من التبعية المفروضة على العبيد لأسادها، وقد كنت حراً؟ هل الوطن الكبير كذبة كبيرة، لسلب الأموال وتوسيع الفجوات؟ هل الوطن الكبير يعني أم هو معول هدم للأوطان الصغيرة المكونة له؟ هل جعلني الوطن الكبير أشعر بعدم استغلاله لسذاجتي التي رباني عليها في المدارس والجامعات والسجون والمعتقلات؟

كتبت في خانة (البلد): الحجاز الهاشمي! هل معنى ذلك أنك خارج على الدولة السعودية؟ أريد اجابة محددة نعم ام لا؟

موضوع مهم.. أين مدعو الوطنية؟

الرجل يحلم بعودة حكم الأشراف المتخلف! والحمد لله الذي سلط عليهم من يزيلهم من وجه الحكم!

بدون تعصب.. وحماس مناطقي! هل تقسم بالسه العظيم أن وطنك السعودي لم يقدم للأجيال التي عاشت في الوطن الموحد (المملكة العربية السعودية) ما لم تحسه ولا تحلم به الأجيال السابقة للتوحيد في كل المناطق؟ وهل تقسم أن المواطن السعودي الحجازي لا يعيش ازمني فترات تاريخه منذ ألف عام.. في هذا الوطن؟ وهل تقسم أن الحالة العلمية والصحية والاقتصادية للحجاز لم تصل إلى معدلات لا يصح مقارنتها بحالها الأول؟ وهل تقسم أن هناك بلداً عربياً شامياً أو مصرياً أو شمال إفريقيّاً أو يمشي الخ. يمتلك ربع الحقوق الأساسية التي يمتلكها السعودي الحجازي أو غيره؟ وهل تقسم أن كلامك هنا.. لا تشويه عصبية مناطقية وعنصرية؟

لو كان الحجاز كما كان لأصبح اليوم أفضل مما نحن عليه بملهيون مرة، وقس الحالة السياسية والثقافية وكفى بهما ميزاناً للتقدم. والتقدم عندي ليس بالمال كما حال البقرة التي سجن صاحبها. إن كنت ليبيا تعلم ما نرمي إليه. أما عن الحقوق فأذكر لي الربع؟ ثم العصبية لمن وعنصرية لمن؟ أين تعيش أنت؟ نحن أهل الحجاز لا نعرف ما تعيشون أنتم فيه.

كلامك منطقي، ويمكنك تعميمه على سائر الوطن، وليس الحجاز فقط من يعيش هذه الحالة.

الحجاز محرابنا وبوصلتنا!

جاء الملك عبدالعزيز رحمه الله ومعه مشروعه العظيم. كانت كثير من مناطق المملكة شبه ميتة فأحيائها وطورها. لكن الحجاز محرابنا وبوصلتنا. كان أكثر تقدماً ربما من مشروعه الملك عبدالعزيز رحمه الله. يجب أن يكون الحجاز كابينة القيادة في الدين وفي غيره كالمعمل السياسي. يفترض أن هيئة كبار العلماء من الحجازيين أو على الأقل النسبة الأكبر فهم أهل الدين.. وهم عائلة محمد.. وهم أحفاد الصحابة. وهم نقطة الوصل مع كل العالم الاسلامي من قديم الزمان بسبب الحج والعمرة. يجب أن تنقل السلطة الدينية للحجازيين وألا تبقى بيد الوهابيين.

كل ما أعرفه وأنا قابع في حائل: أن الحجاز كان طوال التاريخ الاسلامي منارة للفكر.. وخاصة الفكر الديني. وثاناً أنه منارة للفكر الديني الحر.. بكل مذاهبه وفرقه وأنه يخص جميع المسلمين ولا يخص طائفة دون أخرى. وثالثاً أن الحجاز منذ عقود أصبح حكراً على الوهابيين، فأبعد علماءهم وهُش وأصبح تابعاً بعد أن كان رائداً. حين كان الحجازيون يصرون صفحاتهم ويناقشون أموراً لا نستطيع الآن مناقشتها، كانت كثير من مناطق المملكة تغط في غيبوبة؛ ولذلك يجب أن يصبح الحجاز كابينة القيادة، وهل هناك من هو أولى من الحجاز بالقيادة؟ وجهة نظر متحيزة بمحبة شديدة للحجازيين لا تقل عن هدير البحر الأحمر.

المشكلة أن الوهابيين يختصرون المملكة العربية السعودية في مثل: الشيخ حمود الشيعبي، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن باز رحمهم الله، وكذلك الشيخ اللحودان وابن سبيل وآل الشيخ. إذا أراد شخص أجني فرض لهذه البلاد سوء.. فهو يستطيع أن يتقمص شخصية وهابى ويدافع عن الوهابية بشكل أعشى.. فيحقق غرضه.

الحجاز.. هي محرابنا الديني بمكة والمدينة شرفهما الله.. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن تكون القيادة السياسية هناك. منذ انتهاء عهد الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه لم يصبح الحجاز القبلة السياسية. علي بن أبي طالب رضي الله عنه نقل القيادة السياسية من الحجاز إلى العراق. الامويون نقلوها إلى الشام. العباسيون اعادوها للعراق. العثمانيون نقلوها

الى استنباول.. وهكذا القيادة السياسية السعودية لم تكن بدعا في ذلك. وإذا لم تكن لهم الإرادة ان يحددوا مكان القيادة السياسية.. فماذا بقي لهم من نفوذهم السياسي وحكمهم للبلاد.

الدين والوطن امور تتعلق بكرامة الانسان.. بغض النظر عن طريقة فهمه للدين أو الوطنية.. ولذلك أنا أعتبر الوهابية أخطر علينا من النازية على اليهود. وأخطر من الصهيونية على الفلسطينيين.. بل أخطر من الصهيونية على اليهود الذين يحاربون ويقاومون الصهيونية. ما يهم الوهابي هو أن يجعل خصمه بقعة من الدماء.. وهذا تاريخكم الأسود اللعين.. أنتم من قتل شيباننا في حائل وفي مدن أخرى.. ويقرتم بطون جدانتنا.. وفعلتم بنا الأفاعيل.. هل تريد أن أفتح موضوعا بعنوان: ما فعله الوهابيون بأجدادنا، وأن نطلب من الأعضاء أن يذكروا ما رواه لهم الشيبان من ذلك؟ سستم مصائب ما يفعله الشيبان من الجنون بالفلسطينيين وكأنها لا تعدو تسبيحا بالمقارنة به.

تقول: الحجاز مصدر الاشعاع الديني لنا ويجب أن يبقى أيضا مصدر التفسير لديتنا. كل ما في الامر أنكم حاولتم أن تقتلوا الحجاز.. أنتم الوهابيون.. وما علينا إلا أن نسمع شهادة الحجازيين.. أنا واثق أن شيوخنا خاصة في الحجاز.. وعتره محمد سيعيدون الامور الى نصابها.. أحب أن أسأل: لماذا جعل الشيطان نفسه على هيئة رجل من نجد، كما في الرواية التاريخية المعروفة؟ هل كان ذلك صدفة ام ماذا؟

قولك أن الحجاز يجب ان يبقى مصدر التفسير لديتنا.. فهذا ليس حتميا، التفسير للدين قد يأتي من اي مكان بالعالم وليس حكرًا بمكان واحد. اتى من العراق ومن الشام ومن مصر ومن بخارى ومن سمرقند ومن اليمن.. كما اتى من الحجاز. اما (عتره محمد) فكلمة حق اريد بها باطل، وهي مصطلح شيعي شهير.. رغبوه كقميص عثمان ليجربوا به شقهم لصف الامة الاسلامية وخروجهم عنها.

ليتك تحدث من تعني بمصطلح (الحجازيين).. اريد تعريفا دقيقا للكلمة.. اقصد من هو الشخص الذي يمكن ان نقول عنه هذا (حجازي) بحسب قاموسك؟

هل تريد أن تنقل السلطة الدينية من النجديين إلى الحجازيين؟ هل تظن أن المشكلة في أصحاب السلطة أم في السلطة نفسها. متى ما امتلك تيار ما السلطة والقوة ولم يوجد من يحاسبه ستتحول السلطة إلى تسلط، ولك في التاريخ عبرة. المشكلة ليست في السلفية أو في أرض نجد فهو لا يخلقوا من طين كما لم يخلق سكان الحجاز من نار. لا تقل لي أن طبيعة أهل الحجاز تميل إلى التسامح وأن طبيعة أهل نجد تميل إلى الانغلاق بحكم طبيعتها الصحراوية، لأنني سأسلك عن طبيعة اسطانبول العثمانية وأثرها على تسامح الأتراك مع العرب والأرمن. المشكلة يا سيدي هي في إعطاء جهة ما وكالة عامة لشؤون الله على هذه الأرض (سواء) كانوا نجديين، حجازيين، حساويين أو حتى من المريخ). ما نبحث عنه هو حقنا في محاسبة السلطة لا نقلها من مكان لأخر. أما من رفع قميص عثمان فهو معاوية وليس الشيعة.

هل تعتقد ان النموذج الاسلامي الحجازي سوف يكون طرحه وتعامله مع الآخرين افضل حالا من النموذج النجدي؟ إذا كان الحال كذلك، كيف تم تهيمش علماء منطقة باكملها مع مالها من تاريخ عظيم على مستوى العالم الاسلامي؟ وهل تعرض علماء الحجاز للإضطهاد كما تعرض علماء الشيعة؟

يكفي عنصرية. الحجازيون لهم سبق من عشرات السنين في العلم والتعلم بسبب وجود مكة والمدينة وعلماء العالم هناك. لكن اليوم، ويوجد الجامعات والأعلام والكتب والانترنت، لا استغرب ان تلد لنا جيران او سكاكا او عقلة الصقور او شرورة عالما فذا المعيا. كلهم أبناء الوطن وتفتخر بهم. من الشمال كانوا ام من الجنوب. من نفس القبيلة أو من نفس الفخذ. من عائلة معروفة، امن من (اليدون). كلهم أبناء هذا الوطن. شيعه كانوا ام سنة. سردا كانوا ام بهيسا، بسحنات اسبوية ام سحنات غربية، ماداموا يحملون ذلك الجواز الاخضر.

اعتقد بان رجال الحجاز لايزالون في مصاف العلماء ورجال الدين. ويكفي الشناقطة الذين استوطنوا الحجاز واحبهم الناس وسمعوا منهم واستفاد منهم خلق كثير.

المشكلة ان معظم من يتحدث بإسم الدين لا

يعترف بالأوطان ولا يملك الشعور بالوطنية.

هناك قاعدة إقتصادية تقول العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة. لقد انتشرت الوهابية في الحجاز كما انتشرت في الجنوب والشمال والشرق إلا من أقليات تناقصت مع الأيام وتحت زخم الموجة الهائلة المدعومة بالمال والإعلام والتعليم والسيطرة على كل شيء! لقد أصبحت المناير والتعليم والمناصب كلها بيد الوهابية، وغُلّ علماء المنطقة بالتقادم والإقصاء وأنهموا بالصوفية؛ وعلى أرض الواقع لم يعد هناك إلامهم، وإن كانت الحكومة أحيت في بقاياهم المتدثرة شيء من الأمل لأغراض سياسية بحثة ولكنني لا أظن ان هذا سيصل إلى حد إعادة القيادة الدينية للحجاز وأهل، اللهم إلا إذا حصلت مواجهة كبيرة دسوية بين الحكومة والوهابية في حال قررت الحكومة البدء بإصلاحات فعلية قد تقلل كثرة من مكائهم وتضر بمصلحهم.

المشكلة أيضاً أن الكثير من الناس وفي عهد الملك خالد وفهد قد أصبحوا منطقتي الرؤوس. أقصد أهل الحجاز وبغورهم داخل الوطن. ولم يواجه أهل القصيم اي صعوبات في السيطرة على الحرم والفكر بينما حاول الوهابيون أقصد أهل القصيم التأثير على أهل مصر ولم يفلحوا. وحاولوا التأثير على الإماراتيين والبحرينيين ولم يفلحوا، حتى في شمال أفريقيا لم يفلحوا إلا مع عدد قليل من الجزائريين. أقول ان اللوم يقع على أهل الحجاز لأنهم لم يعترضوا على تشريع (نجدي) ولم يقفوا ضد تحريم (قصيمي). وطالما هم هكذا فلهم ما أتاهم. الفرق الوحيد بين الحجاز ونجد اليوم هو ان الهيئة لم تعد ذات نفوذ قوي في الحجاز وخصوصاً في الأماكن العامة وهذا يحسب للمواطنين.

موضوعي هذا أبعد مايكون عن العنصرية أو التعصب. فقط أردت أن أذكر بأن الحجاز محرابنا.. محراب الوطن. وأنه بوصلتنا. ليس لأنه متعلم فقط أو لأنه بوابتنا على العالم.. بل لأن أهله يملكون خصائص وخصال نموذجية لا يملكها الانسان بالتعلم وإنما بالتجربة من خلال المخالطة الطويلة والمباشرة الدائمة للمختلطين. البهنة الحجازية جعلت الشخص الحجازي مفتاحاً دائماً ومفتاحاً للآخر.

حول مسائل التشريعات القصصية والنجدية

فهي في الغالب تشريعات تتصل بمباشرة بالسلوك والحركة والجلوس والسقوط وخصوصاً للنساء مثل غطاء الوجه حتى أثناء الطواف والسعي وخلط الأمور مثل الخلوة وتفسير الاختلاط بنفس تفسير الخلوة. وبشكل عام التشكيك بشرف المرأة حتى ولو لم يبدر منها أي شيء. وهذا من باب سد الذرائع ودرء الفتنة!

القصد أن أهل نجد والقصيم بالذات لديهم الكثير من المحاذير فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية، لكنهم وجدوا لها روافد في أحاديث ملتوية وربما غير صحيحة أو تفسيرات لأيات أخرجهما عن نطاقها. ثم فرضوا كل هذا على كل المواطنين بمن فيهم الحجازيين. وهناك منع إحياء ذكرى مولد الرسول (ص) والغاء الاحتفالات الأسرية بذكرى ميلاد أطفالها والكثير الكثير.

أما مقولة: وهابي حجازي؟ فهذا الحجازي الذي أصبح وهابياً ستجده سقيهاً أو مختلاً عقلياً. ويوجد البعض لكنهم أقلية خلافاً لأهل الجنوب الذين توهبوا بطريقة أقل ما يقال عنها أنها (مأبها ملح) أي (على دباشة وثواره). حسنتهم بالوحيدة أقصد أهل الجنوب أنهم متمسكين بالعقال حتى وهم مطاوعة!

ارنى كيف تستطيع أن تحكم نجد واعطيك جائزة نوبل فوراً! نجد هذه اعيت الجميع. الرسول نفسه قال يخرج منها قرن الشيطان، وانت تريد حكمها من الحجاز؟!

الفيدرالية هي الطريق الصحيح يا صديقي! دعهم يلتهنون في حكم أنفسهم ويفكونا من مشاكلهم المعقدة، بحيث يحكم كل قسم من المملكة نفسه في فيدرالية مثل فيدرالية امريكا او كندا، واقسم اننا سنتخلص من تصدير الارهاب للابيد. ان الفيدرالية ستقسمهم الى ٧٣ فرقة وسيقتاتلون الى ماشاء الله الى يوم البعث لمعرفة من هي الفرقة الناجية التي يحق لها ان تحكم نجد!

ما ذكره أخي قبلي يقول به استاذنا الدكتور تركي الحمد، حسب نقولات سعية عن أئمة بهم! والفكرة سببها أن هناك عجزاً عن تحويل المذهب السلفي الى مذهب معتدل يتماشى مع حاجات الدولة والمواطنين، أي عجز السلفية عن التجديد. لذا قال البعض أن الحل هو في أن يعيش المواطنون في مناطقهم حسب تقاليدهم وروايم، بعيداً عن عصر السلفية.

والدولة تترك هذا، فقد كانت فيما مضى لا ترسل المشايخ الى الخارج وإنما ترسل أولئك الذين جاؤوا الى السعودية من مصر وسوريا ليقننوا باعمال التنوعية والإرشاد والولاء

السياسي للنظام ومحاربة الشيوعية!

وإنك إن الدولة أرسلت مشايخ سلفيين الى جمهوريات اسيا الوسطى المستقلة حديثاً عن الإتحاد السوفيتي للدعوة السلفية، فانخرط بعضهم في اعمال عنف وتحالف مع حركات محلية دينية معارضة، فسارعت الدولة الى استدالهم بشخصيات حجازية عليهم مسحة دينية، ولكن لاتزال صورة الاسلام السلفي السعودي سيئة في تلك البقاع، على الأقل رسمياً.

الحكومة السعودية نقلت الثقل الديني من الحجاز الى نجد كما هو الثقل السياسي، والسبب هو التصديق على رجال الدين الحجازيين، وهي لا تريد اليوم أن تعطيههم فرصة للتهوؤ، ولا يقبل السلفيون بذلك، واعادة انعاش الدور الديني للحجاز للصيق باماكنه المقدسة يحتاج الى زمن، وله تبعات مهمة على وجهة الدولة والمروسة الدينية السلفية.

هذا الاقتراح عملي ولكن تطبيقه يحتاج الى ثلاثة عقود!

ملاحظات الأغ الشمري حول السلطة الدينية في الحجاز واعطاء الحجازيين دوراً سياسياً أكبر، صحيحة ومؤلمة. هناك مشكلة نريد أن نناقشها بانفتاح ولكننا نتطلب قسطاً كبيراً من ضبط الأعصاب وتركيز الأفكار. نحن مشحونون للأسف بالطائفية والمناطقية والنقاش في موضوع جذري كهذا يصعب على الكثيرين تحمله خاصة اذا وضع اصبعه وسمى الأمور باسمائها.

وحول انتقال الثقل السياسي من الحجاز الى العراق في عهد الإمام علي صحيح. لكن لا يغوتنا امر مهم يصعب تطبيقه في الحالة السعودية. فالإمام علي نقل السلطة وبرر ذلك بأن هناك في العراق المال والرجال. في حين تم نقل السلطة السياسية الى نجد حيث لا يوجد المال ولا الرجال من حيث الكثافة ولا الأهمية. وبكفي أن نعرف اليوم أن السفارات لم تنقل الى الرياض لأسباب تعلمونها إلا في منتصف الثمانينات خوفاً من السلفيين. لوبقي الحكم في الحجاز، أقصد مركزه، لاستطاعت الدولة أن تبني جسوراً مع مختلف المناطق باتزان أكثر، ولتحررت من سيطرة المذهب الرسمي، ولما وصلت الى هذا القاع اليوم.

الحل الوحيد في علمانية السياسة والثقافة ومعها بالطبع ديمقراطية وتداول سلطة والتي تبدو مجرد امتداد لأحلام بعيدة النال. هذا الحل يحقق انتقاء الحاجة إلى (رجال دين) سوى لوظيفة محدودة وضمن بيئة محدودة. طبعاً أول خطوة عملية الآن هي إزالة الاحتكار المذهبي

ضمن تعددية مذهبية، وتحقيق نوع من الاستقلالية، أي تحرر مناطق في الثقافة والإعلام (إذاعة وتلفاز وصحافة في كل مدينة تناقش مشاكلها الحقيقية بدلاً من التصفيق لإنجازات لفظية في مكان ما بعيد). ونحتاج قبل ذلك كله إلى إنسان تطور وعيه ليفهم ما يريد أصلاً.

يظهر أن الفكرة النبيلة في البداية خرجت عن مسارها إلى التعصب والمناطقية، وفي ظني أن المسألة أكبر من ذلك، فيجب أن نسلّم من البداية بأنه لا أفضلية أو امتياز لمنطقة أو جماعة لذاتهم، كما لا في الأمر هو أن الحجاز له تجربة عريقة في التعددية الاثنية والمذهبية والطائفية، ففي الحرم المكي الشريف كان إلى عهد الملك سعود مقامات للمذاهب الأربعة الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي، وكان هناك مفتي الحنابلة من نجد هو ابن حميد صاحب كتاب السحب الوابسة في طبقات الخبالة (ولا علاقة له برئيس مجلس الشورى الحالي) وقابله الملك عبدالعزيز بعد دخوله الحجاز، وعاب عليه اللبس الحجازي وهو نجدي. وفي الحجاز تعايش الشيعي والصوفي والبهرة وغيرهم، وكانت لهم حلقات في الحرمين الشريفين، ومن يرتاد المكتبات حول الحرمين الشريفين إلى عهد قريب وقبل الهجمة الاصولية الاخيرة يجد كتب العقيدة والفقه وغيرها لجميع المذاهب.

الإنسان السعودي نشأ على الأنتاكية في كل شيء حتى التعليم أصبحنا ندفع مقابل لإتحاقنا به راتباً شهرياً. منتهى الخطأ في الاستحواذ الديني من قبل مذهب وفرضه رؤية مذهب على مذاهب أخرى، والذي هو مجرد نتيجة للشعور الضعيف بالمسؤولية. من يتبع مذهب ابن حنبل - وجلهم من المنطقة الوسطى، وبالتحديد خريجي جامعة الأمّ، ومن سبقهم من أتباع محمد بن عبد الوهاب - يستشعرون نوعاً من التسلط والقوة والهيبة من مبادئ إمتلاك الحقيقة دون غيره بل وتختلج هؤلاء الغير. قد يكون السابقون أصحاب نوايا محدودة ونابذة من الحرص والأخلاص، لكننا الآن تعاني من مجموعة من الناس ربطت أهدافها السياسية في تشريعاتها الدينية بغية الوصول إلى السلطة كهدف إستراتيجي يسعون إليه.

أنفق مع أحد الزملاء الذي أشار إلى لجوء هؤلاء أحياناً إلى إبتعاث رجال أعره من مناطق الحجاز بغية الوصول إلى إقناع الطوائف والأمم الخارجية، وهذا دليل قاطع على وجود المروءة عندما لا يختلط الأمر بالسياسة والعكس صحيح هنا.

السعودية دولة لخمس ممالك والحكم فيها لم يعد يتلاءم مع العصر



د. مضاوي الرشيد

د. مضاوي الرشيد الكاتبة والناشطة السعودية المقيمة في لندن، تعمل أستاذة محاضرة في التاريخ وعلم الاجتماع في كنغز كوليج. والى جانب نشاطها الأكاديمي والسياسي والبحثي تتحدث د. الرشيد من خلال مجموعة قيمة من الكتب والدراسات والمقالات، لها مؤلفات قيمة وهي على التوالي: السياسة في واحة عريية (١٩٩١)، الجالية الأشورية العراقية في لندن (١٩٩٨)، تاريخ السعودية بين القديم والحديث (٢٠٠٢) ومقولات مضادة: السياسة، التاريخ والمجتمع في السعودية واليمن (٢٠٠٤)، وهي تعكف حالياً على وضع اللمسات النهائية على أحدث مؤلفاتها: العولمة والخليج العربي.

لعب دور قيادي ينافسها على السلطة. وليس المهم هذا التيار أو ذاك أو هذه الشخصية أو تلك وإنما العمل على أن لا تغزو الساحة السعودية أي قطب يستقطب الشعب ويفرض نفسه كبديل لما هو قائم اليوم. ثالثاً: من أخطر النتائج التي أسفر عنها تجاهل الحكم لشرعية مطالب الإصلاح هو انتشار ظاهرة العنف السياسي الذي لا يمكن القول أنه جديد. ولكن تبلوره بالشكل الذي يبدو عليه الآن إنما يعكس فقدان الأمل بالتغيير وعدم تقبل مبدأ ترميم البيت. واعتقد أن العنف الحالي يعكس ظاهرة القناعة بأن الترميم ليس الخيار المتوقع وأنه لن يحل المشكلة.

من هو هذا التيار العنفي وماذا يريد؟

تيار العنف هو التيار الذي يؤمن بأن الحل الوحيد هو هدم البيت وإعادة صياغته. لذلك فإن مواقف الحكم من الإصلاحيين وسجنه لهم إنما تصب في خانة التيار الجهادي وتزيد من مصداقيته. يجب على كل النخب أن تنتقل إلى مرحلة مخاطبة الشعب مباشرة حتى يصبح مشروع الإصلاح مشروعاً شعبياً وليس نخبياً. أعني تحويل مشروع الإصلاح إلى مشروع شعبي يستقطب الحضري والبدوي والقبلي وغير القبلي المتعلم ومن كان علمه محدوداً. النخب تلعب دوراً مهماً ولكن لا تستطيع الحراك دون تعبئة شعبية وقاعدة عريضة تحميها من الاعتقال.

لكن، من أين يمكن أن يبدأ مشروع الإصلاح؟

بعد عام من النقاش والحوار بين المثقفين السعوديين في الداخل والخارج، ما هي النتائج المتوقعة؟

عام ٢٠٠٣ عام البيانات والعرائض الموقعة من الشعب والموجهة لرموز الحكم. وقد أثبتت هذه العرائض وجود حراك شعبي يمثل تطلعات النخب الشعبية في المجتمع السعودي من أسلوب التهميش السياسي الذي تمارسه العائلة الحاكمة ومن استمرار استفرادها بالسلطة. وقد تبلورت حول هذه العرائض تيارات مختلفة منها الليبرالي والإسلامي الوسطي المعتدل وكلاهما لا يرفض الدولة الحالية ولا يعتقد بقدرتها على اصلاح نفسها قبل فوات الأوان. هذه التيارات على أنها تيارات معارضة لكنها في الوقت نفسه تحاور السلطة وتحاول الدخول في شراكة معها من مبدأ توسيع المشاركة الشعبية.

النتائج التي أسفرت عنها هذه التحركات تتمثل في جملة معطيات. أولاً: قد تم سجن دعاة الإصلاح. وعلى الرغم من الإفراج عن بعضهم إلا أن الدولة أبقّت عبد الله الحامد ومثروك الفالح وعلي الدميني خلف القضبان. وقد انضم إلى هذه النخب السجينة الشيخ سعيد بن زهير المعروف بتوجهه الإسلامي. هذا بالإضافة إلى سجناء الأمان من العلماء الذين أعلنوا توبيخهم على شاشات التلفزيون لكنهم ما زالوا يقبعون خلف القضبان.

ثانياً: يسعى الحكم من سجن بعض رموز الإصلاح إلى تطبيق سياسة معروفة هدفها إبعاد أي شخصية قد تتمكن في المستقبل من

مشروع الإصلاح لا يبدأ من فوق. لأن الحريات الموهوبة من أعلى الهرم تتلاشى بنفس السرعة التي تعطي بها وتسلب من الشعب عندما تتغير الظروف. الإصلاح يبدأ من ذوي القدرة القيادية كالتناشطين السياسيين والمثقفين وأصحاب الفكر الذين يستطيعون أن يترجموا أفكارهم وأن يوصلوه إلى شرائح عريضة من الشعب. لا يمكن الإصلاح دون تغيير جذري لهذه الدولة التي لم تعد تتلاءم مع العصر ومع تطلعات الشعب. فالدولة ليست حقيقة دينية مقدسة كما أنها من صنع الرجال فهي أيضاً يمكن أن تنهار تحت أقدام رجال من نوع آخر. لذلك عندي قناعة بأن هذه الدولة أو بالإصلاح الدويلات الخمس التي تحكم السعودية اليوم قد اهترأت لدرجة أنه يصعب إصلاحها فهذا الطامع الحاكم يحكم اليوم معتمداً على آلية عسكرية وليس على سلطة تجتمع حولها جميع فئات الشعب.

الأمر نايف وزير الداخلية رفض الطلعية الدستورية وأشار إلى إمكانية تزوير أي انتخابات يمكن أن تفرض على المملكة، ما تعليقك على ذلك؟

وزير الداخلية أراد بتصريحه هذا أن يؤكد

تضامناً هذه الدويلات الخمس واتحادها في مواجهة أي مشروع يقلص سلطتها ويفتح الباب للمشاركة الشعبية ولو كانت ضيقة الحيز كمشروع الملكية الدستورية. الرفض أوضح دون أي شك عدم رغبة الحكم في أي اصلاح حقيقي ورفضها أيضاً لانتخابات مجلس الشورى على الرغم من الاعلان عن ان الانتخابات المحلية ستجري في شهر تشرين الاول (اكتوبر) المقبل. سمحت الدولة بالمطالبة بهذا النوع من الاصلاح والتقت رموزه اول الامر من اجل ان تظهر بمظهر المصلح لكنها اي الدولة استغلّت هذا التبار لضرب التيارات الاخرى وخاصة الاسلامية الراضية لمبدأ الملكية الدستورية. لكن المهمة انتهت الان وبقي بعض دعاة الاصلاح في السجن. تتفق الدويلات الخمس الحاكمة على مبدأ التمسك بالسلطة المطلقة ريثما تحل أزمة الخلافة بينهما. ولكن طالما ان الحكم قد دخل عصر الدويلات والتي تطمح الى الاستيلاء على والتغرد بالحكم فلن نرى أي تغيير في المنهج القائم على الإثم والعُدوان.

هل انتهى دور المؤسسة الدينية في الحكم؟ المؤسسة الدينية فقدت هيمنتها بشكل رسمي بموت الشيخ عبد العزيز بن باز عام ١٩٩٩ رغم ان سلطتها كانت قد تأكلت منذ حرب الخليج الثانية والتي فضحت بشكل علني موقف هذه المؤسسة كمؤسسة تابعة للحكم معدومة الاستقلالية. واليوم المؤسسة الدينية الرسمية هي مجرد آلية مرتبطة بالسلطة لا تحتكر العلم الديني ولا الافتاء ولا تتمتع بالاحترام واليوم ونحن في عصر العولمة لا اعتقد ان بمقدور اي مؤسسة دينية ان تعتبر نفسها المؤسسة الوحيدة ذات المصداقية الخاصة لا يوجد في الإسلام مؤسسة دينية ولا مفتي عام وإنما توجد تعددية قضت عليها الدولة الحديثة. وأنا اعتقد ان العولمة وتزايد مجالات المعلوماتية وانتشار الثقافة والتعليم قد ادت الى الرجوع الى هذه الحقيقة التاريخية المرتبطة بتطور الاسلام الحضاري والذي قضت عليه الدولة الحديثة.

للمرأة في السعودية مكانة غير موجودة، لماذا الإصرار على حرمان المرأة من حقوقها بل ومصادرة وجودها، هل يمكن القبول بتستّر الحكم بالدين؟

وضع المرأة موضوع حساس جدا في بلد مثل السعودية. الدولة تستعمل المرأة كسلاح لكسب الشرعية. فهي تقلص المجالات المفتوحة أمام المرأة لتظهر نفسها بمظهر التقوى والعفة على تكسب رضا فئات معينة من الشعب. ولكن عندما تريد ان تكسب رضا الولايات المتحدة فانها تبرز حرصها على موضوع المرأة

وتعليمها وعملها حتى تظهر بمظهر التطور والتقدم. ولكنها في نهاية المطاف تستغل المرأة وتحاول دوما ان تضعها تحت الوصاية. المرأة ومشكلتها في السعودية سلاح تستعمله الدولة ضد خصومها من كافة التيارات.

هل للتحالف والحوار الوطني قيمة حقيقية محدية في دولة مثل المملكة؟

أي حوار تحت وصاية هذا الأمير او ذاك هو حوار عقيم. الشعب لا يتوقف عن الحوار فيما بينه عن طريق الفكر والثقافة والادبيات والاعلام وعبر الانترنت وعلى المستوى الشخصي ايضا. هم ليسوا بحاجة الى مني الى قاعة للحوار تحت الوصاية. وهم ليسوا بحاجة الى هيئة للحوار الوطني. الشعب يحتاج الى حريات أساسية منها حرية التعبير وحق عقد الاجتماعات. وهي امور لم تتحقق ولم ينلها الشعب طالما ان الوصاية قائمة. فأني حوار حر عندما تختار الدولة من يحاور وعندنا يقوم الحكم بتحديد الموضوعات المطروحة على بساط البحث او عندما تقوم بالايحياز لبعض الشخصيات بطرح أمور معينة؟

الحكم هو الطرف الاول المسؤول عن هذا المأزق والنخب اليوم مقيدة لكنها اثبتت جرأة فائقة وقدرة على المواجهة وعلى تحمل العواقب مثل السجن والغسل من العمل والمنع من السفر وغير ذلك من الاساليب المتبعة. وهي مستعدة لتحمل المسؤولية وتقديم المزيد من التضحيات الشخصية في سبيل الخروج من الأزمة. هذا هو الانحياز الحقيقي للشعب السعودي الانجاز الحقيقي هو كسر حاجز الصمت والبدء بمشروع التغيير الشامل من قبل مجموعات معروفة في الداخل والخارج.

الشكاوى من قضية التفرقة والتمييز، هل هي مسألة علموسة وظاهرة على السطح حقيقة؟ فشلت الدولة في توحيد الجزيرة العربية والمقصود هنا هو فشلها في خلق هوية وطنية شاملة. والملاحظ ان الدولة ساهمت في التفرقة بين المناطق والقبائل نتيجة سياسة فرق تسد. لقد طبق الحكم السعودي مبدأ الاستقطاب وعمل على تقسيم المناطق وحتى العوائل والقبائل عن طريق الهبات المتفاوتة وعبر مشاريع التنمية المبتورة والتي انتفع منها البعض وفي الوقت نفسه حرم منها البعض الآخر. هذه التفرقة الاقتصادية نتج عنها شعور باللعبن تسبب بانعدام الولاء للوطن لأن الدولة أصرت على ان يكون الولاء الاول للأسرة الحاكمة وليس للوطن.

هناك محاولات لإعادة صياغة شرعية الحكم، هل يمكن أن يكتب لمثل هذه المحاولات

النجاح؟

الحكم في المملكة بني على شرعية دينية مستمدة من الدعوة الوهابية. اليوم أشد المعارضة للحكم السعودي تأتي من أطراف هذه الدعوة ومن علمائها ومن الناشطين السياسيين من التيار الاسلامي. الدولة استعملت الدين لبناء شرعيتها بينما كلنا نعلم ان الدين سلاح ذو حدين. اليوم تكثر الانتقادات التي تعتبر الدولة خارجة عن مبادئ الاسلام وغير مطبقة لتعاليم الاسلام. وهكذا فإن الحقيقة التي لا بد من المجاهرة بها هي ان الدولة في مأزق.

أشرب الى الخطط والاستراتيجيات التي يمارسها الحكم في حربه على الاصلاح، فهل الاصلاح بضاعة مستوردة منافية للدين؟

الحرب على الاصلاح قائمة والدولة جادة في تطبيق هذه السياسة. ويجب التأكيد على ان المشروع الاصلاح في السعودية هو مشروع محلي وطني وديني ولا علاقة له بدعوات الولايات المتحدة وغيرها. ولن تستطيع الدولة ربطه أبدا بموضوع الاصلاح من الخارج لان رموز التيار الاصلاحى وخطابهم وسيرهم الذاتية تثبت عدم مصداقية هذه الاساطير.

يمتلك أمير الرياض إمبراطورية إعلامية في الداخل والخارج، هل سعى إلى إظهار أي قدر من التعاطف أو الفهم مع دعوات ودعوات بقية المطالبين بالإصلاح؟

أنا شخصيا لا أوجه دعواتي لرموز السلطة. كتاباتي ومحاضراتي وتقسيماتي لا تروق لأمير الرياض او غيره من الأمراء. وقد حاولت بعض أجهزة الدولة ان توصل تهديداتها باخذاء اجراءات تأديبية ضدي إذا قمت بنشر كتابي الاخير عن تاريخ السعودية وعنوانه (تاريخ السعودية بين القديم والحديث) والذي وصفه أمير الرياض سلمان على انه (دلو ماء ودلو طين) والحمد لله الكتاب نشر ولقي رواجاً كبيراً واستقبالا جيدا من قبل ذوي العلم والثقافة. الامبراطورية الاعلامية للدولة قادرة على تشويه مشاريع الاصلاح حتى تتمكن من دفنها ولكنها اليوم تفقد المصداقية وهي أشبه ما تكون بالمصداقية المأجورة المروجة لخطط الدولة.

هل الأمير سلمان قوي الى الحد الأعلى من هذا المفهوم؟

الرياض بحكم مساحتها وتعداد سكانها ومركزية السلطة القائمة في هذا المهم في المعادلة القائمة منذ البداية. وهي ككل المدن الكبيرة تنصارع فيها الافكار وطريقة العيش والثقافات والتي ربما لم تنصهر في اطار واحد. والتغيير سيأتي من هذه المدينة وغيرها من

المدن الكبرى والتي لا تزال بعض أحيائها متغمسة في تركيبة المجتمع الريفي بسبب حداثة قدوم أهلها من الريف إلى المدينة. والحكم في السعودية هو حكم مركزي يتركز في المدن ويعقب نوعاً ما في المناطق النائية وخاصة الحدودية والتي تعتبرها الدولة حيزاً خطراً لاتصال إبنائها بالدول المجاورة كالمناطق الجنوبية وعلاقتها باليمن والمناطق الشمالية وعلاقتها ببلاد الشام وبلاد الرافدين تاريخياً. والحكم في المملكة لا يستريح لولاء هذه المناطق وإن اهتم بها فإن ذلك يتم من منطلق أمني بحت وليس من منطلق الرغبة في تحسين أوضاع إبنائها. وما كتب الدكتور متروك الفالح عن منطقتة الشمالية دليل واضح على ما أقول وكتاباتي عن منطقة حائل تثبت ذلك أيضاً.

ماذا نتوقعين أن يحصل؟ هل التقسيم وارد أم أن التغيير يمكن أن يعني عن ذلك؟ مع الأسف مشاريع التقسيم مطروحة من الداخل والخارج وليس لدينا إثبات حقيقي لمثل هذه المشاريع. لنبدأ من الداخل: هناك أصوات قليلة جداً وتكاد أن تكون هامشية تطالب بتفكيك المملكة وانفصال بعض المناطق كالحجاز والمنطقة الشرقية. باعقادي أن هذه الأصوات هامشية ولن تلقى أي نوع من التعاطف من قبل أبناء هذه المناطق. ثانياً: مشاريع الخارج فيكسر الحديث عن مشاريع أميركية للسيطرة على المنطقة الشرقية ونقطها. لا أظن أن الولايات المتحدة تستطيع أن تفتح هذا الباب خاصة بعدما حصل في العراق والمقاومة الجريئة فيه. فهي اليوم ضعيفة معنوية ومجروحة بعد أزمة العراق حيث تلقينا المقاومة درساً دامياً كل يوم. بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة ليست بحاجة لمثل هذا المشروع الجريء والمكلف. إذ أن الدولة السعودية ورغم أسطورة الجفاء بينها وبين الإدارة الأميركية إلا أنها لا تزال تدور في فلك المصالح الأميركية على الصعيد السياسي والاقتصادي. والولايات المتحدة لا تزال تضع ثقلها خلف الدولة السعودية ورموزها ولن تنفض يدها عنها إلا في مرحلة قادمة ومتأخرة عندما يتضح لها، أي لواشنطن، صورة التغييرات التي ستحصل في السعودية. لكن خطر التقسيم يصبح خطراً فعلياً إذا حصلت حالة اتصال بين التيار الانفصالي الضيق على الصعيد المحلي وقوة خارجية.

فماذا تعني التغييرات الأخيرة التي شهدتها بعض المواقع السعودية الحساسة؟ الدولة أغلقت باب الاجتهاد في موضوع الإصلاح وفتحت بعض الفئات المتطرفة باب الجهاد على مصراعيه. انتقلت استراتيجية

المعركة اليوم من (قتال الأميركيان) إلى قتال من (استعان بالأميركان) و(حمى الأميركيان) حسب أدبيات التيار الجهادي. فتعرض هذا التيار الأخير لجهاز الأمن ولو كان شرطه مرور هو تعرض رمزي يعكس هذا التغيير والذي يجعل شيخ مواجهة دامية شاملة يقترب. وأنا اعتقد أن على جميع القوى المعارضة في الداخل والخارج أن تشجب هذا العمل لأن عواقبه ستكون سيئة جداً. وهذا لا يعني بالطبع أن على المعارضة السعودية أن تلتفت حول القيادة الحالية لأن القيادة هذه هي جزء لا يتجزأ من الأزمة وسبب في قيامها وتطورها لهذا الحد.

فيما يتعلق بمخاوف التقسيم هل تعينين أن المواطن السعودي ضد دعوات التقسيم التي يقال أنها قديمة وأن تسريب إشارات عنها الآن يوحي بأن مستحقاتها اقتربت؟ الاجابة الصحيحة على هذا السؤال تتطلب القيام باستفتاء لكن وطالما أن ذلك يعتبر من الأمور المستحيلة فإن الطريقة الممكنة للاجابة تتمثل بقرائة أدبيات بعض هذه التيارات التي هي صغيرة جداً وليست لها مصداقية. صحيح أن هناك هويات مناطقية في المملكة وهويات طائفية ربما مثل الشيعة، وهويات اقليمية مثل الحجاز وهويات قليلة مترسخة. ولكن وحتى اليوم لا أستطيع أن أجزم وإن أقول أن لكل هذه الهويات قدرة على أن تنفصل وأن تبني كيانات مستقلة. هناك بالمقابل هويات اجتماعية وجميع أبناء الشعب يتختمون أو يشعرون بهوية مختلفة وربما تكون متناقضة مع مبدأ الوحدة الوطنية. أنا اعتقد أن هناك وحدة وأرى أن هذه الوحدة يجب أن تشجع من جميع أطراف الشعب ومن جميع الفئات وأي دعوة انفصالية يجب أن تكون مرفوضة وأن تقاوم.

هل يمكن أن يقوم الجيش أو الحرس الوطني بإسقاط النظام؟ في الوضع الحالي يوجد لدينا ثلاث مليشيات. لدينا الجيش تحت أمرة سلطان بن عبد العزيز والحرس الوطني تحت أمرة ولي العهد عبد الله. وعندنا وزارة الداخلية بجهاز الأمن. هذه الاجهزة الثلاثة وجدت بهذا الشكل لحفظ التوازن بين افراد العائلة الحاكمة أو الدويلات الخمس القائمة. الخطر الحقيقي هو في حال خرج الصراع الداخلي بين العائلة الحاكمة إلى صراع مفتوح فما هو يا ترى موقف هذه المليشيات المسلحة وهل ستخوض حرباً؟ هل ستصطف مع الاسرة المالكة أم مع الشعب؟

باعتقادك لماذا تأخر نقل السلطة من الملك بسبب العرض الذي أعجزه إلى ولي العهد؟ هل

هناك احتمال لإعادة ترتيب أولويات الحكم؟ لا اعتقد ان الامراء الخمسة الذين يحكمون المملكة اليوم لديهم رؤية. الرؤية غير موجودة والا لكائنات ظهرت واصبحت جزءاً من الحملة الاعلامية لتحسين صورة الدولة. الدولة منذ مرض الملك فهد في منتصف التسعينيات ليس عندها رؤية وهي تحاول جهدها الحفاظ على التوازن بين الافراد الخمسة. هذا همها. التوازن. فمتى ما اختل هذا التوازن عندها ستحصل تطورات خطيرة، فنهما اليوم ولو ظاهرياً اعطاء الانطباع بان هناك وحدة. نحن هنا لسنا بصدد تعددية على مستوى السلطة او اجزاء لديها برامج. لأن ذلك تكون المملكة محكومة بهذه الدويلات الخمس التي ليس لديها رؤية هذا من أسوأ ما يمكن أن يحصل في البلد.

هل لدى الشعب السعودي القدرة على فرض الإصلاح على الدولة أم أن ما تطرحينه دعوة للتغيير شعبي؟

بل هي دعوة للنخب المثقفة والمسؤولة على أن تبدأ بتغيير استراتيجيتها وأن تخاطب الشعب وأن تجد مخرجاً للارزمة فمنذ التسعينيات وجميع النخب تصدر البيانات وترسل الخطابات والمطالب إلى رموز الحكم وتجمع عندوا التغيير على هذه العرائض لكن النتيجة لم يحصل شيء على الإطلاق. ما هي الانجازات؟ ألم تفقد الامل بأن هذه الوسيلة ليست الوسيلة الفعالة؟ بالطبع يجب أن تكون واقعيين. هذه النخب تعيش تحت رحمة نظام قمعي ولكن عندما تكون هناك ارادة توجد هناك وسيلة للتغيير.

ما الذي ينفع مع النظام السعودي إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه؟ الدولة بشكلها الحالي لا يرجى منها أي امكانية للتغيير أو التوافق مع التغيير المطلوب حتى بحدوده الدنيا. الشكل الحالي القائم الآن لا يسمح لا بالتغيير ولا بالإصلاح ولا بالتطوير المقبول شعبياً. وعلى سبيل المثال، جمعية حقوق الانسان. الدولة لا تستوعب أن المجتمع المدني مبني على مشروع شعبي وهو مبني على أساس أن نخبا معينة أو افراد معينين يقومون بهذا العمل بينما هي مازالت تفكر بأن المجتمع المدني يعني أن تقوم الدولة بتأسيس هيئة وأن تعين رئيسها وأن تعين الأشخاص المسؤولين أو القائمين عليها. وطالما أن الدولة ليست لديها رؤية واضحة ولا خطة فإنها تتبع مبدأ الفعل وردة الفعل. واليوم الشعب هو الذي يفعل وهو الذي يخطط وهو الذي يبادر ويرسل البيانات والخطابات والعرائض ويقوم بجمع التوقيعات ولكن لا توجد ردة فعل لدى الدولة.

(عن المشاهد السياسي ١٠/٥/٢٠٠٤م)

صحافة ما بعد الاعتقال

الكُتَّابُ الْغَائِفُونَ

الخوف الذي يعتريني أجزم أنه يعتري طائفة من الكتّاب الآخرين، ولعل سبب هذا الخوف كثرة الأجهزة الرقابية وعدم وجود قانون واضح لما ينبغي أن يتجنبه الكاتب وبالتالي فإن كل أنواع الرقابة الذاتية التي يمارسها الكاتب على نفسه أو يمارسها عليه رؤساء التحرير لا تجدي نفعاً في أحيان كثيرة. قد يغيب الكاتب عن الكتابة رغم كل هذه الاحتياطات المسبقة ولا يعرف الكاتب في هذه الحالة ولا رئيس التحرير لماذا يتخذ مثل ذلك القرار. ومرة أخرى لا يعرف الكاتب بأي قانون سيحاسب، هذا إذا اعتبرنا أن كل ألوان المحاسبة لها سند قانوني. الحقيقة البارزة أن المواطن السعودي يترك إعلامه في كثير من الأحيان ويلجأ إلى الإعلام الآخر ليستقي منه معلوماته سواء عن بلده أو عن غيره وهذا وضع ينبغي ألا يستمر. لعله من المناسب أن أشجع كل الإعلاميين أن يكسروا بعض الحاجز، وهم إن فعلوا ذلك فسيخمدون وطنهم ومواطنيهم كما أنهم في الوقت نفسه سيجعلون مهمة الإعلام أكثر يسراً وسهولة... ولكن حتى يتحقق ذلك، ولست أدري متى سيتحقق، على وزارتنا أن تصدر بياناً أو تعميماً بين أوتنة وأخرى إلى رؤساء التحرير تخبرهم فيه بالمحرّمات التي تورّد الكاتب المهالك.

محمد علي الهرقي
الوطن ٢٧/٤/٢٠٠٤

علموا أبناءكم حب الوطن

ينبغي على المفكرين والمثقفين الاضطلاع بالمهمة الكبيرة في بلورة مشروع ثقافي نهض بالأمّة لكيلا تثبت بذرة الإرهاب في تربة الوطن. هذا المشروع الوطني الفكري لا بد أن يقوم على ركائز متعددة أرى أن من بينها ثلاث ركائز هي: حب الوطن واستشراف المستقبل وإعمال العقل. حب الوطن ليس شعاراً ترفعه وقت الأزمات فقط كما أنه ليس مادة أو كتاباً يدرس في المدرسة، بل هو موقف وسلوك وعلاقة قائمة على التفاعل الإيجابي بين أفراد الوطن. حب الوطن هو تلك القيمة التي تعمل على صياغة موقف ذهني للمواطن يعبر من خلاله عن انتمائه لهذا الوطن بشكل إيجابي بناء لا يشكل هدم عيبي. ومن

خلال هذه الركيزة يرتبط المواطن بمجتمعه في صياغة المستقبل وتشكيله فيستشعر بحق أن الوطن هو الذي يمنحه فضاء التفاعل وتحقيق الذات.. فيستشعر الجميع كم هم متساوون حقاً في الحقوق والواجبات، وكم هم أصحاب حق في هذا الوطن ترتبط مصلحتهم مع مصلحته.

أميرة كسغري
الوطن ٢٧/٤/٢٠٠٤

تعزيز إعلامي في حدود المَنَاح

منذ جريمة الإرهاب الشنيعة التي شهدناها الحرم المكي الشريف عام ١٩٧٩م وأداء إعلامنا السعودي لم يتغير ولم يتطور، فهو يأتي دائماً تالياً للحدث ناقلاً لتفاصيل ما حدث، واصفاً مشاعر الناس وحالهم في ضوء المهم الآتي وسخطهم وغضبهم الموابك... لكنه في الغالب الأعم لا يغادر منطقة الوصف ولا يتجاوز مرحلة الانطباعات بلغة خطابية مملّة وفي أسلوب إنشائي عقيم. فإذا مر على أي جريمة إرهابية ترتكب بضعة أيام عادت قواتنا إلى قواعدها سالمة، أي هذا إعلامنا، وكأن شيئاً لم يحدث، حتى إذا وقعت كارثة أخرى استأنف نشاطه الانطباعي الوصفي الذي يمر على الناس مرور الكرام.

قيتان الغامدي
الوطن ٢٦/٤/٢٠٠٤

كُتَّابَةٌ عَنْ الْكُتَّابَةِ

علي أن أدرب نفسي على الصمود في وجه رياح الرقابة التي تهجم من كل جهة. لماذا يفضّب البعض إن مارسنا حق النقد مع أحد وزراء الحكومة أو بعض مشاريع الدولة؟ ثم لماذا تمنع أجهزة الرقابة قديمة للوزراء وغيرها من المسؤولين وهم لا يمثلون رمزاً سياسياً للوطن؟ كيف يمكن للصحافة إذا أن تمارس واجبها حينما يحتج كاتب أو صحفي على اقتراح أو مشروع يمس حياة قطاع كبير من أبناء المجتمع فيكون عقابه المنع من الكتابة أو الطرد من الوظيفة؟ هل من الضروري أن نذكر بأن في حرية النقد البناء من خلال الصحافة ضمانات أساسية لوحدة المجتمع وقوته وقوة قيادته؟ بصر أحد الأصدقاء على أهمية أن أكتب عن الإصلاح. أليست كل مبادرات الإصلاح تؤكد على ضمان حرية الرأي وحرية الصحافة؟ كيف أكتب

يا صديقي عن "الإصلاح"؟ وعن أي مبادرة إصلاح أكتب؟ نتحدث كثيراً عن الإصلاح في مجالسنا وفي مؤتمراتنا وبياناتنا ولكن تبقى وعود الإصلاح حبيسة الخطاب الرنانة والمؤتمرات المتواصلة. ألم نسأم بعد من الحديث عن الحاجة للإصلاح دون أن نبدأ عملياً أولى خطواته؟

ألم نفهم من التجارب المريرة السابقة أن احتكار مناصب الدولة على أقاليم معينة أو صرف ميزانية الدولة على مشاريع في مناطق الوزراء وكلاء الوزراء ليس إلا دعوة للفتنة وطريقاً للانتهيار؟ لماذا لم نتفجع بعد أن حرية الصحافة هي إحدى أهم خطوات الإصلاح إن كان هناك نية جادة في أي إصلاح؟ كيف يكتب الكاتب، كتابة صادقة، وهو يشعر أنه محاصر بكل أشكال الرقابة؟ وفي هذا الحصار، من الخوف من الرقابة ومن الإقصاء ومن التصنيفات التي لا تنتهي، كيف لا يتحول الكاتب نفسه إلى رقيب شرس ضد فكره وسلوكه وكل كلمة يخطأ قلمه؟

سليمان الهتلان
الوطن ٢٤/٤/٢٠٠٤

الوطنية مركز المشكلة

علينا العودة لنحلل أبعاداً أخرى ارتبطت بفئات كانت ترى الوطنية شيئاً من المحرمات لتتعامل معها، إنه وبكل صراحة مؤلمة ما زال بيننا من يرى الوطنية شكلاً من البدع التي يسعى إلى إزالتها. أصبح كثير من شبابنا لا يقولون عبارة الوطن في استخداماتهم اليومية ويعبرون عنها بكلمة بلاد المسلمين وهي التي كنا نظنها مدلولاً بديلاً للوطن إلى أن تبين لنا أن الجهاد السياسي واستراتيجياته يخططان بعيداً لنزع هذا المدلول تحت ذريعة أن هذه من البدع التي لم تكن في المسلمين الأوائل. ليست التربية الوطنية وحدها قادرة على التصدي لذلك الضخ الهائل من المواد الفكرية التي ترى في زعّة الوطنية بدعة جديدة. إن حربنا الحقيقية على الإرهاب والضالين من دعائهم يجب أن تضع من أولى اهتماماتها ربط النزعة الوطنية بالعقيدة الحقّة التي لا ترى في حب الإنسان لأرضه ووطنه الذي يحتمي في ظله سوى أنه من معززات الإيمان ومقوياته.

علي الخشيبان
الوطن ٢٣/٤/٢٠٠٤

هيئة المصطفين و التفریط بالعقوق !

ليس لنا أن نعتب على الدولة، بل على اللجنة التأسيسية لهيئة الصحفيين التي فرطت بقرصة ذهبية عندما حكمت على الصحفيين السعوديين بعدم الرشد وبلوغ النضج، الأمر الذي دفع وزارة الثقافة والإعلام إلى التدخل في أمور مؤسسة مجتمع مدني إلى درجة التعديل في الأنظمة وتحويل انتخابات الهيئة إلى انتخابات جزئية.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٤/٤/١٧

نقد الذات

هل نمتلك القدرة على نقد الذات؟ وهل نستطيع اختراق تضخم (الأنثا) إلى مراجعة صادقة وواعية مع النفس؟ في تكويننا النفسي منطقة عصية على الاختراق، تجعلنا في أشد حالات العصبية عندما نضبط مثليسين بنقد الذات. وفي تكويننا الفكري منطقة أمنت على تبرئة الذات ونقد الآخرين، عبر تراث طويل من السفسطة والتلاعب العجيب بالألفاظ.. لنهول على كل أخطائنا التراب.. النقد الذاتي الغائب أو المغيب هو البوابة الحقيقية لاستدامة الثقة والتخلص من عقدة النقص. وهو الطريق لرؤية واعية ومجردة لأزماتنا في جذورها ومكوناتها الحقيقية.

فأزماننا تكمن في محاولة قراءة الأحداث خارج سياقاتها الزمنية والفكرية. وفي خلط الأوراق.. والتعامل مع منتجها النهائي فقط وثقافة العنف لا تتوالد إلا في أحضان فكر أحادي إقصائي. ولا تتعرض إلا في غيابة التعددية الفكرية وغير الفكرية. ولا تنفجر إلا نتيجة حتم أيديولوجية رائدة. وعالية الحمولة. هناك جملة من الأخطاء التاريخية لا بد من مراجعتها وتشرح تراكماتها. وهناك بعض الملفات لا بد من فتحها. وهناك بعض القضايا لا بد من تسميتها بأسمائها الحقيقية.

عيسى الحليان

عكاظ ٢٠٠٤/٤/٢٥

إعادة اكتشاف خصوصيتنا !

مجتمعنا شأنه شأن كل مجتمع خليط تشكله أطراف فكرية وبشرية متنوعة، وهذا الخليط المتنوع لا يمكن أن يجسر في قالب ضيق واحد لمجرد أن البعض يرى أننا نملك خصوصية فريدة لا يملكها غيرنا فيغير تعقيب كل أطراف المجتمع الأخرى ليبرز طيفه الأوردة كهيوة وطنية تمثل الجميع، ولم يدرك هؤلاء أن تميز المجتمع ينبع من تنوع أطرافه وتراءه الحضاري يكمن في تعدد تكهات ثقافته؛ هذه الخصوصية لم تكون سوى (حصان طراودة) الذي تسلك من خلاله الجمود والغلوط والتطرف ليشكل طلائع غزو الإرهاب؛ لقد كانوا يزرعون الربع والخشية في نفوسنا من

غزو يأتيها من جهة الغرب بينما كانوا يصرفون النظر ويهدون الطريق أمام غزو آخر يفاجئنا من بين أظهرنا! لقد حان الوقت لإعادة تعريف الخصوصية في مجتمعنا والنظر إليها بعدة أعين بدلا من عين واحدة.. حان الوقت كي نفق على مانطقه من خصوصية حقيقية تمثل غنى تنوعنا الثقافي وتمايزنا الفكري الذي يثري قيمنا الانسانية والحضارية، ويضفي لمسة الجمال على شخصيتنا الوطنية!

خالد حمد السليمان
عكاظ ٢٠٠٤/٤/٢٥

اليدون

هؤلاء قوم عاشرتهم وعشت معهم، يوم كنت قبل أربعين عاما مشرفا على شؤون البداية والعرامي بوزارة الزراعة، وهم سكان الربع الخالي. فقد عاشوا ألف عام وعام من العزلة، ولكن قشرة الحضارة أطبقت عليهم من كل أقطارها الشكلية والبيروقراطية فحين يريد الواحد منهم أن يتزوج (وهذا أبسط مثال وأقله) لا بد أن تكون لديه بطاقة أحوال شخصية، وحين يذهب إلى أقرب مركز أمن أو مكتب حكومي يقال له أن عليه أن يذهب إلى إحدى المدن الكبيرة لكي يحصل عليها وهو الذي لا يملك حيلة أو وسيلة أو مالا أو واسطة يجابه أو يصدم بسؤال: هل لديك أية أوراق تثبت أنك سعودي؟ لقد عاشوا ألف عام يتزوجون ويتعاشرون بدون بطاقات شخصية أو شهادات صحية، ولكنهم الآن يجابهون بصدمة أو بمشكلة أخطر مما كانوا يتصورون أو يخطر على بال بشر، إذ اضطروا إلى أن يهاجروا إلى المدن بحثا عن العمل.. وهنا تجابههم الصدمة الكبرى: (أنتم لستم سعوديين فليس لكم الحق في العمل) وإذا كان هؤلاء ليسوا سعوديين فمن السعودي إذن؟

عابد خزندار
عكاظ ٢٠٠٤/٤/٢٣

المصلحون الذين لا يصلحون !

يحاط بعض الدعاة والوعاظ في تجريم ما يغفله المجرمون الإرهابيون القتل في شوارعنا وبأبنائنا وفي أحيائنا السكنية، فلا يغلظون القول عند ذكرهم ولا يدعون عليهم، ولا يسمون فعلهم باسمه الحقيقي. ومن هذا المنطلق تأملت طويلا أن تأخذ خطب الجمعة مسارها الصريح الصحيح، وأن يعلن الوعاظ الفضائيون على الشاشات التلفزيونية تجريم القاتنين بهذه الأفعال المنكرة، لكن مازالت لغة الخطاب اللطيف والمهادن لها بعض الذبوع والشيوخ لدى بعض الوعاظ والخطباء. وتحت ظلال هذا الفكر المتروك الغائم تتربى عقول شباب الخوف أن يستمرئ الناشئون غلبة المهادنة والسكوت عن الحق ونصرة العلاقات الشخصية في الدعوة واتباع (منهج المصالح) وليس المصالح على

الوعاظ الفضائيين وأئمة المساجد والقائمين والقائمات بأمر الدعوة الآن قبل الغد توضيح الحقائق بلا غموض ولا لبس ولا تردد ولا جدال ولا نفاق، إما أن يوضحوا أو أن يتركوا الدعوة لمن يجيد أداء رسالتها!

جبير بنت عبدالله المساعد
عكاظ ٢٠٠٤/٤/٢٣

أمريكا التي لا تريدنا !!

في زمن المدّ القومسي الاشتراكي كانت المملكة الخط الواضح في رفض ذلك الفكر والسلوك، وكان مخونها من التيار الليبرالي وأعطينا لنا سميات الدولة الرجعية، وصنبري نقد الدول الامبريالية. ثم كانت الحرب في أفغانستان ضد السوفييات حين وقفت المملكة بصفتها أميركا ودول الغرب.. لكن أحداث ١١ سبتمبر أيقظت آلية البيات الشتوي في السياسة الأمريكية وأن تعلن الحرب على الإرهاب والإرهابيين، وفي هذا السياق، ولأن غالبية منفذي العملية سعوديون ينتمون لسعودي آخر قاد ونظم العملية، جاء العمى السياسي ليضع المملكة وحدها العدو والخصم.

كلمة الرياض
الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٨

نحن .. وأمريكا .. مهمات صعبة

بيننا وبين أمريكا الكثير من المصالح، والكثير من الشكوك، لكننا لم نصل بعد إلى حد القطعية. في المملكة لسنا على عدا مع أمريكا، لكننا على خلاف مع سياساتها. والحوار، إذا ما تجدد، وفق مضامين حقيقية تقرأ الواقع والمستقبل وفق شراكة صحيحة وصادقة، فإننا قد نتلافى الصعوبات، ونعرض قضايانا وفق أسلوب أكثر دقة، والمملكة جادة في هذا الشأن وعطية نجاح أو رسوب هذا المشروع تتوقف على أمريكا كصديق تحتاجه، ولا نريد أن يعزلنا عن قضايانا وواجباتنا.

كلمة الرياض
الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٦

مواطنة العريم

يتندر أحد أعضاء مجلس الشورى في لقاء له على من يطالب بحقوق المرأة في مقعد في مجلس الشورى بالقول: (لم يتصلوا بي يوما وقيل لهم إنني لست مسجودا ذهبت للمستشفى لأندأ) خففخفف، هذه الخاءات، هي ردة فعل بعض الناس لأن عضو مجلس الشورى قال للتو نكتة، فمن النكت أن تكون امرأة في مجتمع سعودي. وتقول إنك كحقوقا مثل حق المواطنة، أو تعريفا مدنيا مثل الرجل، فالمعركة لمنح المرأة حق حمل وتعريف خاص بها كالبطاقة المدنية اقتضت حربا ضروسا وانتهت بالتمتع بالتمتع الرسمية

الطويلة. ظل الوأد، وأدأ ثقافتها وليس مابدا، وصارت المرأة (من مناقصها) أنها تحمل وتلد، وأنها تكبر وتشيع ويقولون لها يا خالة في السوق ويا هيش في البيت. ما لا يمكن فهمه هو كيف تتحول المرأة في التنظيمات المؤسساتية والحكومية إلى مواطن من الدرجة الثانية، أو مواطن بدون درجة، وكيف تنسحب الأعراف العشائرية، على تقرير حق مواطنة المرأة، وفي تنظيمات حكومية وإدارية يضعها على القوم ومستشاروهم، فالمرأة في العرف القبلي تذهب مع الزوج الغريب وتصبح غريبة، والمرأة الغربية تدخل في المجتمع مع الابن المواطن وتصبح منه. هذا ما وافق عليه مجلس الشورى بالأمس بالقول إن المرأة الأجنبية زوجة المواطن وحتى أرملة يحق لها حمل الجنسية السعودية، أما المواطنة السعودية فيحق لها أن تتخلى عن جنسيتها متى ما أرادت، هذا اللي لكم عندنا يا مواطنات! معقول أن نرحب بغريبة ونبيع مواطنة؟!

بدرية البشر

الرياض، ٢٠٠٤/٥/١٣

جمهور الساعات: جمهور الإرهاب

اليوم ومع افتتاح سوق ترويج الأفكار، عبر وسائل الانترنت، فوجئنا بجمهور يستخدم آراءه ضد بقية الأرباب جي، والكلاشنكوف، يود لو يردك قتيلا طريحا مشوها منذ الكلمة الأولى، يمارس عليك، إرهاباً فكرياً، إن أختلف رأيك عن رأيه شعاره (قل مثلي ولا فاصمت). وجمهور الإرهاب هذا، لا يواجه أفكارك بالتحليل والمجادلة، بل ينحطف إلى شخصك، ويتعرض لسيرتك الشخصية ليجمع معلوماتها المزعومة المخبرون السريون. وجمهور الإرهاب يحتكر المعرفة له وحده، وهي معرفة حصريّة لنهر واحد مستنسخ يرفض الاعتراف بأن الكون مصبات عديدة، ومشارب مختلفة المذاق، وكل قول عدا قولهم خيانة، إن أنت وافقتهم فأنت عبقرى وإن خالفتهم فأنت خائن وزنديق، والطامة الكبرى أن هذه الخيانة ليست خيانة لوعيهم الغردي والشخصي المحدود، بل خيانة لله ورسوله، حيث لا يفهم في الدين سواهم، وصاياهم عليك أبدية، وردك، قهر، وغصب، لطريق الصواب، وإنقاذك من نفسك الغاوية، واجب بل وفرض!

بدرية البشر

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٩

مستويات اللغة الإرهابية

كان الإرهاب حاضرا كلغة في خطابنا، ولكنه لم يرق إلى مستوى لغة الفعل. كل تطرف في المنطوق أو المكتوب سيأخذ - حتماً - طريقة إلى الواقع الفعلي، ولن يتردد في ذلك، إلا تحت هيمنة الشروط الموضوعية التي تفرضها جدلية الفكر والواقع. لقد مارسنا كإسلاميين الإرهاب اللغوي في مستويات عديدة، ابتداء من اقضاء

الآخر اللامسلم، مروراً باقضاء الآخر الإسلامي المختلف مذهبياً أو اقليمياً إلى اقضاء الآخر الإسلامي المحلي... بل تطورت لغة النفي والاقضاء حتى اقصى الصحوي التقليدي الصحوي المستنير. كانت لغة الاقضاء "الإرهاب" واضحة في الخطاب الإسلامي المحلي خاصة، سواء كان سلفياً أو صحوياً أو أراجينياً... إلخ. وإذا كانت الصحوية أكثر انفعالا بالوقائع المتعينة، فإنها بذلك أكثر موضوعة للغة، وأشدها حماساً لذلك، ومن ثم فهي الأكثر فاعلية في تحويل اللغة من مستواها القولي إلى مستواها الفعلي. لهذا وجدنا هذا الغلو والتطرف يتم عبر الوسيط الصحوي، بوصفه حركياً بشكل أو بآخر، ومن ثم فهو الأقدر على أدلجة المقررات السلفية الغالبة التي كانت ملقاة في الطريق تنتظر من يؤيدها. إن هذه المهمة التي اضطلع بها الصحوي بوصفه مفعلاً للفكرة السلفية ومفرداتها الحادة في الواقع، جعلت الغلو والتعصب المتعين في الواقع "الإرهاب" حيثيات اتهام، سيحاول الصحوي تبرئة نفسه منها في كل مناسبة إرهابية. لم يكن من المنطقي أن تتحول اللغة من المستوى اللغوي الموجود لدى السلفي، إلى المستوى الفعلي الواقعي "الإرهاب" المتسامهي مع الخطاب الصحوي في خطوة واحدة، ولا في زمن قصير. كما لم يكن من المنطقي أن تتحول اللغة من مجرد بغض لـ "الكافر" إلى قتل للمسلم دون أن تمر بقتل ذلك الـ "الكافر" المعاهد، وبغض ذلك المسلم وتكفيره، الرسمي بداية ثم المدني نهاية. بقاء الإرهاب على مستوى اللغة المجردة بقاء للإرهاب، أو على الأقل بقاء للقابلية للإرهاب، وسبققى الإرهاب ما بقيت لغته، ومن ثم، فالمعركة معركة مع اللغة المجردة للإرهاب التي لا يمكن أن يزول خطر الإرهاب إلا بزوالها.

محمد بن علي المحمود

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٩

الثقافة... وإشكالية الهيمنة

وإذا كان هناك من يعتقد أن الهيمنة الفكرية لتبارك فكري محدد، في أي مجتمع، يمكن أن يحفظ الاستقرار لهذا المجتمع، فإن هذا - ابتداءً - جهل أو تجاهل لأهمية جدلية الفكر في مسيرة الوعي، فضلاً عن الجهل بحقيقة الاستقرار، من حيث كونه تقبلاً للمغاير، بوصفه موجوداً كحقيقة موضوعية على أرض الواقع، ومن ثم، فإن نفيه - فكرياً - لا يعني أنه أصبح معدوماً. وهذا ما لا يعيه أحادي الفكر في ممارسته لنشاطه الثقافي. ومن الواضح أن في هذا دلالة على أن الاستقرار الذي ينتج عن هيمنة أحد التيارات الفكرية استقرار موهوم، يفتر به من لا يتبصر بما وراء جدلية الظواهر؛ لأنه - في الواقع الفعلي - ليس إلا تخريباً لموجود، لا يزال يطلب فرصته في الظهور، وإذا ظهر - تبعاً لمتغيرات الواقع الفعلي - فلا شك أنه سيكون محملاً بترسبات الإقصاء السابق، مما يعني الوعي بالإقصاء سيكون

محركه الأساس فيما يستقبل من نشاط.

محمد بن علي المحمود

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٩

ثقافة تصنع الغباء

المصيبة التي مني بها البيت الإسلامي الحديث، أنه بدل أن يواجه السلفية التقليدية، ويفند مقولاتها، ويكشف عن لا مغفوليتها، وأنها لا تعدو كونها تأويلاً خاصاً للإسلام، محله متاحف الفكر لا الحراك الاجتماعي، نجده يتماهى معها، ويحاول اكتساب شرعيته من خلالها، فيشرعها، وهو يظن أنها تشرعته، ويظن أنه محتاج إليها، في الوقت الذي يطلق الواقع بدعائها إليه. وهكذا، بدل أن تكون شرعية الحدائث الإسلامية تابعة من تماك خطابه، واتساقه المنطقي مع شروط الحاضر، نجده يتوسل الشرعية ممن يفتقدونها ابتداء، وممن سيفتصب منه روحه (حدائثه) التي انبثت بها.

هذا العقد الذي تبين بين الإحياء الإسلامي الحديث وبين السلفية التقليدية لا يزال ساري المفعول، وهو المسؤول - بالدرجة الأولى - عما نراه من هذه الثقافة التي تصنع الغباء، وتحاول أن تعمم في كافة أنواع الطيف الاجتماعي، بدواتها المتلفزة التي لا تتجاوز رجوع الصدى، ومحاضراتها، سواء العامة المباشرة أو غير المباشرة والمنقولة عبر وسائل الكاسيت والمنشور، وبمجلاتها التي تأخذ طابع الإرشاد والنصيحة، ولكنها تمتع مع السطحية والبلبه، وبثقافة الموت الوعظية الحققاء، تلك التي أصبح الوعظ معها ترافقه زخارف التمثيل الخائزي، الذي لا تتعدى مهمته زرع الوعي الدائم بالموت ونبذ الحياة، وأين يجري هذا، في ثانويات وكلليات البنات؛ ولا رقيب، وتكتمل الدروشة بدروشة الخطابات الانترنيتية (المحتسبة) حتى أصبح لها نصيبها في تشكيل الوعي العام المستنسخ، الذي ينوء الإسلامي - للأسف - بالعبء الأكبر منه بدعوى الاحتساب المزعوم.

محمد بن علي المحمود

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٩

معارية الإرهاب... والمسؤوليات الجديدة

التساهل في إطلاق أحكام الكفر والضلال، وممارسة العنف والإقصاء ضد الآخرين، يؤدي إلى خلق فضاء ومناخ يحصد العنف ويتعاطى مع أدواته وأيدياته، ويفكر بمنطقه ولوائمه، باعتباره جزءاً من عملية الدعوة والتبليغ، والذي يزيد الأمر سوءاً في هذا الصدد، هو غياب المرجعية الدينية العليا، التي تمارس عملية ضبط شرعي واجتماعي ووطني لهذه المسألة، والمشكلة هنا ليست فقط في إطلاق أحكام الكفر والضلال على الآخرين الذين لا ينسجمون معنا في التصور والرؤية، وإنما في اللوائح المترتبة على هذه الأحكام، التي تجبأ بالمفاصلة الشعرورية،

وتواصل بالنزب والإقصاء، وتنتهي بإسقاط حرمة الإنسان وحقوقه.

محمد محفوظ

الرياض، ٢٠٠٤/٥/٤

رؤية في ملف الإرهاب

من الصعوبة بمكان على البنيات الثقافية والاجتماعية المغلقة، أن تبعد عن خيار العنف والقمع والقهر ضد ما هو خارج هذه البنيات المغلقة. وهنا لا نحلي تبريراً أو تسويغاً، وإنما هو تفسير سوسيولوجي، حيث إنه لا يمكن لبنيّة ثقافية مغلقة، أن تنتج رأياً أو موقفاً إيجابياً من الآخر. فالطريق إلى الوصول إلى موقف إيجابي من الآخر بكل مستوياته، يقتضي العمل على تفكيك بنيّة التفكير وآليات إنتاج الرأي والموقف في هذه البنيات المغلقة. هذه البنيات تتعامل مع الاختلافات بكل مستوياتها باعتبارها من مسوغات المفاصلة والمفارقة التي تبدأ شعورياً ونفسياً وتنتهي إلى ممارسة الضغوطات المادية لتأكيد هذه المفاصلة والمفارقة.

محمد محفوظ

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٧

أفكار العنف والبيئة التي تخلقه

الخلل الاجتماعي الناجم عن سيطرة عدد من القيم الاجتماعية التي تمجد العنف وأخذ الحق بالقوة ومغالبية الخصوم، والخلل السياسي الذي لا يعالج، والخلل الاقتصادي الذي يعتمد التفاوت الصارخ في دخول الأفراد دون مبررات عادلة، والعنف الديني الذي يهدم خطاباً يتمس بكثير من الشدة كلها مجتمعة تحتاج لمعالجة تمتلك الإرادة والعزيمة للإصلاح متدربة بالعزيمة والصدق والمصارحة. الخلل الاجتماعي المتشدد يقابل بتعزيز مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الفرد، والخلل السياسي يقابل بإصلاح سياسي، والخلل الاقتصادي يعالج باعتماد آليات قادرة على نشر وضبط المساواة بين أفراد المجتمع في الفرص والحقوق، أما العنف الديني فلا يقابل بالغاء الدين بل بفتح الأفاق لبناء خطاب ديني جديد.

عبد الله بجاد العتيبي

الرياض ٢٠٠٤/٥/١٠

الفتاوى وأزمة المثليين

الإنسان سواء كان مفتحاً أم غير مفتوح هو ابن بيئته بكل تداخلاتها وتفاعلاتها يشكل فكره ومنهجه من خلالها أو بتأثير كبير منها. ما يثير العجب اليوم هو تحقم بعض المفتين لرحاب الفضائيات ليتحدثوا من بيئة شديدة الخصوصية يقيسون عليها حاجات العالم من شرقه إلى غربه ويقتصرون النصوص والمعاني والمصطلحات الشرعية على فهمهم الذي هو بالضرورة وليد

بيئتهم، ويسببون بذلك حرجاً كبيراً للمسلمين في أصقاع الأرض. أولئك المفتون لا يترددون في إصدار الفتاوى في أي مسألة تعرض عليهم مهما كانت جديدة أو شائكة أو بعيدة كل البعد عن مجال تخصصهم. وظيفة الإفتاء بدأ يشوبها كثير من الخل والانحراف عن مسارها، فقد تجددت لها وظائف لم تكن مقدرة لها في معناها الشرعي، وإنما أملت لها الخصومات والصراعات التاريخية والواقعية، كما أثرت فيها المصالح والمنافع لمطلقي الفتاوى أو المستفيدين من إطلاقها.

عبدالله بن بجاد العتيبي

الرياض ٢٠٠٤/٤/١٩

تعليم الموت

اتصل بي ابني من مكتب مدير مدرسته ليخبرني بأن فصله قرّر أن يزور في صباح ذلك اليوم مغسلة أموات، وقد كانوا في الأسبوع الذي قبله في زيارة لمركز النفاثة. أنا هنا لست بصدد مطالبة المدرسة بتوجيه اهتماماتها بالدرجة الأولى نحو زيارة مراكز التقنية المعلوماتية ومراكز الإنتاج الصناعي ومصادر الثقافة والمعرفة بدلاً من زيارة المقابر ومغاسل الأموات. لكن ماذا يعني الموت بالنسبة لأطفالنا؟! هل يجب أن تعلم المدرسة طلابها شيئاً عن الموت؟ هل نأخذ أطفالنا إلى مراسم العزاء والدفن؟ هل نأخذهم إلى غرف العناية المركزة ليشهدوا فترة ما بين الحياة والموت؟ لكن ألا نخشى أن تمنع المدارس في تقديم ظاهرة الموت لطلابها إلى الحد الذي يجعل الطلاب يزهّدون في دنياهم فيدبروا عنها ويحتقرون الإبداع والإنجاز الدنيوي؟

د. عبدالعزيز بن سعود العمر

الجزيرة ٢٠٠٤/٥/٢

السلطة .. من دون مسؤولية

الإنترنت ظاهرة غير قابلة للسيطرة عليها والتعامل معها وفق أساليب الماضي، وبدأت تفرض على المجتمع أن يغير في داخله أكثر مما يستطيع التغيير في داخل هذا القادم الجديد... هذه الخدمة شرط التحكم بها هو أن تغير في ذاتك في أكثر من مجال لتبدو هذه الخدمة قريبة من الوجه الذي تريد. وتستطيع إضعاف تأثير هذه السلطة الجديدة عليك. لم نقم بتغييرات جديدة خاصة في مستوى الحرية الإعلامية توازي هذه الطفرة في حرية تنقل المعلومة والخبر وسريان الإشاعة، فتعددت الحقائق لدينا وأصبح لها أكثر من وجه عند كل حدث وخبر، وفي كثير من الحالات استطاع مراسلو المندقيات الإنترنتية المجهولون فرض أخبارهم وتغطياتهم للشؤون المحلية ومزامنة الأخبار من المصادر الرسمية. فأصبحت كل القوى المعطلة التي يفترض أن يغلها إعلامنا المحلي فتجعل منه سلطة رابعة حقيقية. بيد قوى مجهولة في عالم الإنترنت. لا

نستطيع تهميش فعالية حقنة الإنترنت في صناعة التطرف الذي نشهده حالياً، ولا يستطيع المراقب تجاهل دورها في تضخم المؤيد للفكر الجهادي وتنظيم القاعدة وما يحدث من إرهاب داخلي. كثيراً ما ينتج وينشط داخل هذه الوسيلة هو من بضاعتنا وأنماط تفكير نخبنا المحلية، فأبرزت هذه الوسيلة ما كان مخبوءاً من أفكار وثقافة كشف مستوى التسامح الذي نعيشه.

عبدالعزیز الخضر

الوطن، ٢٠٠٤/٤/٢١

الإسلاميون والعنف: من يقاتل من؟

لقد تضخم ملف العنف الإسلامي بصورة أكبر من الحد الذي يسمح بوصفها شاذة أو نادرة وإنما نقلها إلى مستوى الظاهرة. الطرق التقليدية في وصف الظاهرة بدأت تفقد فاعليتها. الإسلاميون المتخبطون في همومهم الوظيفية والدعوية والمشايع تقوى عندهم مع الأيام مهارة التخلص من الأسئلة والأفكار المرجحة. فن الكثيرون من داخل تيار الصحوة الإسلامية في السعودية أن أبناء هذه الصحوة محصنون ضد التطرف. حادثة منتصف التسعينات في الرياض اعتبرت حالة شاذة ونسبها المجتمع سريعاً. وسادت حالة هدوء شديدة حتى صحوها على إرهاب بعض أبنائنا الموعول بعد خمس سنوات فقط وما زلنا داخل هذه الدوامة! حتى لو لم توجد أحداث بهذا الإرهاب البشع لدينا فالواقع منذ زمن يحدثنا أن البيئة المحلية أصبحت بيئة غير صالحة للحوار والتسامح.

عبدالعزیز الخضر

الوطن ٢٠٠٤/٤/٢٨

تأسيس الإصلاح

كيف يمكن لنا أن نبدأ مسيرة الإصلاح دون أن نعتني بمسألتين الأولى التعليم؛ بشقيه العام والعالي وما يسيطر عليهما من روح التلقين التقليدي. والثاني تكوين مؤسسات مجتمع مدني تقوم على الشفافية والحرية؛ أي أن نقيم هيئات بواسطة الانتخابات النزيهة وحرية تبادل الآراء بعيداً عن الانتقائية والإقصاء. إن مشروعنا الإصلاحى شائك ومعقد وتتداخل فيه الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسياسية. وإن من اللائق بنا الاعتناء بقاعدة الإصلاحات أولاً، مع توفير معايير الحرية والمسؤولية، التي تستاند هذه التوجهات. لأن بلورة مشروع حضاري على المستوى الاجتماعي والوطني تحتاج إلى تبادل حر للأراء والأفكار دون تدخل من السلطة، مع أن التعامل مع هذا الأمر بحساسية شديدة يمكن أن يقضي على روية الحوار، وعلى فلسفة الحرية بكاملها.

سليمان العقيلي

الوطن ٢٠٠٤/٤/١٠

أسطورتان في بلادي: الدفاع والأمن

التكاليف للمزودين الأميركيين.

ومن الغريب أن هذه التحذيرات جاءت وسط مشاورات حول تعاون دفاعي مخطط بين الرياض واشنطن بهدف تمهيد الطريق لصفقة سلاح جديدة ببلابين الدولار بين البلدين، وكانت السعودية قد طلبت قبل عدة شهور من الولايات المتحدة تحديث جهاز الحرس الوطني وهو مشروع تبلغ كلفته أكثر من ٩٠٠ مليون دولار.

ما لم تذكره هذه المصادر، أن الأمن مثلاً في وزارة الداخلية يحتل منذ بدء التفجيرات وأحداث العنف في أجزاء متفرقة من المملكة موقع الصدارة في القطاعات الأكثر استهلاكاً لموارد الدولة المالية عموماً. وقد ذكرنا على صفحات المجلة قبل عددين بأن وزارة الداخلية تستقطب جزءاً كبيراً من أموال الدولة بحجة محاربة الإرهاب في الداخل، وقد خصصت لهذه المهمة مبالغ طائلة وضعت تحت تصرف وزير الداخلية من أجل تصفية جماعات العنف.. وقد ذكرت الزميلة (شؤون سعودية) خبراً في عددها الأخير ما يؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً في مجلتنا، مفاده أن ٣٢ مليار ريال من أصل ٤٢ مليار إجمالي الدخل الإضافي من ارتفاع أسعار البترول للعام الماضي كانت من نصيب وزارة الداخلية، تسلم منها الأمير نايف ٨ مليارات يصرفها حيث يشاء على جهازه الأمني.

تجدد الإشارة إلى أن الأمير نايف كان قد تحدث أمام جمع من دعاة الإصلاح الذين اجتمع بهم في منزل سكرتيره بالرياض عقب اعتقال عدد من الشخصيات الإصلاحية، وأكد على التوجه الجديد لدى الدولة في محاربة الفساد المالي ومراقبة سير المال العام، مع أن بعض من إجتمع بهم يدرك تماماً أن لحاشية الأمير وفريقه الخاص بطولات في مصادرة الأراضي ووضع اليد على المال الخاص قبل العام..

وما يقال عن الدفاع يقال عن الأمن في كون الأخير لم ينشأ إلا لحماية السلطة أولاً وقيل كل شيء، بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك للحقوق بأن الأمن في بلادنا يمثل الخصم التكميلي للمجتمع في مسيرته نحو الإصلاح والتغيير. ومع ذلك فإن الأجهزة الأمنية لم تنبثق حتى الآن رغم النفقات الفلكية قدرة متميزة في مواجهة الاخطار الداخلية، وتحديد العنف والجريمة المنظمة وحتى الفردية.. فقد خرجت عن سيطرة هذه الأجهزة مناطق بكاملها في الشمال والجنوب الغربي، حتى انتشر السلاح بصورة مخيفة وبات السكان يخشون الخروج من منازلهم ليلاً، فضلاً عن الأداء المتواضع لهذه الأجهزة في القضاء على أفراد الجماعات العنقوية، وسقوط ضحايا من أفراد هذه الأجهزة بأعداد كبيرة نسبياً.. وكلما زعم كبار الأمراء بأن الحرب على الإرهاب شارفت على النهاية، أثبتت الجماعات المسلحة بأنها مازالت قادرة على تجديد المواجهات.. إنها حقاً أسطورتان في بلادي: الدفاع والأمن.

لم يحصد قطاع في الدولة من الثروة الوطنية والموارد العامة كما حصد قطاعا الدفاع والأمن، ولم يتكبد المواطن من الخسائر الفادحة كما تكبد في الدفاع والأمن.. فقد تولت عليهما شخصيتان بلغت بهما الشراهة حد التقوي، فلم تكفيهما المخصصات الفلكية من الميزانية العامة للدولة، بل إنداحت شراھتهما الشرسة إلى ما في أيدي العباد في هذه الديار، فنصباً أعيناً وجنّاداً رصداً لمراقبة ما في أيدي الناس وصولاً إلى مصادرة الأراضي والعقار بل وانتزاع الملكيات من أصحابها..

فقد ضرب الأمير سلطان وزير الدفاع مثلاً فريداً في رفع الأعباء عن مواطنيه بمصادرة أملاكهم وتخليصهم مما أفاء عليهم خالقهم ورازقهم، حتى أن عينه كانت تجوب الأفاق بحثاً عن أرض يسورها أو عقار يضع القفل عليه، أو حقل يضمه، أو زرع يشمه، وقد ملأ صيته السماء وطار في الأفق، ولم يبق صغير ولا كبير إلا تحدث عن مغامراته في البر والبحر لانتزاع ما في أيدي الناس.. وفي المقابل، لم نسمع عن انتجازات دفاعية، فهذه الاميراطورية العسكرية التي أنفق عليها مئات المليارات من الدولارات لم تدفع الشر عن الأرض حين اقتربت دبابات نظام صدام حسين من حدودنا الشمالية، ولم نسمع أن حقق الاطمئنان لمواطنيه إزاء أي تهديد عسكري خارجي، وكأننا المشتريات المليارية من السلاح كانت تتم لأغراض غير عسكرية، أو لأغراض عسكرية ولكن ليست خاصة ببلادنا.. وبإمكان المرء تصوّر حجم المخصصات المالية التي ذهبت لوزارة الدفاع سنوياً والتي تروى فوق ٤٠ بالمئة.. فقد بلغت مشتريات السعودية من السلاح الأميركي حتى عام ١٩٩١ أكثر من ٣٠٠ مليار دولار.. مع أن السعودية لم تدخل في حرب عسكرية مباشرة أو تواجه تهديداً جدياً من قبل أي من دول الجوار بما في ذلك إسرائيل، منذ توقيع اتفاقية الدفاع الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة..

وما لم ينشر حتى الآن عن بنود الاتفاقية الدفاعية بين البلدين أن السعودية مكلفة.. بموجب الاتفاقية.. بعدد صفقات سلاح مع الشركات الأميركية من أجل تزويد القوات السعودية وهكذا الأميركية المربطة في القواعد العسكرية داخل المملكة.. ومن الجدير بالذكر أن هذا البند يمثل حجر الزاوية في الاتفاقية الدفاعية، إذ يعتمد عليه تماسك الاتفاقية.

مصادر خيرية ذكرت مؤخراً بأن الولايات المتحدة مازالت في ريب من قدرة السعودية على دفع تكاليف مشروع تسليح مكون من طائرات عسكرية.. وبالرغم من زيادة المداخيل من النفط في عام ٢٠٠٣ فإن السعودية حسب هذه المصادر قد لا تملك التمويل الكافي أو الإرادة السياسية للمضي في صفقة عسكرية بملايين الدولارات لشراء طائرات مقاتلة جديدة.. ويقال بأن وزارة الدفاع الأميركية حذرت بأن الرياض قد تلغي أي صفقة طائرات عسكرية وسترفض دفع

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

الحجاز في أول الكلام

قد بؤد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً لالتشادات الفكرية والسياسية والانتماءات الابدولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولعل من أبرز الانطباعات المتوقعة هو ما يُستند فيها على النظر الى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بإحوائه الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تنعز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتمائها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة الى حد اعتبار المجلة كمصوت ناشئ في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بادعاءات سبئية أو مراع نظرية قبل خوض امتحان التجربة.



متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العربي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الاثنين الموافق 2002/8/12 بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العربي (766-825م). وكانت اتصالاً قد جرت بكار المسؤولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددون من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد ومحققاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزاً إسلامياً مهما لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية لدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.



حلم لزال براود البعض:

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بى إف سى (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وإنما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعية) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبيلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أى ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

بنية التقرير الى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان النظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحال قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غيبي في بدايات تكوينها لا يبدح الحاجة لاحقاً الى اعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر فئات جديدة للمتحقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.



تركي الحمد:

السعودية معقولة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الأوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحداث الأمير نايف ضد الإخوان بما بجز ما ذهب اليه الكاتب حين أراد تحميل الإخوان الأزمة التي تعيشها المملكة هذه الأيام (وأنها مسؤولة عن عتق الزجاجة الذي تجدد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تقوى في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فجارات كهذه تميل الى تعضيد موقف الأمير نايف من جماعة الإخوان.

ولكن ما يفت خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفا والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والبرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).



معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

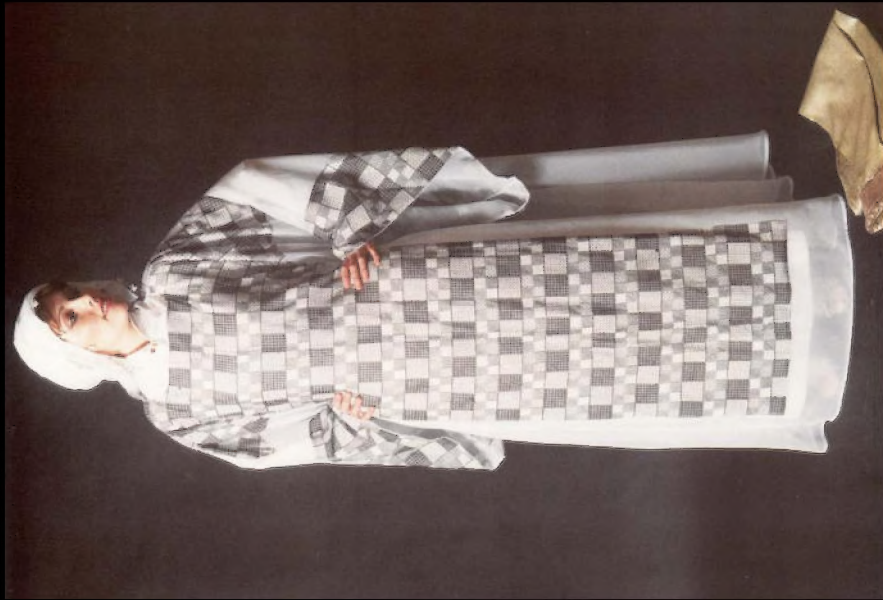
- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الراي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان للتشريفان
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





(الشرعة) من الأزياء الحجازية، بلبسته العرائس، ويرتد فوق الرأس بزيئة من قماش حرير بشكل الشاج محشي بالحرير ليعطي شكل مرتفع يركب عليه الذهب والخواهر، وفي وسط الرأس حلبة من الذهب طولها ربع متر تسمى (الوعاشة).



ثوب من لبس مكة والمدينة وجدة والطائف، ويسمى (برقة الباب) لتقليد زخرفة الأبواب، حيث يطرز الثوب بخيوط الفضة والذهب والأحجار الكريمة، وكذلك يسمى العبدلة (الثقليلة) ترتديه العرائس ليلة زفافهن، أو أخوات العريس إذا كن صغيرات السن.